بسم الله الرحمن الرحيم

نماذج في التنمية السياسية

د. وحيد بن حمزة عبد الله هاشم

قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز

الطبعة الخامسة

شهر جمادى الآخرة عام 1446هـ الموافق لشهر ديسمبر من عام 2024م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مقدمة الكتاب

يهدف الكتاب إلى إعطاء القارئ نظرة تحليلية شاملة عن مفهوم التنمية بصفة عامة ونماذج في التنمية السياسية بصفة خاصة، أضف الى ذلك التنمية السياسية في دول العالم الثالث. البداية بتعريف مفهوم التنمية بصفة عامة، ومن ثم تعريف التنمية السياسية بصفة خاصة، واهميتها في تطوير وتحديث البنى السياسية المؤسساتية للدول، وهي التي بدورها تلعب دورا كبيرا في تحقيق اهداف ومصالح الدول وشعوبها بداية من تحقيق الامن والاستقرار القومي للدول، مرورا بتحقيق اهداف ومصالح الدول والشعوب تحديدا في تلبية احتياجاتهم ومطالبهم خاصة المشاركة السياسية، ونهاية بتطوير وتحديث مؤسسات الدولة على كافة المستويات العامة والخاصة.

وتتجلى أهمية النظرة التحليلية الشاملة المقارنة للتنمية السياسية في دول العالم في قدرتها على تسهيل رؤية كلية للناتج الإجمالي لسياسات التنمية السياسية عبر حقب زمنية طويلة من عمليات التنمية والتطور القومية. كما ويتيح الكتاب معرفة القارئ للواقع السياسي الحقيقي التنموي لبعض الدول الذي يسهم في تحقيق هدف التقدم فيما لو حرصت تلك الدول على تنمية وتطوير مؤسساتها السياسية وفقا لمنظومة سياسية عاقلة ورشيدة، وهو الواقع الحقيقي للدول الصناعية التقنية المتقدمة خاصة في مجالات المؤسسات السياسية، وفي آليات أدائها وفعاليتها في خدمة الشعوب، وأيضا تقدمها في المجالات العلمية والتقنية والصناعية.

وفي حال عدم قدرة أي دولة على تحديث وتطوير مؤسساتها السياسية، فمن الطبيعي أن تبقي على حالة من التخلف السياسي الذي يبقي الدولة في حالة التقوقع الاجتماعي والركود الاقتصادي الذي تعاني من مشاكله وتبعاته السلبية الكثير من دول العالم الثالث النامية. هدف الكتاب إذا شرح وتحليل التنمية السياسية، والتنمية

الشاملة التي نشير اليها هنا من كونها المشكلة التي نحن بصدد التعامل معها، فمن الأجدى لدى معالجة أي مشكلة ما من المشاكل في مجالات العلوم السياسية عامة، وفي مجال التنمية السياسية ونماذجها خاصة لدى التطرق إلى مواضيع البحث والتحقيق والتقصي حيالها، لا بد من اتباع المنهج العلمي لدراسة وتحليل التنمية الشاملة، التنمية السياسية، ومن ثم نماذج التنمية السياسية.

منهج التحليل العلمي في العلوم السياسة:

أولا: ضرورة ملاحظة الباحث (او الدولة) لوجود المشكلة من خلال البحث والتقصي.

ثانيا: لا بد للباحث (أو الدولة) الاعتراف بوجود المشكلة كي يغدو بالإمكان ادراجها على قائمة المشاكل المراد التعامل معها.

ثالثا: لا بد للباحث (أو الدولة) تحديد إطار المشكلة المراد التعامل معها وتحديد أبعادها، خاصة ما يتعلق بجزيئات المشكلة، أو مكوناتها.

رابعا: اخضاع جزيئات المشكلة للتحليل الكمي أو النوعي الذي يسهم في معرفتها، وأيضا مسبباتها.

خامسا: لابد للباحث (او الدولة) مناقشة واقع ما تمخض عن تحيل المشكلة والحرص على تقصي مختلف الآراء حيالها، والحلول المطروحة لها.

سادسا: لا بد للباحث (او الدولة) وضع حلول اولية للمعالجة المشكلة، كبداية لإيجاد حل نهائي لها.

سابعا: أخيرا توصل الباحث (أو الدولة) إلى وضع حلول نهائية للمشكلة وتحقق الهدف المنشود بتحقيق اقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

المصطلحات السياسية:

1-مفهوم السياسة:

لا ريب أن المفهوم الأول الذي نود التعرض له بشيء من الدقة في هذا الكتاب هو مفهوم السياسة (تحديدا السياسة الداخلية للدولة) من وجهة نظر بعض الكتاب. إذ يرى العالم السياسي روبير بأن السياسة هي « فن حكم المجتمعات الإنسانية «. وعرف السياسة ابن خلدون في مقدمته بأنها «صناعة الخير العام «(1).

1 - د. محمد على محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1980م، ص 9.

بالطبع فإن لكل من التعريفين السابقين دلالة واضحة ومعنى محدد لمضمون ماهية السياسة، إلا أن كلا من التعريفين ركزا على الناحية السلوكية من السياسة فقط دون التعرض لجوانب السياسة الأخرى الهامة التي من اهمها:

أ-متغير البناء (او الوظيفة) في المؤسسات السياسية وأدوارها السياسية وغير السياسية في أي مجتمع أو في أي دولة.

ب-متغير العلاقة بين المكونات الوظيفية المؤسساتية، فأجهزة ومؤسسات الدولة السياسية يوجد بينها علاقات بين مكوناتها او اجزائها الرئيسية، بل وحتى الفرعية حيث لكل منها دور او وظيفية تؤديها، وترتبط تبعا لذلك بعلاقات إيجابية تفاعلية مع الأجزاء الأخرى وفقا لقوانين أو أنظمة واضحة وصريحة.

تلكم هي بالفعل الجوانب الأساسية للسياسة التي تعرض لها ديفيد ايستن عند تعريفه للسياسة بأنها «التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع «(2)

التوزيع الذي يعنيه ايستن توزيع سلطوي يعتمد على الشرعية السياسية للحكم وهو توزيع ليس بأي توزيع عادى وعشوائي، وإنما: ذلك التوزيع الذي يتمتع بالسلطة الشرعية التي تخوله حق التوزيع الذي يرتبط بالسلطة السياسية العليا للدولة.

أما القيم التي يعنيها أيستن فهي القيم الإنسانية الرئيسية الهامة التي تعكس مطالب واحتياجات المواطنين، أو جميع القيم الإنسانية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي ترتبط بي وتتعلق بحياة الإنسان بداية بوثيقة ميلاده ونهاية بشهادة وفاته.

2-مفهوم علم السياسة:

إن تعريفنا لعلم السياسة إلى جانب تسليمنا بأنه علم السلطة، وعلم الدولة كما

---

2 - ديفيد ايستن، مرجع سابق، ص 41

يراه البعض من الباحثين في العلوم السياسية، هو تعريف أكثر دقة وشمولية وعمقا إذ نرى أن علم السياسة هو «العلم الذي يدرس الظواهر السياسية، والسلوكيات السياسية، والهياكل السياسية للدولة، بطرق علمية موضوعية منهجية منظمة «(3)

لذلك لا بد وأن نتعرض لتعريف جميع مكونات التعريف وهي كالآتي:

أ-العلم: مجموعة مترابطة من الفرضيات العامة (او الخاصة) التي يمكن اثباتها او نفيها. أما الحقيقة: فهي معلومة ثابتة لا يمكن تغييرها، او واقع ثابت لا يمكن نفيه او دحضه.

ب-الظواهر السياسية: أي ظاهرة اجتماعية او اقتصادية او نفسية او أي فعل او سلوك او حدث او تنظيم قد يمثل خطورة على أمن واستقرار الدولة والمجتمع يعتبر ظاهرة سياسية.

ج-مفهوم السلوكيات السياسية: المشاركة السياسية للأفراد والجماعات في العمليات السياسية خاصة المشاركة في الاختيار، والمشاركة في مختلف مجالات السلطة. وأيضا المشاركة في الحفاظ على أمن واستقرار الدولة من خلال الحفاظ على متطلبات الامن والاستقرار.

د-مفهوم المؤسسات السياسية: هياكل ومؤسسات ودوائر وأجهزة ومؤسسات الدولة التي تضطلع بخدمة المواطنين (The Citizens') في شتى مجالات الحياة الإنسانية، وأيضا تلك التي تحرص على حمايتهم او الدفاع عنهم.

مما سبق يمكن القول إن المنهج العلمي في مجال علم السياسة يهتم بتحقيق الأهداف التالية:

---

3 - تعريف د. وحيد حمزة هاشم.

أ-خلق المواطن الواعي الصالح بتزويده بالعلم والمعرفة السياسية الصحيحة.

ب-منع نشوب ظواهر الصراع والفتن، والتنافر الاجتماعي عن طريق توعية المواطنين بسلبياتها ومخاطرها على الأمن والاستقرار الوطني.

ج-تنمية الولاء الوطني للمواطن وتزويده بالمعرفة السياسية الحقيقية.

د-تزويد المواطن بالمعلومات الاساسية عن نظامه السياسي واستراتيجيات التنمية الوطنية او القومية التي تطبقها الدولة، ومتطلبات التحول الوطني (او القومي) من خلال سياسات التطوير والتحديث حتى لا يتأثر بمختلف التيارات الثقافية المعادية لدولته، والضغوطات السياسية والمؤثرات الخارجية المعادية له ولوطنه ولدولته.

3- مفهوم الأمة

اختلفت تعريفات الأمة من مجتمع لآخر تبعا لتطور التراكمات الثقافية والحضارية والأحداث

والظروف التاريخية التي مرت بها كل أمة. فهناك من يرى بضرورة ان يسبق تكوين الأمة قبل

نشوء الدولة، وهناك من يرى عكس ذلك.

ويمكن أن تكون العلاقة بين مفهومي الأمة ومفهوم الدولة، خاصة بين الأمة (بالمعنى الإثني)،

بين الدولة بمعناها الحديث، لكونها علاقة معقدة. البعض يعتقد أن وجود دولة يمكن أن يشجع

على التكوين الإثني (الأمة)، والبعض يرى أنه يمكن لجماعة ذات هوية إثنية موجودة مسبقًا

أن تؤثر في رسم الحدود الإقليمية أو تطالب بالشرعية السياسية (ظهور الدولة). لذلك لا

يوجد إجماع حول تعريف «الدولة القومية».

انطلاقا من ذلك تعرض الباحث ووكر كونور للسمات المتعلقة بمفهوم «الأمة»، وسمات «الدولة (ذات السيادة)» و»سمات الدولة القومية» و»سمات القومية». ويعتبر كونور، أول من أشاع استخدام مصطلح «القومية الإثنية»، التي دائما ما تسهم في الخلط بين مفهوم الأمة، ومفهوم الدولة، ومعاملة جميع الدول على أنها دول قومية

وأكدت الباحثة شيلا إل. كروشر في كتابها «العولمة والانتماء» إلى أن المعضلة في الخلط بين المفهومين تعد «المعضلة التعريفية".

كما وعرف العالم السياسي كارل دويتش الأمة على أنها (الانصهار الاجتماعي بين مجموعات من البشر يرتبط افرادها مع بعضهم البعض بروابط تاريخية واضحة كالجنس، أو الدين، أو اللغة، وبتصورات معينة مثل المصالح المشتركة والغايات الواحدة، او حتى النسب المشترك، ويقطنون في بقعة من جغرافية محددة من الأرض حتى لو لم يخضعوا لنظام سياسي معين4.

ويفرق المؤلف بين الأمة والدولة ويرى، بأن الأمة «هي مجموعة مترابطة متكاتفة ومتعاونة من السكان يقطنون أرضا معينة عبر تاريخ زمني معين يتمتع افرادها وجماعاتها بسمات وصفات وقيم ثقافية وحضارية تميزهم عن بقية الأمم بل وحتى الشعوب». ويرى أيضا أن الأمة يتطلب تشكيلها وجود عملية انصهار اجتماعي بين مختلف مكوناتها الاجتماعية. وعرف الانصهار الاجتماعي على أنه «اذابة الفوارق والاختلافات العرقية والسياسية، ومن ثم ازالتها، وإنشاء هوية قومية واحدة».

---

4 Karl Deutch, Nation Building, New York, 1983, p. 143,

وعرف المؤلف الدولة على أنها «اعلى الجماعات الإنسانية المنظمة التي تتسم بالشرعية السياسية للحكم، وتتمتع بالسيادة التامة على اقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية»5.

الفرق بين الأمة والدولة وفقا لتعريف المؤلف يكمن في أن الدولة تتطلب تحقيق الانصهار السياسي بين القيادات السياسية والاجتماعية ويتطلب وجودها شرعية سياسية للحكم من قبل مواطنيها. أما الأمة فلا سيادة لها على اقليمها ولا شرعية سياسية لوجودها.

4-مفهوم الدولة:

عرف الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن الدولة كما هي كائنة «بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرضاً معينة «.

وعرف المؤلف كما أشرنا سابقا بأن «الدولة هي اعلى الجماعات الانسانية المنظمة التي تتسم بالشرعية السياسية للحكم، وتتمتع بالسيادة التامة على اقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية».

من هذا التعريف يمكن التوصل إلى أهم مكونات الدولة الرئيسية وهي:

أ-الاقليم ...هي الأرض وما عليها من حجر وبشر، وما بباطنها من ثروات طبيعية، وما يحددها من حدود جغرافية، وما يعلوها من فضاء خارجي.

ب-المواطنون...هم من ينتمون للدولة وهويتها قلبا وقالبا يحملون جنسيتها ويحرصون على أمنها واستقرارها.

---

5 د. وحيد هاشم، نظام الحكم في المملكة، ص. 70، دار زهران، جدة 1423هـ

6-مرجع سابق، ص، 23

ج-النظام السياسي.. يتكون النظام السياسي من: الحكومة بسلطاتها الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، الرأي العام، ووسائل الاعلام.

د-السيادة.. هي السلطة السياسية العليا للدولة على اقليمها وشعبها وثرواتها ومواردها الطبيعية.

هـ-الثقافة والحضارة.. هي كل ما يتعلق بفكر الانسان من علوم وفنون ومعارف، وسلوكيات الانسان من عادات وتقاليد تميز الدولة عن بقية دول العالم.

و-الاعتراف الدولي.. لا بد للدولة لأن تحظى بالاعتراف الدولي لتصبح عضوا فاعلا في منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ويتطلب ذلك اعتراف ولو دولة واحدة من الدول العظمى الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي.

ويتكون النظام السياسي من مفهومين أساسيين:

مفهوم النظام، ومفهوم السياسة.

أ-النظام عبارة عن «مجموعة من العوامل البنيوية والعلائقية والوظيفية والحضارية المتداخلة والمتشابكة مع بعضها البعض لها درجة من التفاعل والانسجام بشكل منطقي ومنظم يحقق لها الفاعلية والاستقرار في عملية الأداء والعمل « (6)

ب-أما مفهوم السياسة فإنه يعني هنا «مجموعة الأفكار والقوانين المكونة للجسم السياسي المدعومة بالقوة أو السلطة الشرعية المستمدة من المجتمع (7)».

---

6 - د. وحيد حمزة هاشم محاضرات غير منشورة

7 - د. وحيد حمزة هاشم محاضرات غير منشورة

6-مفهوم الحكومة:

الحكومة هي جزء من مكونات النظام السياسي للدولة، وعرفها المؤلف على أنها «هيئة جماعية مكونة من عدة أشخاص أو مجموعات مكلفة بأداة مهام تأمين الإدارة السياسية للدولة والحفاظ على امن الدولة السياسي واستقرارها بواسطة استخدامها للسلطة الشرعية القانونية المخولة لها بالحكم «(8).

هناك أنواع مختلفة من الحكومات تختلف أيضاً باختلاف الثقافات المدنية والسياسية والعقيدة السياسية والاقتصادية المنبثقة عن التركيبات الاجتماعية والعقائدية للبيئة التي تعيش فيها. تفرعاً من ذلك، فإن أشكال الحكومات تختلف بشكل ملحوظ بل وجوهري من بيئة لأخرى مما تشير إلى إمكانية القول بعدم وجود نوعين متشابهين كلية من الحكومات في العالم كله.

أنواع الحكومات:

تنقسم انواع الحكومات إلى الأشكال التالية:

أ: حكومات فردية، (سلطوية، ديكتاتورية).

ب: حكومات قلة، وتنقسم بدورها الى (حكومات عرقية، حكومات مذهبية، حكومات

عسكرية، حكومات تكنوقراطية، وحكومات النخب السياسية والاقتصادية).

ج: حكومات ديمقراطية (اما رئاسية أو برلمانية)

د. حكومات ملكية وراثية (يمارس فيها الملك أو الأمير او من نخبته السلطات التشريعية والتنفيذية).

---

8 - د. وحيد هاشم، نظام الحكم في المملكة، ص. 124، دار زهران، جدة 1423هـ

7-مفهوم المؤسسات السياسية: ومنظومة العمل المؤسساتي SOP

المؤسسات السياسية هي مؤسسات وأجهزة الدولة المناط بها صناعة القرارات السياسية العامة والخاصة للدولة وتنفيذها، تدعمها في تلك المهام والمسؤوليات السلطة الشرعية التي تمارسها وفقا للقانون، وبموجبها يتم توزيع القيم على المجتمع

ينظر إلى المؤسسات السياسية للدولة (او ما يعرف علميا ايضاً بالهياكل السياسية) على مدى قدرة وفعالية القائد السياسي (النخبة السياسية) على تحديد أهداف المجتمع وترتيبها حسب أولوياتها، واختيار الوسائل السياسية والأدوات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتحقيق تلك الأهداف بما يحقق اقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

أيضا لا شك أن شخصية القيادة السياسية وقدراتها تلعب دور كبير في توظيف الامكانيات والثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة لتحقيق الاهداف والمصالح الوطنية، وذلك من خلال معرفة ابعاد التحديات والمخاطر والمستجدات التي تواجه المجتمع، ومن ثم قدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة والفعالة لمواجهة المشاكل والأزمات التي تفرزها تلك التحديات والمخاطر. ويتم ذلك كله في إطار تفاعل قيادي سياسي متكامل مع كافة مؤسسات وأجهزة الدولة، وأيضا مع فئات معينة من المجتمع (النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تحكمهم في ذلك التفاعل قاعدة الثقافة المدنية والثقافة السياسية للدولة بقيمها ومبادئها الاجتماعية

8-مفهوم النمو:

النمو في الشيء يفترض ازدياد وزنه أو حجمه أو قيمته، أي بمعنى الزيادة في الشيء او في العنصر، وتكون الزيادة طبيعية نتيجة لعمليات التغير التي تحدث في العنصر أو في الشيء.[9]

9 جورج قرم، التنمية المفقودة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1985 م، ص 10 .

لذلك فان النمو يعني الزيادة الطبيعية (غير المقصودة) في الكيان الكلي أو الجزئي للشيء (الجماد)، أو للعنصر، أو حتى للإنسان والحيوان، ويلعب كل من عوامل الزمن والبيئة دور كبير في عمليات النمو للإنسان، للمجتمع، أو غيره من الكائنات والمخلوقات، بل حتى الكون ذاته يخضع لعمليات النمو الطبيعية (التمدد الكوني).

9-مفهوم التنمية

أما مفهوم التنمية فيمكن القول بأنها عمليات نمو مقصودة (أو مصطنعة، او متعمدة) للإنسان، أو للبيئة بهدف تحقيق زيادة كمية أو نوعية في قدرات الإنسان العلمية والتعليمية، أو في إمكانياته المادية والمهنية، أو في مهاراته الخاصة أو العامة، إلى جانب هدف تنمية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالإنسان والأفراد والجماعات بحيث تتلاءم مع متطلبات واحتياجات تنمية الإنسان وتطويره.

إذا فان التنمية تعني عمليات التحكم (من المفترض وفقا لخطط مدروسة وموضوعية) بإنجاز تغيرات كمية أو نوعية في الأشخاص أو الأشياء أو العناصر، بهدف تطويرها من وضع أو حالة ما، إلى وضع وحالة أخرى أفضل منها (من حيث الكم والنوع)، قد تصل إلى حد اختلاف الهدف المستهدف تنميته اختلافا كليا.

بداية مفهوم التنمية

برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وبالتالي فإن علم وفكر التنمية هو علم غربي عموماً وأمريكي على وجه الخصوص

لقد عرف مفهوم التنمية اهتماماً متزايداً من طرف مختلف أفرع العلوم الاجتماعية باعتباره واحداً من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم، وكما هو معروف بأن علم الاقتصاد كان أسبق العلوم إلى الانشغال بهذا الموضوع، إلا أن هذا المفهوم حاز على درجة كبيرة من اهتمام الباحثين في مجال علم السياسة خاصة بعد أن أصبحت التنمية السياسية (بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بشكل خاص) أحد أبرز محاور هذا العلم.

إن التنمية بمفهومها العلمي الشامل انما تعني التغيير الحضاري الكلي الذي يتناول مختلف بُنى المجتمع الإنساني المادية والمعنوية، وهي عملية واعية ومخططة لها بهدف التغيير والتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في الشكل والجوهر، لنقل المجتمع من حالته المتأخرة إلى حالة من التقدم.

فالتنمية بذلك عبارة عن عملية ذات طبيعة شمولية، حتى ولو كان البعد الاقتصادي منها يحتل مركز الصدارة، لان التنمية تعني الارتقاء بحياة الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إلى حياة أفضل منها من حيث الكم والنوع، إلا أنها تمثل قضية تغيير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، ويشمل الجوانب المادية والإنسانية منه (1).

خصائص التنمية:

مما سبق يمكننا تلخيص المعنى الدقيق للتنمية على:

1-أنها عملية Process أو تطور، لذلك تسمى بـــعملية التنمية وليس مرحلة Stage أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها، مما تؤكد على أن الظاهرة التنموية كعملية لا تعني بالضرورة رفض فكرة وجود عدة مراحل في إطار هذه العملية.

2-أنها ديناميكية Dynamism أو حركية، أي لا تعرف نقطة معينة أو محددة تتوقف عندها، بل إنها تفترض حركة ديناميكية مستمرة في الإطار السياسي ككل، وذلك من أجل توفير إمكانية ملائمة للنظام السياسي وهياكله مع الظروف والتغيرات الجديدة

3-أنها مفهوم نسبي، بمعنى أن مفهوم التنمية الإنسانية وبالتالي التنمية السياسية يمكن أن تكتسب مضامين متباينة كنتيجة لتباين الثقافات المدنية والبيئات الحضارية وأنساق القيم الخاصة بكل منها، وذلك لأن عملية التنمية لا تتم في فراغ، ولكنها ترتبط بالإرث الثقافي والحضاري وبالإطار المجتمعي لكل شعب بعينه.

4-أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، مما يترتب عليه رفض الافتراض بأن عملية التنمية حتمية الحدوث، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية يجب ان لا تستند على هكذا فرضية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إن ذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية التنموية داخلياً وخارجياً.

5-من منطلق عدم حتمية عملية التنمية فلا بد من التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال من قبل العديد من الدول، وفي كل نموذج منها تختلف أهداف أنظمتها السياسية فيما يتعلق بمفهوم التنمية من حيث الكم ومن حيث النوع، ومن حيث المجال.

التنمية الشاملة

نعرف التنمية الشاملة على أنها: التنمية في كافة مجالات الحياة الإنسانية من الجوانب الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. ودائما ما تحرص القيادات السياسية للدول في كل من المؤسستين التنفيذية والتشريعية على تنمية مؤسساتها ومجتمعاتها من مختلف الجوانب التنموية الإنسانية والمادية والتقنية والصناعية والعلمية من خلال تبني سياسات التغير (بمكوناته الثلاث: مجال التغير، اتجاه التغير، ونسبة

التغير)، وبعناصره السبع (التطور، النمو، التنمية، التحديث، المدنية، التمدن، والتقديم)، خاصة في مرحلة العمل المؤسساتي التي من أهم اهدافها الرئيسية تحقيق نقلة نوعية كمية للدول ومجتمعاتها في المجالات الصناعية والتقنية والعلمية، وأيضا نقلة ثقافية وحضارية استراتيجية تواكب متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين بغية وضع دولها في مصاف الدول المتقدمة.

ولا شك أن نشوب الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على المانيا ساهمت بشكل جوهري في ظهور منتظم ثنائي سياسي عالمي جديد حل محل المنتظم الدولي متعدد الأقطاب الذي كان سائدا قبيل الحرب العالمية الثانية. لذلك فقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بثلاث سمات رئيسية:

السمة الأولى: بداية نهاية عصر الاستعمار الغربي المباشر لمعظم دول العالم الثالث

السمة الثانية: تصاعد حركات التحرر الوطني واستقلال عدد متزايد من الدول التي شكلت ما عرف لاحقا بدول العالم الثالث.

السمة الثالثة: نشوب الحرب الباردة التي أدت الى انقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبين المعسكرين صراع وتنافس في مجالات مختلفة، ومنها عمل كل منهما حرص على جذب الى جانبه وفي معسكره الدول الحديثة العهد بالاستقلال.

في الوقت نفسه أدركت معظم دول العالم الثالث حقيقة أوضاعها العلمية، الصناعية، التقنية، بل وحتى الاجتماعية المتخلفة وارتأت ضرورة مواجهة تحديات التنمية الشاملة عامة، وخاصة التنمية السياسية والعمل على تقليص الفارق بينها وبين الدول المتقدمة في شتى المجالات التي سبق الإشارة اليها (العلمية، التقنية والصناعية).

لكن بالنظر إلى ضخامة الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة (خاصة التنمية السياسية التي تعتبر المحرك الرئيسي لسياسات التنمية القومية الشاملة) في هذه الدول، اتضح أنها في أمس الحاجة إلى «مساعدة» ودعم من قبل الدول المتقدمة التي سبقتها في مجالات التقدم وفي القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية، بل وحتى في المجالات الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأوروبية الغربية، روسا الاتحادية، بل وحتى الصين الشعبية.

في هذا السياق الدولي ثنائي القطبية بين دول الغرب، ودول الشرق، انقسمت بدورها دول العالم في القرن العشرين الماضي الى قسمين:

1-دول صناعية تقنية (كما ونوعا) ثرية تحتل مكانة متقدمة عالية المستوى في المنتظم الدولي، معظم هذه الدول سعت حثيثا لفرض هيمنتها وسيطرتها على الدول الحديثة (الفقيرة والضعيفة)، من خلال نشر نماذجها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعي، الأيديولوجية، بل وحتى أنماط حضاراتها وثقافاتها عليها بوجه عام.

2-دول ومجتمعات عالم ثالث نامية تبحث عن ذاتها وكينونتها السياسية، والاقتصادية، بل وحتى الاجتماعية، ناهيكم عن العلمية والصناعية، وتحاول النهوض من غفوتها التاريخية التي كان من اهم مسببات تخلفها استعمارها من قبل الدول الاستعمار الغربية. أيضا تسعى هذه الدول لمعرفة السبل والطرق الكفيلة، والإمكانيات اللازمة لتحقيق تقدمها في المجالات التي تحقق لها أهدافها ومصالحها القومية.

من المفترض أن تكون التنمية القومية، تنمية شاملة (تنمية شمولية) انطلاقا من عملية ذات نظرة شمولية لكل عناصر البنية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، حيث تأخذ بالحسبان إن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، ومن هنا يمكن القول بأن التنمية هي: عملية تغيير مستمرة ومتصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية وغير المادية.

عطفا على ذلك فإن الضرورة تقتضي أن تكون هذه التنمية الشاملة متوازنة في مضامينها وإبعادها وأهدافها وعلى النحو التالي (9).:

1-يجب أن تكون التنمية شاملة في توجهاتها، أي لا ترتكز على جانب واحد دون الأخر، لذلك فهي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

2-يجب أن تكون التنمية متوازنة في توجهاتها، بين المركز والمحيط، أي لا تركز على المراكز الرئيسية كالعاصمة أو المدن الكبرى فقط، وإنما يجب أن تتوزع بشكل عادل على مختلف المناطق في الدولة، في الريف والمدينة، وذلك لان أي خلل في التوزيع سوف يؤدي إلى خلل في بناء تحقيق الوحدة الوطنية حيث أن التفاعل بين الريف والمدينة مهم جدا في عملية تحقيق الاندماج القومي بين الجماعات الاثنية والعرقية المختلفة داخل الدولة، لان هذا التفاعل يؤدي إلى تعزيز فرص التكامل الوطني أو القومي، وهذا يتطلب اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي المتوازن الذي يكفل تنمية وسائل الإنتاج والخدمات وفقا لآلية اعتماد موازنة مرسومة لكل الأقاليم السياسية التي تقود إلى وحدة اقتصادية واثنوجرافية(10).

تبعا لذلك فإن التنمية من خلال هذا التعريف لم تقتصر على زيادة الدخل الفردي الحقيقي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتقليل التفاوت الطبقي وحسب، وإنما أصبحت تعني التغيير الحضاري والمدني الذي يشمل مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية (3)، أي إن مفهوم التنمية السياسية (وغيرها من أنواع التنمية التي من المفترض ان تتمخض عنها او تصاحبها) لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل أضحى يتضمن أبعاداً أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية، أي إنها عملية تغيير شاملة تستهدف القضاء على كل أنواع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتحسين المستوى المعاشي للشعب والقضاء على تخلفهُ واستغلاله.

اهداف التنمية الشاملة:

لا شك أن التنمية الشاملة (خاصة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية) تهدف إلى تغيير شامل لجميع مكونات وقطاعات وفئات المجتمع السياسية، الاقتصادية، المادية، الثقافية، والحضارية، لذلك هناك اتفاق بين الباحثين السياسيين والاقتصاديين على إن التنمية الشاملة هي عملية كلية حضارية مدروسة ومخططة لها تهدف إلى إيجاد تحولات كبيرة، في معظم ان لم يكن جميع اقطاعات الدولة (القطاع الاقتصادي، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع الاجتماعي، والقطاع الخدمي، بل وحتى في الإطار السياسي. (4)،

بعبارة أخرى إن التنمية الشاملة تتطلب تنمية كلية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع مجالات الحياة الإنسانية خاصة تحقيق رفاهية المواطنين من خلال تطوير قدرات الإنسان، وتعليمه لإنقاذه من حالة التخلف إلى حالة التقدم التي يمكن بواسطته إن يساهم الانسان في عمليات البناء القومي الشامل للمجتمع.

هذا الحال والواقع المنشود بالطبع في حاجة ماسة لدول مستقلة لا تعاني من التبعية السياسية أو الاقتصادية أو الاثنتين معا، دول قومية تتمتع بهوية قومية، وبالوحدة القومية خالية من المشاكل العرقية ومن تناقضات الهويات الفرعية، دول تتمتع بقدر كافي من الشرعية السياسية والاستقرار السياسي. إذ لا وجود لإمكانية تحقيق التنمية القومية الشاملة (خاصة التنمية السياسية) في ظل مجتمع تعاني دولته ووحدتهُ القومية من المشاكل الاجتماعية والعرقية، ومن كثرة الانقلابات العسكرية التي يقوم بها الجيوش ضد الأنظمة السياسية القائمة.

وفي مقابل ذلك لا مجال للتنمية الشاملة في ظل ما تقوم به بعض الأنظمة السياسية الحاكمة ضد المواطنين من فرض القوانين الصارمة والمتشددة سواء في الإعلان عن حالات الطوارئ، منع التجول وتشكيل المحاكم العسكرية والتغييرات الوزارية المستمرة وتطبيق الأحكام العرفية، وذلك بغية السيطرة على المجتمع، او في حال ظهور أعمال عنف دائما تنتج عن هيمنة أنظمة سياسية سلطوية وقمعية.

التنمية الاقتصادية

لا شك أن التنمية الاقتصادية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي، ومجمل الناتج المحلي، ومتوسط انتاج الفرد في المجتمع، ورفع مستويات العناية الطبية التي ترفع من متوسط عمر الفرد. اذ من المعروف ان التنمية الاقتصادية من المفترض ان تؤدي بالضرورة الى التنمية الاجتماعية الشاملة التي تحقق الاهداف والمصالح العامة والخاصة.

لذلك كان هناك شبه اجماع بين علماء السياسة من جهة، ومن جهة أخرى معظم قادة دول العالم المتقدم، بل ومعظم قادة دول العالم النامي الثالث على حد سواء، على أن التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد والوسيلة الناجعة، والشرط الضروري الذي لا غنى عنه لخروج دول العالم الثالث النامية من عنق زجاجه التخلف.

عطفا على ذلك ارتأى معظم علماء السياسة والاقتصاد وقادة دول العالم المتقدم، وقادة دول العالم الثالث النامية، أن مجتمعات دول العالم النامي في حاجة ماسة إلى «مساعدات اقتصادية، صناعية، ومادية» من الدول الغربية، أو من روسيا، أو من الصين، كل دولة حسب الحالة القومية التي وصلت اليها تلك الدول.

انطلاقا من ذلك بدأ اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة بوضع نظريات سياسية واقتصادية (بل وحتى اجتماعية) لكي تطور دول العالم الثالث النامي من مجتمعاتها لتصل

الى مرحلة التنمية القومية الشاملة من خلال تبني سياسات التنمية الاقتصادية. تبعا لذلك ظهرت الدراسات العلمية والأبحاث والنظريات عن أهمية نظرية التنمية الاقتصادية في تقدم الدول التي تعمل على تحقيق التنمية القومية الشاملة، وأيضا التنمية السياسية. تبعا لذلك سعت معظم دول العالم الثالث النامي الى ضخ جرعات تنموية اقتصادية في شرايين مجتمعاتها لعقود من الزمن وصلت في بعض الحالات الى أربع عقود.

بيد أنه سرعان ما تبين أن التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ليست بالوسيلة الرئيسية التي تحقق التنمية القومية الشاملة، فما تحقق في معظم تلك المجتمعات كان تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية جزئية. اذ ينبغي أن تكون التنمية في جميع ميادين دول العالم الثالث، تحديدا التنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية.

إذا بعد عقود من الزمن في تبني سياسات التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم الثالث، توصل الكثير، بل معظم علماء السياسية والاقتصاد، والسياسيين، إلى قناعة بأن التنمية الاقتصادية لم يتحقق معظمها في دول العالم الثالث، بل وساهمت في بروز الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية.

لا شك أذا أن قصور مفهوم التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية القومية الشاملة اثبتتها الأحداث التي تلت سنوات الاستقلال خاصة ظهور تفاوت كبير بين الجهود المبذولة من قبل أنظمة دول العالم الثالث النامية السياسية خاصة في ميدان التنمية الاقتصادية من جهة، وفي المجال التنمية السياسية من جهة أخرى، التي كانت تراوح مكانها نظرا لحكم تلك الدول من قبل حكومات سلطوية، أو ديكتاتورية ترفض المشاركة السياسية في السلطة، وترفض تبني مطالب الإرادة الشعبية في خياراتها السياسية.

إذا فقد تأخرت التنمية السياسية عن التنمية الاقتصادية، بل وحتى أن التنمية الاجتماعية كانت بدورها في مراحل تطورها الأولية ساعد على ذلك وجود نظام

دولي ثنائي القطبية (أمريكا، الاتحاد السوفيتي) حيث حرص كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية على تصدير نموذجيهما السياسيين، (اما النموذج الغربي الرأسمالي الديمقراطي، او النموذج الشرقي الاشتراكي الشيوعي).

بيد أن التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وكما سنرى لاحقا التنمية في الجوانب السياسية في الكثير من دول العالم الثالث النامي بصفة خاصة، لاقت الكثير من المعوقات والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بالجوانب السياسية والأمنية التي عادة ما تواجه معضلات سياسية وأمنية جسيمة ساهمت في بقاء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسخير كافة طاقات وجهود النظام السياسي من أجل تثبيت أركان النظام القائم بأي وسيلة كانت بما فيها القمع، بغية تدعيم حالة الاستقرار السياسي فيها.

التنمية في الدول المتقدمة:

التنمية في الدول المتقدمة التسع (كندا، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا الاتحادية، والصين الشعبية) تحققت من خلال تنمية شاملة اقتصادية، سياسية، واجتماعية بصورة متوازية مع بعضها البعض، وهي حقيقة لم تتمكن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث حتى العصر الراهن من تحقيق هدف التقدم في جميع مجالات الحياة الإنسانية والدول. ونود أن نشير إلى أهم مؤشرات التنمية السياسية والاقتصادية الشاملة في الدول المتقدمة هي كالتالي:

1-ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي
2-ارتفاع مستويات الوعي الاجتماعي
3-توزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية
4-نمو القطاع الصناعي في المراحل الثالث (الصناعات الثقيلة، الصناعات المتوسطة، الصناعات الخفيفة)

5-تحسين قطاع المواصلات العامة والخدمات العامة والخاصة
6-تراكم رأس المال
7-تدريب التقنيين ورفع مستويات أداء الأجهزة الإدارية
8-ازدياد حجم المشاريع الاقتصادية
9-تنمية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني
10-التحسن في مركز المرأة الاقتصادي وفي مكانتها الاجتماعية من خلال منحها الفرص الوظيفية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية السياسية:

تعتبر التنمية السياسية من بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام السياسي في أي دولة من العالم، فالتنمية السياسية تحظى بأهمية بالغة من قبل النظام السياسي، فمن خلالها يستطيع النظام السياسي تحقيق مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وذلك بتجاوز، أو إلغاء جميع الفروق والانتماءات العرقية وحتى الثقافية والفوارق الاجتماعية.

وتمكن التنمية السياسية المواطنين من المشاركة في عمليات صنع القرار، هذه المشاركة تتم عبر المجالس التشريعية والمؤسسات الدستورية، أي أن النظام السياسي يوفر عدة قنوات تمكن أفراد المجتمع من المشاركة السياسية، مما يعطي المواطنين القدرة على إدراك مشاكلها الحقيقية وكيفية التعامل مع هذه المشكلات تعامل عقلاني رشيد يضمن للأفراد الحصول على حقوقهم، كما يضمن للسلطة المحافظة على سير النظام العام وعدم المساس به، أو تعطيله بأي شكل من الأشكال

فالنظام السياسي يهدف من خلال التنمية السياسية إلى تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أفراد المجتمع، ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف إلا بعد أن يتجاوز النظام السياسي أو يقدم أجوبة على بعض السمات التي إن فشل فيها قد تتحول إلى أزمة

تعريف التنمية السياسية:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التنمية السياسية، وتجدر الإشارة أن هذا المفهوم ظهر في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، أي أنه مصطلح حديث على ميدان العلوم السياسية لم يكن معروف من قبل، حيث افتقرت المجتمعات في تلك الفترة إلى القيم السياسية الثابتة نتيجة عدة ظروف لعل أبرزها تبعات الحرب العالمية الثانية، وموجات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث في تلك الفترة، ونتيجة لهذا الوضع وخطورته على الاستقرار السياسي والعملية الديمقراطية ككل، عمل علماء الاجتماع السياسي على تطوير آلية تضمن المحافظة على وحدة المجتمع وتكامله السياسي. هذه الآلية متمثلة في التنمية السياسية التي حققت نجاحا في الدول التي كانت لها الإرادة والجدية الفعلية في تطبيقها وهو ما انعكس إيجابا على الأداء والنمو الاقتصادي.

عرفت التنمية السياسية بأنها «الاستقرار والتغيير المنظم»، حيث يرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أنه أي شكل من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على البيئة الملائمة لذلك. ويتحدد دور التنمية السياسية في تسهيل عملية النمو الاقتصادي، كما تسهم في تهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة للتغير في القيم الإنسانية بصفة عامة، وفي القيم السياسية بصفة خاصة، مما يكفل التحول نحو المجتمعات الحديثة. ومن ناحية أخرى تعمل التنمية السياسية على قيام المؤسسات السياسية التي تلاءم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام السياسي القائم.

ويمكن تعريف التنمية السياسية كذلك على أنها «قيادة وإدارة العلاقة بين الأفراد والتنظيمات، والنشاطات الحكومية والعلاقات الخارجية للدولة، كي يمكن تحقيق أهداف المجتمع.

وهناك بعض التعريفات للتنمية السياسية لكنها غالبا ما تركز على طابع العلاقات بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن «التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام على تمايز البنى السياسية».

هذا التعريف يركز كثيرا على متغير المساواة بين أفراد المجتمع المدني من جهة، وبين إحدى الوظائف الأساسية للنظام السياسي من الجهة الأخرى، وهي وظيفة تمايز البنى السياسية، أي استقلال المؤسسات عن بعضها مما يعطيها أريحية أكبر لأداء مهامها بعيدا عن أي ضغوط من أية جهة كانت. وبذلك تتحقق التنمية السياسية وفقا لهذا التعريف، فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي، وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز فاعلة لتوطيد الهوية الوطنية، مع وجود بنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.

وتتطلب التنمية السياسية من النظام السياسي تحقيق الأهداف التالية:

1-قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والبيئة الخارجية.
2-قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
3- أن يكون الهدف من وراء التنمية السياسية هو تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية

التجربة اليابانية في التنمية السياسية

الأسرة الإمبراطورية

النظام السياسي الياباني نظام ملكي دستوري، سلطة الإمبراطور محدودة جدًا، وترقى إلى سلطة رمزية في المراسم أكثر منها سلطة رسمية، حيث يعرف من قبل الدستور الياباني على أنه «رمز الدولة ووحدة الشعب»، ولكن ليس لديه سلطة

مباشرة على الحكومة، وانما لديه سلطات رمزية فقط. أما الدستور الياباني الحالي فإنه لا يكفل للإمبراطور أية سلطات فعلية، ولا حتى مؤقتة في الحالات الاستثنائية. ومنذ عام ١٩٨٩م تقلد الإمبراطور" اكيهيتو"عرش اليابان ليصبح بذلك الإمبراطور الـ ١٢٥ في تاريخ اليابان، ثم ليتنزل عن العرش في عام 2019م لابنه الامبراطور الحالي «ناروهيتو»، الذي أصبح الأمبراطور ال 126.

ويتمتع أفراد الأسرة الإمبراطورية باحترام كبير من قبل الشعب الياباني، ويقومون بنشاطات داخلية محدودة وخارجية محدودة أيضا كاستقبال الضيوف من رؤساء الأقطار الأخرى، وكذلك القيام بزيارات إلى خارج اليابان. تبعا لذلك من خلال القيام بتلك النشاطات المحدودة يحقق أفراد الأسرة الإمبراطورية دوراً هاماً في تعزيز علاقات الصداقات الدولية. كما ويحرص أفراد الأسرة الإمبراطورية على الحفاظ على التواصل مع المواطنين اليابانيين من خلال اشتراكهم بالحضور في المناسبات المختلفة عبر أنحاء البلاد، وكذلك من خلال القيام بأداء زيارات لمنشآت ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وغيرها.

الدستور الياباني

الشعب يمثل سيادة الإمبراطورية اليابانية، والسيادة تمثل في الشعب، ويقوم دستور اليابان الذي أصبح ساريًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تحديدا منذ عام ١٩٤٧ م بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بسنتين، على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1-سيادة الشعب

2-احترام حقوق الإنسان الأساسية

3-نبذ الحروب.

وينص الدستور الياباني أيضاً على الاستقلالية، والفصل بين السلطات الحكومية الثلاثة: التشريعية (المجلس التشريعي)، والتنفيذية (مجلس الوزراء)، والسلطة

القضائية (المحاكم). ويعد المجلس التشريعي (البرلمان القومي لليابان)، أعلى سلطة في الدولة، والجهة الوحيدة المسؤولة عن إعداد التشريعات والقوانين في الدولة.

أولا- السلطة التنفيذية (شكل الحكومة):

تتمتع اليابان بنظام سياسي برلماني للحكم يشبه أنظمة كل من بريطانيا وكندا. وبخلاف الأمريكيين والفرنسيين لا يقوم اليابانيون بانتخاب رئيس الحكومة بصورة مباشرة، إذ أن أعضاء المجلس التشريعي (فيما بينهم) هم فقط يناط بهم انتخاب رئيس مجلس الوزراء.

بناء على ذلك، يقوم رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء الذي يؤدي مهامه بقيادة الحكومة، ويكون مجلس الوزراء مسؤولًا أمام المجلس التشريعي في تأديته للسلطة التنفيذية. يتألف مجلس الوزراء الياباني من رئيس للوزراء، ووزراء، جميعهم من المدنيين، ويجب على رئيس الحكومة أن يكون عضوا في إحدى غرفتي البرلمان الياباني، يوصى بعدها من قبل زملائه للموافقة على تعيينه من قبل الإمبراطور. ويملك رئيس الوزراء سلطة تعيين وإقالة الوزراء في أي وقت، حيث أن اغلبهم يجب أن يكونوا من أعضاء البرلمان. وبالنسبة للسيادة والتي كانت ممثلة في شخص الإمبراطور أصبحت كما أشرنا في الأعلى بموجب الدستور الياباني ممثلة في الشعب نفسه.

وعلى مستوى الحكومات المحلية، توجد ٤٧ حكومة محلية وأكثر من ٣٠٠٠ مجلس بلدي في اليابان، تشمل مسؤولياتهم توفير التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات الأخرى، وكذلك إنشاء وتحسين البنية التحتية بما في ذلك المرافق العامة. ممارسة تلك الهيئات لنشاطاتها الإدارية تجعل هناك اتصالًا وثيقًا بينها وبين المواطنين، ويتم اختيار رؤساء الحكومات الإقليمية وأعضاء المجالس المحلية عن طريق الانتخابات المحلية.

ثانيا-السلطة التشريعية:

يتألف المجلس التشريعي الياباني من مجلسين:

1-مجلس النواب الأدنى، الذي يضم ٤٨٠ مقعدا، يتم انتخابهم عن طريق اقتراع عام شعبي كل أربع سنوات (4).

2- مجلس النواب الأعلى، أو مجلس المستشارين الذي يضم نحو٢٤٢ مقعدًا، الذين يؤدي أعضائها المنتخبين عن طريق اقتراع عام أيضا مدتهم انتخابهم (6) ست سنوات.

وتقوم الأحزاب السياسية اليابانية الممثلة بتعيين المسؤولين من طرفها في الغرفتين ثم يتم إجراء اقتراع سري لتحديد المسؤولين المنتخبين، ويتمتع كل مواطن ياباني بمجرد بلوغه العشرين عامًا بالحق في الإدلاء بصوته في الانتخابات.

ثالثا-السلطة القضائية:

تختص المحكمة العليا والمحاكم الأدنى في اليابان مثل (المحاكم الاستئناف والمحاكم المحلية ومحاكم الشؤون العائلية ومحكمة العاجلة) بممارسة السلطة القضائية في الدولة، وتتم معالجة معظم القضايا أمام المحاكم المحلية. وتوجد أيضًا المحاكم المستعجلة التي تتعامل مع مشاكل مثل المخالفات المرورية.

رابعا-الأحزاب السياسية:

توجد في اليابان تعددية حزبية (11 حزب سياسي)، ويملك كل من الحزبين الحاكم والمعارض مقاعد في البرلمان، من هذه الأحزاب: الحزب الليبرالي وهو الحزب الحاكم، وأحزاب المعارضة ومنها، الحزب الديمقراطي، والحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

التجربة الكورية الجنوبية في التنمية السياسية

منذ عام 1948م كانت كوريا الجنوبية من الدول الآسيوية الفقيرة والمتخلفة تعاني من مشاكل سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وصناعية، وتقنية، بل وعانت من توالي سلطات سياسية استبدادية وأخرى ديمقراطية حتى استتب نظامها السياسي الديمقراطي الحالي في عام 1988م. كما وعانت كوريا الجنوبية من حرب شنتها عليها جارتها كوريا الشمالية عام 1950م واستمرت ثلاث سنوات حتى عام 1953م، ولم يحررها في تلك الحرب الا القوات العسكرية الأمريكية التي دخلت الحرب ضد كوريا الشمالية (ومن دعمها خاصة من الصين) بغطاء شرعي دولي.

بيد أن كوريا الجنوبية استطاعت في ثلاثة عقود من الزمن (30عام فقط) انجاز تقدم سياسي سريع في مسيرة تطورها السياسي، حيث تمكنت في وقت قصير من تحقيق نهضة قومية سريعة من خلال تبني نظامها السياسي لتنمية قومية شاملة في جميع مجالات ومرافق حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بل وحتى في المجالات الصناعية والتقنية، مما جعلها تحتل مركزا متقدما في الاقتصاد الدولي، حيث حققت نموا اقتصاديا عاليا اوصلها إلى المرتبة الثانية عشرة بين كبرى الدول الاقتصادية في العالم، بل وأصبحت ثالث اكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين، وذلك على الرغم من افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية القومية الشاملة.

لا شك إذا ان هذا التطور السريع والشامل جاء بفضل قرارات الحكومة الكورية الجنوبية الصائبة (خاصة سياساتها العامة الفاعلة) من خلال ما يلي:

1-وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، (خاصة اهتمامها بالتعليم وتدريب العامل القوى البشرية)،

2-الاستثمار الأفضل والارشد للموارد المتاحة (والمستوردة)،

3-اعتمادها على استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك رؤوس الأموال المحلية.

4-لتبنيها لسياسات اقتصادية ترتكز على امرين مهمين:

الأول: تحكم أجهزة الدولة المباشر في عمليات تمويل التنمية القومية الشاملة، خاصة فيما يتعلق بالمجال الصناعي. وكذلك التحكم في آليات استقبال الموارد المالية الأجنبية وتوظيفها التوظيف الأفضل.

الثاني: الاعتماد على سياسات التحفيزات الاقتصادية والاجتماعية خاصة الوظيفية من خلال تركيزها على كل ما يحقق أهداف الدولة (توجيه رأس المال المحلي والأجنبي).

التجربة الكورية الجنوبية في التنمية السياسية دليل واضح على نجاح تجربة تنموية قومية شاملة رائدة في ميدان التطور السياسي والنمو القومي الاقتصادي والاجتماعي، وهي التجربة القومية التي تميزت بها كوريا الجنوبية عن غيرها من دول العالم الثالث الأخرى.

أولا- النظام السياسي الكوري:

النظام السياسي الكوري نظام سياسي جمهوري ديمقراطي خليط بين نظام رئاسي ونظام شبه رئاسي (أو النصف الرئاسي او البرلماني)، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكان في تسيير شؤون الدولة.

بصفة عامة يختلف النظام السياسي الجمهوري المختلط (رئاسي وشبه رئاسي) من دولة لدولة فيما يتعلق بما يلي:

1-بتوزيع السلطات التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (رئيس الحكومة) من كونهما مشاركين بشكل نشط في الإدارة اليومية لشؤون الدولة.

2-كما ويختلف أيضا هذا النظام عن النظام السياسي الجمهوري البرلماني في أن رئيس الجمهورية يُنتخب من قبل الشعب بالاقتراع العام المباشر،

3-ويختلف أيضا عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله. ومن أمثلة الأنظمة شبه الرئاسية النظام الفرنسي والنظام البرتغالي والنظام الفنلندي.

4-يختلف هذا النظام عن الجمهورية البرلمانية في أن رأس الدولة ليس منصباً شرفياً.

5-ويختلف عن النظام الرئاسي في كون مجلس الوزراء، رغم كونه معين من قبل رئيس الدولة، يخضع لرقابة المُشرع (البرلمان)، وقد يُجبر على الاستقالة بسحب الثقة عنه.

وتقوم الأنظمة السياسية شبه الرئاسية على دستور يشمل قواعد يتميز بها عن النظام البرلماني وقواعده سائدة في المجتمع، فهي قواعد تقرر في دساتيرها انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب يتمتع بسلطات خاصة، وكذا وجود وزير أول يقود الحكومة التي كما ذكرنا يستطيع البرلمان إسقاطها.

الحكومة الكورية:

لدى كوريا الجنوبية حكومة تنقسم إلى ثلاثة فروع: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وتعمل السلطة التشريعية في المقام الأول على الصعيد الوطني، على الرغم من مختلف الوزارات، في السلطة التنفيذية تقوم أيضا بالمهام

المحلية. الحكومات المحلية تتمتع بحكم شبه ذاتي، وتحتوي على الهيئات التنفيذية والتشريعية الخاصة بها. السلطة القضائية تعمل على المستويين الوطني والمحلي.

رئيس الوزراء هو رئيس مجلس الوزراء ويقود مجلس الوزراء في الفرع التنفيذي للحكومة ويوجد في الأغلب في نظام برلماني أو نظام شبه رئاسي ويخدم عادة تحت نظام حكم مزيج من أشكال الحكم الأرستقراطي والحكم الديمقراطي، أو تحت حكم رئيس في الشكل الجمهوري للحكم. ويكون رئيس مجلس الوزراء في أنظمة الحكومة شبه الرئاسية هو المسؤول الذي عُين لإدارة الخدمة المدنية وتنفيذ توجيهات رئيس الدولة.

في الغالب في مثل هذه الحكومات يكون رئيس الوزراء (أحيانا وليس دائما) عضوًا في الهيئة التشريعية أو مجلس النواب، ويُتوقع منه بالإضافة إلى الوزراء الآخرين ضمان تمرير مشاريع القوانين من خلال الهيئة التشريعية. وبالإضافة إلى كونه رئيسًا للحكومة، اذ قد يتطلب منصب رئيس الوزراء شغل مناصب أو أدوار أخرى، على سبيل المثال، (مثل رئيس وزراء المملكة المتحدة، فهو أيضًا اللورد الأول للخزانة ووزير الخدمة المدنية).

وفي بعض الحالات، قد يختار رؤساء الوزراء شغل مناصب وزارية إضافية (مثل عندما تكون حقيبة وزارية معينة حاسمة بالنسبة لتفويض هذه الحكومة في ذلك الوقت)، فقد كان ونستون تشرشل رئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع أيضًا خلال الحرب العالمية الثانية (على الرغم من عدم وجود وزارة للدفاع في ذلك الوقت).

ثانيا- السلطة التشريعية:

تعتبر الجمعية الوطنية هي مجلس السلطة التشريعية في كوريا الجنوبية، وهي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين، وهي تتبع نظام البرلمان بغرفة واحدة؛ وتتكون

من جمعية واحدة ضخمة. يُنتخب معظم أعضاؤها البالغ عددهم 300 مِن قِبل دوائر انتخابية أحادية التمثيل. ومع ذلك، يُنتخب 56 عضوًا عبر التمثيل النسبي. مدة شغل أعضاء الجمعية الوطنية في الخدمة (4) سنوات قابلة للتمديد؛ وفي حال عدم تمكن عضو من متابعة فترة خدمته، تُعقد انتخابات تكميلية. ولا بد وأن نشير الى أن للهيئات التشريعية مسميات مختلفة في دول العالم منها: البرلمان، الكونغرس، والجمعية الوطنية، مجلس الشعب، ونوعا ما مجالس الشورى. وتعدّ الهيئة التشريعية في الحكومات ذات النظام البرلماني هي السلطة الرسمية العليا التي تعين المسؤولين في السلطة التنفيذية.

أما في الأنظمة الرئاسية فإن الهيئة التشريعية تتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ومستقلين عن السلطة التنفيذية مهمتها مناقشة القوانين وإصدارها مع إمكانية اقتراح تلك القوانين من قبل السلطة التنفيذية. إضافة إلى سن القوانين فإن للهيئات التشريعية سلطات حصرية في زيادة الضرائب، المصادقة على ميزانية الدولة والوثائق المالية الأخرى، كما أن مصادقة الهيئات التشريعية مطلوبة لإبرام الاتفاقيات مع الدول الأخرى، وفي إعلان الحرب، كما وتختلف هذه الاختصاصات الحصرية من دستور إلى آخر.

التجربة الماليزية في التنمية السياسية

تتسم دولة ماليزيا باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، حيث تمكنت في عقود زمنية قصيرة من تحقيق تقدم واضح في معظم المجالات التنموية (خاصة في عهد رئيس مجلس الوزراء مهاتير محمد). كما وحققت ماليزيا منظومة إنسانية راقية من التعايش، ومن التوافق السلمي العِرقي والديني بين جميع الأديان لعرقياتها الثلاث الرئيسية، الملايو، الصينية، والهندية، حيث انعكس تطورها الاقتصادي بفوائد عديدة على مجمل شرائح المجتمع الماليزي.

أذا تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو، والصينيون، والهنود. وعندما استقلت ماليزيا عام 1957م، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو كانت اعدادهم حوالي 50 % من السكان، بينما يشكِّل الصينيون 37%، والهنود 12%.

وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963م إلى حدٍّ ما من نسبة السكان من عرقية الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر السكاني الملاوي مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى.

وتمكنت ماليزيا (رغما عن تعدد عرقياتها الاثنية) من تحقيق الاستقرار في الأمن الداخلي، الذي جعل ماليزيا في مقدمة الدول الإسلامية التي تتمتع باستقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، بل ومن أكثر دول العالم الثالث تقدمًا، خاصة بعد أن تمكنت من تحقيق قفزات هائلة في مجالات الاقتصاد، التعليم، وفي محاربة الفقر والبطالة، وفي توفير البنى التحتية والخدمات الإنسانية المتطورة لمواطنيها، بل وحتى في المجالات الصناعية.

أولا- النظام السياسي الماليزي:

النظام السياسي الماليزي نظام حكم ملكي دستوري، ونظام حكم فيدرالي يجمع بين 12 ولاية من الولايات الماليزية.

ويوجد في ماليزيا تسعة سلاطين، ويضمن نظام الحكم أن يكون الملك واحد من بين سلاطين الملايو التسعة حيث يحكم كل منهم من خلال نظام الوراثة إحدى الولايات الماليزية (والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال).

ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك واحد منهم مرة واحدة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبًا أن يشهد مهاتير بن محمد، عندما كان رئيسًا للوزراء في الفترة 1981م، 2003م، عهود خمسة ملوك لماليزيا!

سلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على «نصيحة» من قبل الحكومة؛ ويعتبر الملك هو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكَّن مهاتير محمد اثناء تولية منصب رئيس الوزراء (لأكثر من عشرين عاما) من تقليص صلاحيات السلاطين منذ عام ١٩٩٣م، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي.

ويرأس الحكومة المركزية الفيدرالية رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه السياسي في الانتخابات العامة على مستوى الدولة، ويتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات واسعة في صناعة القرارات وفي تنفيذها. كما ويوجد أيضا في الاتحاد الفيدرالي الماليزي حكومات محلية للولايات الماليزية الاثنا عشرة (12)، يرأس كلاً منها رئيس للوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية.

ولقد وفّر نظام الحكم الفيدرالي الماليزي مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملاوية، كالملكية، ولغة الملايو، ودين الدولة الإسلام، مما هيئ لسيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية

الحكومة الماليزية:

خلال خمسة وخمسين عامًا (1957م، 2012م) قاد ماليزيا ستة رؤساء وزارة فقط؛ وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار السياسي النسبي الذي عاشته ماليزيا، اذ كان على الأغلب كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته السياسية. ويعتبر (تنكو عبد الرحمن) اول رئيس الوزراء في ماليزيا، ويعتبر بطل الاستقلال عن بريطانيا حيث تمكن من النجاح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات متميزة مع قيادات الصينيين والهنود في ماليزيا، مما أدى إلى اعترافهم بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة (لهم) أي للصينيين والهنود.

ونجح تنكو عبد الرحمن أيضا في بناء التحالف من الأحزاب السياسية الكبرى الثلاث، (حزب أمنوا الحاكم، حزب باس الاسلامي، وحزب الرابطة الصينية الماليزية). كما وتوجد أحزاب سياسية أخرى وهي: حزب المؤتمر الهندي الماليزي، تحالف الأمل، الحزب الاشتراكي الماليزي، وأحزاب ثمانية أخرى، مما يجعل عدد الأحزاب السياسية في ماليزيا 14 حزب.

وتضمّ صفوف أحزاب المعارضة بالدرجة الأولى كل من: حزب ائتلاف الجبهة الوطنية، الحزب الإسلامي الماليزي (باس)، تحالف جبهة سارا واك الوطني، حزب التحالف الشعبي، حزب سارا واك الاتحادي الشعبي، وأحزابًا صغرى أخرى.

ثالثا- الدستور الماليزي:

دستور ماليزيا مُقنَّن ويستند نظام الحكم فيه إلى نظام وستنمستر البريطاني الذي طور في إنجلترا، وينصّ على التسلسل الهرمي للسلطة في ماليزيا، وهو نظام برلماني يحتوي على سلسلة من إجراءات إدارية للهيئة التشريعية. وظهر مصطلح نظام وستنمستر في قصر وستنمستر، (مقر البرلمان البريطاني) حيث يستخدم النظام في المجالس التشريعية الوطنية ودون الوطنية لمعظم المستعمرات السابقة التي كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية. وفقًا للدستور الفدرالي الماليزي تنقسم السلطة إلى ثلاثة اقسام للحكومة الماليزية (المكونات الإدارية) التي تتألف من السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية.

رابعا- السلطة التشريعية في ماليزيا:

البرلمان الماليزي الاتحادي هو الهيئة التشريعية العليا في ماليزيا، تم تأسيسه على أساس نظام وستنمستر خلال فترة الاستعمار البريطاني، وهو المعني بتشريع القوانين واختيار رئيس الوزراء، ويتكون البرلمان الماليزي من مجلسين:

المجلس الأول: مجلس النواب، او الملس الأدنى، (ويسمى ديوان راكيات) ويتكون من 222 مقعد.

المجلس الثاني: «ديوان نيغارا»، او (مجلس الشيوخ)، ويتكون من 70 مقعد.

وتُعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة من قبل الشعب مباشرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي، ولانتخاب مجالس الولايات. وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانًا من الاتهامات باستخدام المال السياسي، او انتهاكات للتصويت باستخدام أصوات الموتى... إلخ.

وبشكل عام تتميز الانتخابات الماليزية بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة. ثم إنَّ تقبُّل الأطراف المختلفة لنتائج الانتخابات، أو الاعتراض عليها، إن وُجِد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات.

التجربة الصينية في التنمية السياسية

جمهورية الصين الشعبية جمهورية شيوعية يحكمها الحزب السياسي الواحد، رئيس الصين هو رأس الدولة الاسمي، يخدم كرئيس صوري فخري فقط تحت سلطة مؤتمر الشعب الوطني. ويعتبر رئيس وزراء الصين هو رأس الحكومة، او رئيس مجلس الدولة المؤلف من أربعة نواب لرئيس الوزراء وكبار الوزراء واللجان. والصين دولة الحزب الواحد حيث تتمتع الأمانة العامة للحزب الشيوعي الصيني بسلطة مطلقة وسيطرة تامة على الدولة وعلى الحكومة.

وتمارس القيادة السياسية للحزب الشيوعي (من خلال الحزب الشيوعي الصيني الذي يتكون من (89 مليون عضو)، وأيضا تمارس من خلال الحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الحكومات الإقليمية والمحلية.

وفي إطار نظام القيادة المزدوجة، فإن كل مكتب محلي يخضع لسلطة زعيم محلي، وينتخب الشعب أعضاء المؤتمر على مستوى المحافظة من قبل الناخبين. هذه المقاطعات على مستوى المؤتمرات الشعبية لديها مسؤولية الإشراف على الحكومة المحلية، وانتخاب أعضاء المقاطعة (أو البلدية في حالة البلديات مستقلة) من خلال مؤتمر الشعبي العام.

ويلعب الحزب الشيوعي من خلال لجنة خاصة دور كبير في اختيار المرشحين المناسبين لانتخاب أعضاء الكونغرس المحلي من المستوى المحلي إلى أعلى المستويات. ويختص قادة الحكومة المركزية بمسؤوليات بناء المزيد من التوافق للسياسات الجديدة بين أعضاء الحزب، القادة المحليين والاقليميين، أعضاء الحزب الغير مؤثرين، والسكان بشكل عام.

أولا: الحزب الصيني الشيوعي:

يضم الحزب الشيوعي الصيني أكثر من 89 مليون عضو، وما يزال يهيمن على النظام السياسي وعلى الحكومة الصينية. لكن في فترات تحرير نسبية، يميل تأثير الناس والمنظمات التي تعمل خارج الهيكل الرسمي للحزب، على الازدياد، ولا سيما في المجال الاقتصادي خاصة بعد أن تبنت الصين لنظام اقتصادي شبه رأسمالي منذ عام 1980م (كما أطلقت عليه مسمى النظام الاقتصادي المختلط، أو الهجين)، مما ساهم في انفتاحها اقتصاديا وتجاريا على العالم كله.

بيد أن اقتصاد السوق الصيني لا زال يعاني من سلطات محدودة في الصين نظرا لهيمنة الحزب الشيوعي على كافة مفاصل الدولة من خلال مكاتب الحكومة المركزية والمناطق الحضرية في الإعدادات الاقتصادية والصناعية والثقافية. نظريا، أعلى هيئة للحزب الشيوعي الصيني هو حزب المؤتمر، الذي من المفترض أن يجتمع على الأقل مرة واحدة كل 5 سنوات، بيد أن تلك الاجتماعات أصبحت غير منتظمة خلال الثورة الثقافية التي حدثت في الصين عام 1966م.

1-للحزب الصيني أربع مجموعات قيادية وهي:

أ-مجلس الشيوخ الوطني ويمثله 1,900 عضو،
ب-اللجنة المركزية، ويمثلها 300 عضو،
ج-الدائرة السياسية ويمثلها 20 عضوًا،
د-سكرتارية الحزب ويمثلها (5 الى 6)، خمسة أو ستة أفراد.

وينص القانون على أن أعضاء مجلس الشيوخ الوطني وأعضاء اللجنة المركزية هم أهم الأعضاء جميعًا.

2-أجهزة الحزب الشيوعي السلطوية:

أ-اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، والتي تتكون حاليا من (9) تسعة أعضاء؛

ب-المكتب السياسي، ويتألف من 22 عضوا، بما في ذلك أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي؛

ج-الأمانة العامة، وهي الآلية الإدارية الرئيسية للحزب الشيوعي الصيني، برئاسة الأمين العام؛

د-اللجنة العسكرية المركزية؛

ه-لجنة التفتيش المركزية، وهي مكلفة باجتثاث الفساد والمخالفات بين كوادر أعضاء الحزب الصيني

ثانيا- الحكومة الصينية

يعتبر القانون الصيني مجلس الشيوخ أعلى سلطة في البلاد، ويؤثر الحزب الشيوعي الصيني بشكل واضح على الانتخابات التي يتم بموجبها اختيار أعضاء مجلس الشيوخ والانتخابات الأخرى. وتمتد فترة حكم مجلس الشيوخ لمدة خمس سنوات (5)، حيث يتولى مجلس الدولة تصريف الشؤون اليومية.

مجلس الشيوخ الصيني يمارس مهامه التشريعية، ويفوض سياسة الدولة إلى الجهات الحكومية الدنيا (الوزارات)، ويسيطر الحزب الشيوعي سيطرة تامة على مجلس الشيوخ.

اللجنة المركزية الشيوعية:

من صلاحيات اللجنة المركزية الشيوعية تُعيِّن رئيس الوزراء، ويوافق رئيس الدولة على هذا التعيين وتكون موافقته عليه مجرد إجراء شكلي، ويشرف على مجلس الدولة رئيس الوزراء الذي يمثل أعلى سلطة فيها. ويساعد رئيس الوزراء في مهامه ومسؤولياته ثلاثة نواب وأربعون وزيرًا، ورؤساء، وأكثر من 40 هيئة خاصة

الإصلاح الاقتصادي

يشكل عدد سكان جمهورية الصين الشعبية (ميار واربعمائة ألف) نسمة، وهو عدد كبير لكنهم موزعين على مساحات جغرافية واسعة وفقا لتنوع اجتماعي عرقي متعدد، وهو ما يعتبر اختبار حقيقي للحكم في النظام السياسي الحاكم في بكين.

ولا شك أن الاحداث السياسية والتطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية التي حدثت في أواخر القرن العشرين الماضي لعبت دور كبير في تبني الصين لسياسات الإصلاح الاقتصادي منذ عام 1980م من خلال نقل الكثير من صلاحيات الحكومة المركزية في صناعة القرارات، إلى السلطات المحلية الصينية، لكن جنبا إلى جنب مع الاهتمام الكبير من المسؤولين المحليين في الحزب الشيوعي في حرصهم على إثراء أنفسهم، بل وتمكنوا من فرض سلطتهم على الحكومة المركزية.

تبعا لذلك أصبحت السلطة السياسية أكثر اعتماداً على العلاقات الفردية، والعلاقات الشخصية، وأصبحت السلطة في الصين أكثر ارتباطا بالمؤسسات المركزية والمحلية

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية

هناك علاقة ترابط وتداخل بين السياسة والاقتصاد إذ لا يمكن الفصل بينهما، ويرى البعض أن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة. أيضا هناك مجال للاقتصاد السياسي الذي تتبعه وتطبقه الدولة، وهناك أيضا مجال عن مفهوم السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يسهم في تقدم الدول ومجتمعاتها الانسانية. وتداخل الاقتصاد مع السياسة من خلال وجهين:

الوجه الأول: تسعى التنمية الاقتصادية في أي دولة قومية الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة المجتمعية، رفع دخل الفرد السنوي، توفير السلع الاستهلاكية، بناء قاعدة صناعية متطورة، وكذلك رفع مستويات الإنتاج في المجال الزراعي والاستثماري. هذه الاحتياجات الإنسانية في أي مجتمع تتطلب توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لذلك التي تتطلب بدورها وجود تنمية سياسية كمية ونوعية لتوفير الاستقرار السياسي للدولة وللمجتمع يمكنها من تحقيق التنمية القومية الشاملة.

الوجه الثاني (الوجه الآخر)، فإن التنمية السياسية ضرورة حتمية للتنمية الاقتصادية لكونها تتضمن ترشيد عمليات صناعة القرارات السياسية وتنفيذها بفعالية ممّا يؤدي إلى استخدامها الاستخدام العقلاني الرشيد الأمثل خاصة لمواردها الطبيعية المادية، ومواردها البشرية لتحقيق اقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

كذلك تحرص التنمية السياسية على رسم سياسات واستراتيجيات تنموية اقتصادية (وبالطبع اجتماعية) للقيام بالمشاريع العامة، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها. كما أن التنمية السياسية من المفترض أن تسهم في محاربة الفساد والقضاء عليه وعلى المحسوبية والرشوة، وعلى سوء توزيع الثروة القومية في الدولة.

وكذلك تحرص الدولة من خلال سياسات التنمية السياسية القضاء على الاختلاس وسرقة المال العام مثلما يحدث في معظم الدول النامية (والمتخلفة) في الكثير من دول العالم الثالث النامية التي لا تستطيع بناء اقتصاد قوي نتيجة ضعف التخطيط، وعدم وجود الرقابة السياسية والمالية على مؤسساتها وأجهزتها العامة التي من المفترض أن تحافظ على موارد المجتمع وثرواته المادية والطبيعية.

هذه الحقيقة لم تخص دول العالم الثالث وحدها وحسب، وإنما حدثت أيضا في الدول المتقدمة من خلال الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008م والتي تسببت فيها معظم بنوك العالم الغربي عندما فقدت الدول الغربية تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة الرقابة على البنوك، وعلى المال العام والخاص، وتركت الحرية التامة والمجال مفتوح أمام الأفراد والمؤسسات الاستثمارية دون رقابة صارمة من الدولة تحديدا من نظامها السياسي، ودون ادنى محاولة لتصحيح المسار المالي والمخططات المالية خاصة الاستثمارية للبنوك في مجالات العقار، ولم تقم بوضع خطط وبرامج واستراتيجيات مالية عقلانية وفعالة لتجنب نشوب تلك الأزمة المالية التي أصبحت ازمة عالمية.

إذا فإن عدم الاستقرار في المجال السياسي يضر بكل من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول أيا كانت الدولة قوية، بل ويضعف أي اقتصاد مهما كانت قوته، وبالتالي فإن تذبذب، أو تدهور الأوضاع السياسية لها تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية، وعلى الأوضاع الاجتماعية، (عدم استقرار اقتصادي واجتماعي)، بل والعكس أيضا صحيح.

كما وأن عدم الاستقرار السياسي يسهم في إفشال التنمية الاقتصادية وفي وضع البرامج والخطط التنموية التي تخدم مصالح الدول، بل وقد يؤدي حدوث كوارث اقتصادية، كتدني مستوى المعيشية، أو ارتفاع مستوى الديون الداخلية والخارجية (خاصة ديون البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، ويؤدي الى اندلاع المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تتسبب في وقوع الكثير من الأضرار في كافة المجالات الانسانية.

بالإضافة إلى هذا فإن التنمية السياسية (التي تقوم بتنشئة الأفراد سياسيا عن طريق الاتصال الجماهيري وخلق مجتمع مدني واعي بما يدور حوله)، تجعل من الفرد قادرا على المطالبة بحقوقه، والمطالبة بتحسين ظروف معيشته، وتحقيق رفاهيته عن طريق عضويته في مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، أو عضويته في النقابات العمالية، أو القانونية، او المهنية (كنقابات الأطباء والمحامين) خاصة عضويته في الجمعيات والمنظمات المعنية بالحفاظ على حقوق المستهلك وغيرها.

لكن رغما عن كل ما سبق من دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن هذه الأخيرة (أي التنمية الاقتصادية) تساعد على استقلال القرار السياسي للدولة عن الضغوطات الخارجية لأي دولة عظمى أو غيرها، مما يجعل الاقتصاد الذراع الواقي لسيادة الدولة، ويفتح لها مكانة متقدمة في النظام الدولي ، نظرا لأن الدول المتقدمة والكبرى هي الدول المتقدمة والمتطورة اقتصاديا، كما أن الاستقرار الاقتصادي يمنح الدولة الثقة في سياساتها، وينمي من مصداقيتها السياسية على المستوى الداخلي بين المواطنين، ويقوي من شرعية نظامها السياسي مما يؤثر إيجابا على أمن واستقرار الدولة.

إذا فإن التنمية الاقتصادية والسياسية، لم تصبح خيار بل هي ضرورة لا بد منها وخاصة بالنسبة للدول النامية لتحقيق كل من التنمية الاجتماعية، وغيرها من مجالات التنمية القومية الشاملة التي تساعدها على تحقيق هدف التقدم وتسمح باستقلاليتها التامة عن دول المركز المتقدمة، كما وأن التنمية السياسية تضمن لدول العالم الثالث النامية (حسب التعبير الماركسي، وخصوصا سمير أمين، ودي سانتوس) استقرارها الداخلي على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

المداخل العلمية لدراسة التنمية السياسية

إن اختيار المدخل النظري المناسب، كفيل بتحديد نتائج الدراسة وبلورة وجهة نظر الباحث باتجاه القضايا التي هو بصدد دراستها، كما أن المدخل النظري هو أسلوب المعالجة والفهم الذي يكسب الدارس والدراسة طابعها الخاص.

تبعا لذلك فإن من أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية هو: المدخل القانوني، المدخل الماركسي، المدخل البنائي الوظيفي، بالإضافة إلى المدخل الليبرالي الذي يعتمد على متغير حقوق الإنسان والتعددية السياسية والحزبية وحرية الأفراد في التعبير عن آراءهم وتكوين التنظيمات والجمعيات ذات الطابع غير الحكومي. بالطبع هناك مداخل أخرى للتنمية السياسية منها مدخل الثقافة المدنية والثقافة السياسية، والمدخل السلوكي الحديث كمدخل للتنمية السياسية.

اولا: المدخل القانوني: أصبح المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية، من المداخل الكلاسيكية التقليدية، حيث عزف الكثير من الباحثين عن توظيفه في دراساتهم، وأصبحوا لا يعتمدون عليه في الدراسات المعاصرة المتعلقة بي والمرتبطة بقضايا التنمية، ولكن ومع هذا يجب معرفة مضمون اهتمام فقهاء القانون بالتنمية السياسية خاصة في مجالاتهم القانونية.

إن جوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل بشكل أساسي في قيام (الدولة القانونية)، وهي الدولة التي تخضع الهيئات الحاكمة فيها والسياسية خاصة للدستور وما يتمخض عنه من قوانين وأنظمة. وهي الدولة التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم ين لقواعد قانونية معروفة مسبقا وبالتالي تتحد مراكزهم القانونية على نحو واضح ومعروف من قبل غالبية الشعب (المحكومون).

ويتطلب قيام دولة القانون وجود دستور مكتوب (أو وثيقة قانونية)، يتم فيها تحديد أنواع ومستويات السلطات العامة للدولة، وتحديد أدوار وصلاحيات كل منها، وعلاقتها ببعضها البعض، ومدى مراقبتها لبعضها البعض، كما تعين الوثيقة القانونية أو الدستور حقوق وواجبات المواطنين من الأفراد والجماعات تجاه الدولة التي تحرص على تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع.

إن وجود دستور بالنسبة للدولة القانونية، ضمانة أساسية لخضوع جميع أجهزة ومؤسسات الدولة لسلطات القانون، وبالتالي ينبغي على كل سلطة احترام اختصاصها ولا تتعدى حدودها وذلك بغية تحقيق مبدأ الفصل التام بين السلطات عضويا وشكليا منعا للانفراد بالسلطة وتكدسها في سلطة واحدة أو في يد شخص واحد. وعليه فإن المدخل القانوني، يستوجب ضرورة وجود ضوابط وأنظمة قانونية مصدرها دستور الدولة لا غير لتحقيق التنمية السياسية التي توائم الدستور، وأن كل ما هو خارج عن إطار الدولة لا يمكن أن يحقق أو يساعد في تحقيق التنمية السياسية.

من اهم جوانب قصور المدخل القانوني في التنمية السياسية، أن التنمية السياسية تتطلب تضافر جهود جميع عناصر الدولة والمجتمع سواء داخل أطر قانونية أو سياسية أو مدنية، لأن القانون أو القاعدة القانونية لا تأتي من فراغ لأنها تعبر عن استجابة عملية، أو عن توجهات أيديولوجية، أو انعكاسا لمصالح اجتماعية فئوية أو طائفية أو طبقية، وبالتالي تظهر الذاتية القومية ممّا يؤدي إلى طغيان مصالح فئة على فئة أخرى. هذا معناه أن هناك قصور في القانون إذ في الكثير من الأحيان لا يمكن من خلال المدخل القانوني تحقيق التنمية السياسية الملاءمة تبعا لذلك لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية.

ثانيا: المدخل الماركسي: إن التحليل الماركسي، ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء نتاج لي العلميات الاقتصادية، وأنه يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع بحيث يعتبر النظام السياسي أداة لمن يمتلكون وسائل الإنتاج (الطبقة الأرستقراطية) التي تسيطر على وسائل الإنتاج وتمتلكها دون أدني اهتمام لمصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي من المتوقع (حسب تنظيرات كل من كارل ماركس وفلاديمير لينن) أن تنتصر في نهاية المطاف، بل وتصل للحكم، ومن ثم الحيلولة دون حدوث الاستغلال الطبقي في المجتمع.

وعلى هذا فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل الماركسي يتمثل في انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة (بالوسائل السلمية وفقا لماركس، وبالفوة وفقا للينين)، وزوال الطبقات المستغلة (الطبقة الارستقراطية) بهدف إقامة المجتمع الاشتراكي الذي من بعده يتحقق المجتمع الشيوعي.

أيضا فإن إنتاج الوسائل المادية اللاّزمة للمعيشة تكون عملية جماعية وليس فردية ،لأن العمل ذو طابع جماعي اجتماعي، ولأن الأفراد في التحليل الماركسي ينتجون فقط حينما يتعاونون مع بعضهم البعض، ويدخلون في روابط اجتماعية، ونتيجة لذلك تتطور مؤسسات الدولة و التصورات القانونية و حتى الآراء العقدية (العقائدية) للناس بحيث يمكنهم أن يديرون شئون حياتهم الاقتصادية و السياسية و الثقافية بأنفسهم (غياب الدولة) Stateless State وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية و المعيار الحقيقي للتطور السياسي في الفكر الماركسي.

من اهم انتقادات الفكر الماركسي قي التنمية السياسية ما يلي:

1-أن مفهوم المساواة الاجتماعية والسياسية ما هو إلا تصور مثالي غير واقعي لأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية أمر مستحيل في أي مجتمع وبالتالي فإن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أمر واقعي ووضع طبيعي بل ودائم.

2-أن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي، وهذا تصوّر سياسي ضيّق لأن الترتيب الطبقي (والنظام الطبقي الاجتماعي والاقتصادي) يخضع لعوامل داخلية كثيرة (وربما أيضا لعوامل خارجية) وليس للعامل الاقتصادي فقط، منها العامل الاجتماعي والعامل العقدي.

3-أن واقع المساواة التامة في أي مجتمع من المجتمعات في كافة الحقوق والأوضاع والمرجعيات أمر مستحيل لأنها تتناقض مع طبيعة الانسان خاصة حب التملك، إلى محبة السمو والتقدم في مجالات عمله.

ورغم عن هذه الانتقادات يبقى المدخل الماركسي، مدخل مهّم لدراسة التنمية السياسية خاصة مع ظهور مدارس جديدة تابعة له كمدرسة التبعية التي تعتمد على فساد أنظمة دول العالم الثالث وعدم كفاءتها وفاعليتها في تحقيق التنمية القومية الشاملة، بل وفشلها في استخدام مواردها الاقتصادية بحيث تضمن لها التطور والتقدم.

ثالثا: المدخل البنائي الوظيفي: إن من أهم من طوّر هذا المدخل هم علماء السياسة: ديفيد ايستن، تالكوت بارسونز، وجبرائيل ألموند حيث أضافوا الكثير من الدراسات على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة وفرّت إمكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي الكلي.

يركز هذا التحليل على أن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي الكلي، وأنه ينقسم بدوره إلى أجزاء أو أنساق كل جزء له دور ونشاط ووظيفة خاصة به، وبالتالي فهو نظام متكامل من التفاعلات الكلية والبينية بين أجزاءه على المستوى الداخلي، وبينه وبين كافة أجزاء المجتمع الكلي. وتتجسد هذه العلاقات في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوار ونشاطات معينة، لكون هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها البعض، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط ثنائي او جماعي، أو دون تأثير متبادل فيما بينها.

على سبيل المثال، فإن ظهور الأحزاب السياسية أو تطور وسائل الاتصال الجماهيري (خاصة في عصر وسائل التواصل الاجتماعي)، والمشاركة السياسية، أو اتساع قاعدة الديموقراطية مثلا عادة ما ستؤدي إلى تغيرات كمية او نوعية أو الاثنتين معا في أساليب أداء كافة هياكل النظام السياسي التي تؤثر في قدرة النظام السياسي على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية. وبما أن النظام السياسي لا يعمل في فراغ بل يعمل في داخل نظام اجتماعي موسع، فإنه يعمل داخل هذا الإطار لكن يفصله حدود عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى، ويرى العالم السياسي

جبرائيل ألموند "أن تمّة نقاط محددة تنتهي عندها النظم الاجتماعية الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي، وأنه هو النظام الاجتماعي الوحيد الذي يمكنه استخدام التهديد والاكراه المادي المشروع".

وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي، يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيّف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، وكذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجوابية مع بيئته، والتعامل مع المداخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديموقراطية في المجتمع.

رابعا: المدخل السلوكي:

يعتمد هذا المدخل على دراسة سلوكيات البشر من خلال تحديد الهدف التعليمي، وذلك ضمن بيئة مناسبة، حيث تتطلب الدراسة أن تعزل العوامل الأخرى (خصوصا العوامل الفجائية أو الغير محسوبة أو الطارئة) التي قد تعيق عمليّة التعلّم، وأيضا تحديد المُتغيرات لاستجابات الدارسين على أن تكون هناك سيطرة شبه تامة (وربما تامة) على تلك المُتغيرات بعد أن يبدأ نمط السلوك المرغوب به في الظهور.

لذا يمكن تعريف المدخل السلوكي في ضوء ما سبق عرضه من أنه «ذلك المدخل الذي يربط العامل المثير بحدوث استجابة مُحددة؛ من أجل تفسير عمليّة التعلّم، وهو يعتمد على الأهداف السلوكيّة بمختلف أنواعها، وتوفير بيئة مُناسبة يُستبعد فيها المتغيرات المفاجئة، او المثيرات الطارئة أو الغير مرغوبة التي قد تكون عائقاً لعملية التعلّم، بغض النظر عن العمليات الداخلية التي تقبع خلف تكون ذلك السلوك».

اهم النظريات السلوكية:

1-النظريات السلوكية الوظيفية التي تؤكد على الوظائف المختلفة التي يؤديها سلوك الإنسان، المجتمع، او الدول، مع التركيز على عمليات الربط التي تتشكل بين المتغيرات خاصة المثيرات وذلك السلوك.

2-النظريات المعرفية التي تتناول العمليات التي تحدث في داخل الفرد، كالتفكير، والتخطيط، واتخاذ القرارات، على أن يكون تكون هذه العمليات الداخليّة أكثر اهتماماً وتركيزاً من المظاهر الخارجيّة للسلوك.

3-النظرية الإنسانية: في هذه النظريّة فإن الإنسان حر باختياراته، وتصرفاته، ولا يمكن اسقاط قراراته على البيئة أو الظروف المحيطة به، وبالتالي ركّزت النظرية على المبادئ الإنسانيّة، وبشكل أكثر تحديداً على الجوانب الوجدانيّة.

4-النظرية الاجتماعية: تتمحور فكرة هذه النظرية تتلخص في اعتبارها للإنسان بأنه كائن اجتماعي يعيش في مجتمع، يتأثر بهم، ويتفاعل معهم.

5-نظرية المحاولة والخطأ: تعتمد نظرية المحاولة والخطأ على سلوكيات الحيوانات، وأيضا على سلوكيات الانسان خاصة فيما يتعلق بالتجارب ومحاولات تكررا التجارب تحديدا في حال الفشل، وما قد يتعلمه الإنسان من الخطأ، أو تكراره للتعلم في تحقيق الأهداف أو المصالح. وبهذا فإنه يرى أن التعلم يتم وفق مبدأ المحاولة والخطأ، وأن التعلم وتشكيل الارتباطات هو بمثابة تكوين روابط بين مواقف مثيرة واستجابات معينة، وأن الخبرة والممارسة والتجريب تؤدي إلى إحداث التعلّم المطلوب.

أما عملية التعلم الإنساني فمن الممكن تفسيرها من خلال قانون الأثر الذي يعني أن الأثر الجيد الذي يتركه عند الاستجابة تزيد من احتمالية ظهور هذا السلوك وتقويته، وأيضا عن طريق قانون الاستعداد الذي يشير إلى الحالة

المزاجية التي يكون عليها الفرد عند مواجهة المثير، وأخيرا من خلال قانون التدريب الذي يعني أنه كلما تم تدريب وممارسة الإنسان في ذات المجال، كلما أدى ذلك إلى تقوية الوصلات العصبية لإظهار السلوك.

ومن الجدير بالذكر يؤخذ على المذهب السلوكي أن السلوكيون يهملون العمليات الداخليّة التي تكون خلف السلوك الظاهر، وبالتالي فإن مفاهيم مثل: الدافع، المشاعر، الإدراكات، والذكريات أمر غير مهم لهم في هذا المدخل، وهو ما يتعارض مع التوجهات الحالية في علم النفس.

اتجاهات تحليل التنمية السياسية:

يرتبط مفهوم التنمية السياسية بانتقال النظم السياسية من نظم توصف بالتقليدية إلى نظم سياسية حديثة، أي إذا ما كان هناك من الناحية الاقتصادية أنظمة اقتصادية في طور النمو فان هناك أنظمة سياسية في طور التنمية أيضا وتتطلب عمليات إصلاح وتحديث، وفي هذا السياق يبرز اتجاهين نظريين في دراسة التنمية السياسية، وهما:

الاتجاه الكميّ: وهو يمثل الدراسات والابحاث التي تأثرت بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، وحاول هذا الاتجاه ربط التغير السياسي بالرغبة في تحقيق الاستقرار والتطور في الأداء السياسي وبالنمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تغيرات اجتماعية وسياسية، بحث عالجت تلك الدراسات النظرية مسألة التنمية السياسية باعتبارها محصلة لمجموعة تطورات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

الاتجاه الكيفي: في هذا الاتجاه تدرس الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، وانطلاقاً من الدراسات الانثروبولوجية فان هناك علاقة بين مصدر المعرفة والحكم (وفقا لما يراه العالم السياسي ميشيل فوكوياما)، أي أن أنظمة الحكم تأثرت بتطور الوعي الإنساني والمعارف العلمية، ففي عصر الخرافة والاعتقاد بأن الآلهة مصدر المعرفة كان الحكم ثيوقراطياً، وحينما صار الأبطال هم

مصدر المعرفة تحول الحكم إلى ارستقراطياً، وعندما بات الانسان مصدراً للمعرفة سادت النظم الجمهورية.

التنمية السياسية: قومية أو وطنية

في اللغة العربية لا فرق بين القومية والوطنية لأن الكثير يترجمون مفهوم Nationalism على انه يعني القومية، وآخرون أنه يعني الوطنية. فالأصل اللاتيني للكلمة يعني «القطر» او الدولة التي يحمل هويتها او مواطنتها.

انطلاقا من ذلك فإن عملية التنمية السياسية يجب أن تكون ذات طابع وطني أو قومي شامل، فالتنمية لا يمكن «أن تحقق حركتها الفاعلة ما لم يكن هنالك الامتناع التام عن توظيف الأقرباء والأصدقاء في المراكز والوظائف أيا كانت، والحرص على أن يتم توظيف الكوادر الإنسانية الفاعلة، المتخصصة، والمهنية في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وكافة مجالات الدولة. فالتنمية السياسية أيا كان مسماها قومية أو وطنية لا بد وأن تكون تنمية مخطط لها بدقة وبشكل متوازن لتحقيق هدف التنمية الشاملة بين كافة أقاليم ومناطق الدولة.

العلاقة بين التغير والتنمية

لا بد وأن نؤكد هنا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بدون التغير، فالتغير ظاهرة طبيعية تطرأ على الكون بأسره بما فيه من حياة إنسانية، حيوانية، ومن جماد ونبات. وتتضح العلاقة بين التغير والتنمية «أن التغير هو العامل المؤثر الذي يؤدي إلى أي تنمية إنسانية شمولية كانت او جزئية كالتنمية السياسية»10.

ويهمنا في الموضوع الحديث عن التغير الشمولي الذي يتكون من ثلاث متغيرات: التغير السياسي Political Change والتغير الاجتماعي Social Change والتغير الاقتصادي Economic Change. حيث يرى صامويل هنتنغتون (بأن

10 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 28

التغير السياسي هو العلاقة بين المشاركة السياسية والتأسيس السياسي (11) إذ أن العلاقة بين هذين المتغيرين تحدد مدى استقرار النظام السياسي. ويعني هنتنغتون بالتأسيس السياسي فاعليه وكفاءة النظام السياسي في استيعاب الضغوط التي تفرض عليه من البيئة الاجتماعية

عرف المؤلف التغير: بأنه حدوث اختلافات كمية ونوعية في الشيء، أو في العنصر، في المادة، في الإنسان، بل وحتى في الكون كله. الاختلافات هذه قد تكون إيجابية أو سلبية، كمية أو نوعية أو كلاهما12.

أ-مكونات التغير:

لتحقيق التنمية الشاملة لا بد وأن يسبقها ويواكبها ثلاث مكونات رئيسية للتغير، وهي:

1-مجال التغير في كافة المجالات الانسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

2-اتجاه التغير: هل التغير الذي حدث الى الأفضل ام الى الأسوأ؟ تغير ايجابي ام سلبي؟

3-نسبة التغير: ما هي نسبة التغير المأوية الذي حدث؟

بصفة عامة يمكن القول بحدوث تغير سريع أو تغيرات متوازنة فيما لو كانت سرعة المكون الاقتصادي هي الاسرع، ومن ثم المتغير السياسي، وكلاهما أسرع من مكونات التغير الاجتماعي.

لا شك أيضا أن مكونات التغير لسياسي قد تكون هي الأسرع من بقية حركية المكونات الاخرى (فيما لو تغيرت بنسب أقل) إذا ما وجدت ارادة سياسية فاعلة وقوية لتحقيق هدف التغير السريع. على أي حال يمكن قياس التغير في أي مجال إنساني

11 Samuel Huntington Political order in change societies (New Haven: yale University) Press,1969.

12 مرجع سابق، وحيد هاشم، ص. 29

أو كوني، كما يمكن قياس كافة التغيرات التي تحدث مع شكل الإنسان وفي مراحل عمره، بل التغيرات التي تطرأ على المجتمع كله من الناحيتين النوعية والكمية.

ب -عناصر التغير:

يحتوي التغير في الحياة الإنسانية، بل وغي كافة مكونات الكون بأسره على عناصر سبعة هي: التطور، النمو، التنمية، التحديث، المدنية، التمدن والتقدم.

1-التطور: Development

التطور هو «الانتقال من مرحلة مادية فكرية، علمية، ثقافية، أو اجتماعية أو سياسية إلى مرحلة أخرى أفضل من حيث الكم والنوع (13).

2-النمو: Growth

النمو هو الزيادة الطبيعية في الشيء أو العنصر، فالنمو في الشيء يفترض ازدياد وزنه أو حجمه أو كميته أو قيمته نتيجة لعمليات التغير والتغيير الطبيعي وفقا لعامل الزمن.

3-التنمية: Intended Growth

مفهوم التنمية كما أشرنا سابقا يعني الزيادة المقصودة أو المصطنعة في الشيء أو العنصر بحيث يبدو كأنه كتلة مالية أو مادية، حضارية او ثقافية، علمية او تقنية، صناعية واقتصادية، يحقن بها المجتمع بهدف التطور أو بغية الحصول على زيادة في الدخل القومي (14). من هنا فإن التنمية تعني عملية التحكم بتغيير الشيء أو العنصر (الإنتاجية أو الأداء في العمل) من وضع أو حالة إلى وضع أو حالة مختلفة قد تصل إلى حد الاختلاف الكلي. قد تكون التنمية زيادة مفتعله ومقصودة ومخطط لها من قبل النظام السياسي الحاكم.

---

13 - تعريف د. وحيد هاشم

14 - د. جورج قرم : التنمية المفقودة ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت 1985م،ص10.

4-المدنية: Civilization

المدنية تعني الحياة المعيشية التي تتسم بها الحياة في المدن وتميزها عن الحياة المعيشية في القرى والأرياف ،إذ تتسم الحياة المعيشية في المدن بوجود مؤسسات المجتمع المدني ،وكافة الخدمات والمرافق الخاصة والحكومية ،بنية فوقية ،وبنية تحتية .أيضا فإن التمدن يتميز بالتخصص في العمل وفقا لحياة معيشية غير تقليدية بفعل عملية الانتقال من مرحلة سلوكيات تقليدية يستعمل فيها الوسائل والطرق القديمة (كما كان الحال في الماضي على سبيل المثال الحرث بالمحراث او باستخدام الحيوانات أو جمع المحاصيل يدوياً ،أو الصناعة باستخدام اليد) إلى مرحلة سلوكية أفضل منها من حيث الكم والنوع ،حيث يغلب على حياة المدن استخدام الآلة والوسائل المعيشية الحديثة والخدمات العامة والترفيهية والعمل المؤسساتي.

كذلك يتميز المجتمع المتمدن عن المجتمعات الأخرى باحتوائه على علوم ومعارف عديدة، وتقنية متنوعة عن البيئة المحيطة بالإنسان، وبقدرة ذلك المجتمع على نشر تلك العلوم بواسطة سياسات التعليم والاتصالات العامة ومحو الأمية واستخدامها (أي العلوم والتقنية) لتحقيق أهداف ومصالح الإنسان. كما ويتميز المجتمع المتمدن عن المجتمع التقليدي بوجود عناية صحية عالية أفضل من الناحية الكمية والنوعية الأمر الذي يساعد على رفع متوسط عمر الإنسان في المجتمع المتمدن عنه في المجتمعات التقليدية.

5- التمدن: Urbanization

المدنية تعني الانتقال من حياة معيشية او سلوكية الى حياة أخرى أفضل منها من حيث الكم والنوع والمستوي. فالانتقال من الحياة لمعيشية التقليدية الى الحياة المعيشية المدنية يغلب عليها طابع التحضر وما يميزها من المظاهر العملية والعلمية والوظيفية. بمعنى آخر، المدنية هي انتقال المجتمع من الحالة المعيشية التقليدية

إلى حالة الحياة المعيشية المتمدنة والمتحضرة بأعمالها المتخصصة وصناعاتها المتنوعة وطرق تنظيمها المتقدمة لحياة الإنسان.

6-التحديث: Modernization

التحدث هو التجديد في الشيء أو «حدوث اختلافات كمية أو نوعية في المظهر دون المساس بالجوهر»(1) من خلال تبني سياسات وطنية تهدف إلى إحداث تغيرات كمية في شكل أو العنصر (من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية) بطريقة تدريجية بحيث لا تؤدي عملية الحقن الوطنية هذه الى إحداث تغيرات جوهرية أو جذرية في الهيكل العام للعنصر موضع التحديث.

7-التقدم:Advancement التقدم «هو آخر مرحلة من مراحل التطور «(15)

أما مفهوم التقدمية: فهو الإيمان بإمكانية التقدم والعمل من أجل تحقيقه سواء كان ذلك في النواحي الأخلاقية أم الاجتماعية أم الاقتصادية أو العلمية والتقنية وهي بالتالي نظرة تفاؤلية للطبيعة الإنسانية ودورها في تطور الحياة وتطوير مقوماتها للتغلب على مخاطرها وتحدياتها المختلفة.

التغير والتنمية: حركية الشعوب

ظاهرة الحراك السياسي والاجتماعي والحراك الاقتصادي من الظواهر التي تختص بها حركة الشعوب في محاولات جادة منها لتحقيق بعض من الأهداف والمصالح المعنية بحياتها خاصة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا شك لأن للحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتاج مباشرة لتبني سياسات التنمية والتطوير التي طبقتها بعض الدول (خاصة دول العالم الثالث والدول العربية) على مجتمعاتها في محاولات منها لتحقيق هدف التقدم خاصة في المجالات العلمية والتقنية.

15 - تعريف د. وحيد هاشم.

تبعا لذلك فإن الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي نتيجة مباشرة لتبني سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها حركة التغير الذي يشكل حركية الكون باسره خاصة حركيات البشر. ويُعد الحراك والتغير الإنساني كفرد، كمجتمعات، وكدول أحد النواميس الكونية والظواهر الاجتماعية التي يجب التعامل والتكيف معها كحقيقة ثابتة لا مفر منها، فالحياة برمتها لا تعرف السكون ابدا، وإن كان ثمة سكون ظاهر فإنه يكون تحت السطح قد لا تكون ظاهرة للعيان، لكنها لا بد وأن تظهر في شكل تحولات وتغيرات ما تلبث ان تظهر على السطح لأسباب مختلفة داخلية وخارجية أو الاثنتين معا، تبعا لذلك تعكس قوى التغير استمرار الحركة وتواصلها.

وينسحب ذلك على جميع الظواهر الكونية: اجتماعية كانت أو طبيعية، ومن ثمّ ينطبق هذا القانون على المجتمعات الإنسانية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية كإحدى الظواهر الاجتماعية. ففي الوقت الذي نجد فيه مجتمعات وتنظيمات حية تتسم بالنشاط والتجديد والحيوية والتقدم، أي في حالة حراك دائم، توجد في ذات الوقت بعض المجتمعات والتنظيمات أقل حيوية ونشاطاً وحراكا، وأدنى اندفاعاً نحو التجديد والتحديث والحرص على التقدم، لكنها أيضاً تكون في حالة حراك دائم لكنه بطيء، فقد لا تكون التغيرات سريعة، أو ظاهرة على السطح، ولكنها لن تلبث إلا وان تتضح معالمها.

ينتج عن الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي تغيرات وتحولات غير ملحوظة وتراكمات كمية مستمرة في جميع مكونات وعناصر المجتمع لا بد أن تصل في ذات يوم إلى نقطة حرجة تدفعها بالضرورة نحو كمية من المتغيرات النوعية التي تقودها إلى مسارات وأوضاع جديدة، فالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ليس واقعاً جامداً ثابتاً لا يتغير، وانما هو واقع متغير، متقلب، وفي حراك مستمر، وهي حقيقة لا مفر منها ولا مهرب، فالحراك شيء وحال طبيعي اجباري.

في عام 2010 م ومن ثم في عام 2011 م شهدت بعض من الدول العربية حالة من الحراك السياسي والاجتماعي السريعة والشديدة الوطأة التي جمعت عنصر المفاجأة من ناحية، وحالة الترقب والتوقع من ناحية أُخرى تمثلت في صور ثورات شعبية عارمة بدأت في تونس عام 2010م وانتقلت بعد ذلك إلى عدد كبير من الدول العربية، وأخيرا استقرت عام 2020 م في السودان، وهي الثورة التي أطاحت بعمر البشير.

السبب الرئيسي لهذا الحراك الاجتماعي كانت العوامل الاقتصادية التي فجرته نظرا لأن لبطء الحراك الاقتصادي بشكل خطير في تلك الدول، او الحرك الاقتصادي المنعدم في بعض الحالات الأخرى، مما أدى الى ارتفاع نسبة الحرمان النسبي بسبب ارتفاع نسب البطالة وتضخم الأسعار، الامر الذي أدى الى انفجارات شعبوية أطاحت ببعض الأنظمة السياسية السلطوية التي كانت تحكمها لعدة عقود من الزمن (تونس، ليبيا، مصر، اليمن، الجزائر).

ركزت تلك الانتفاضات والاحتجاجات على ضرورة إسقاط النظم السلطوية الحاكمة سواء كان ذلك بشكل كلي عن طريق تغيير شامل للنظام، أم بشكل جزئي عن طريق إدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تركزت على ضرورة إطلاق الحريات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. إذا فلقد أُجبرت الثورات الشعبية التي تأججت في بعض الدول العربية نظماً عربية أُخرى على تقديم تنازلات سياسية كبيرة وسن عدد من القوانين والتشريعات التي ما كانت لتقدم عليها لولا رياح الغضب الشعبي.

اما الحراك الاقتصادي السلبي الذي تسبب في تلك الثورات فقد كان نتيجة لتبني تلك الدول لسياسات اقتصادية غير فاعلة ولا إيجابية، ولكونها اعتمدت على تبني نموذج الاقتصاد السياسي الذي يرتكز على مبدأ الاقتصاد الرأسمالي الحر (الفردية

الاقتصادية)، فيما أن البعض منها تبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الاقتصاد المختلط، او الاقتصاد الشيوعي دون أدنى اهتمام بتطويع أيا من تلك الأنظمة الاقتصادية لأوضاع وحالات مجتمعاتها الانسانية.

على سبيل المثال فإن اتخاذ قرار بتخفيض نسبة الفائدة يؤدي الى فتح أبواب الاقتراض وتوفير السيولة التي ترفع من الطلب الكلي على السلع والخدمات. او برفع نسبة الفائدة التي تقلل من نسبة التضخم نتيجة للجوء الافراد إلى إيداع أموالهم في البنوك للاستفادة من نسبة الفائدة المرتفعة مما يعني خفض الطلب على السلع والخدمات. هذه السياسات دائما ما تنجح في اقتصاديات الدول الغربية، لكنها ليست بذات الفعالية في دول العالم العربي.

خصائص الدول النامية (دول الجنوب)

الدول النامية هي الدول التي تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة في مجتمعاتها الانسانية، كما وتحتوي على قاعدة صناعية تقليدية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى.

منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، أظهرت المؤشرات العلمية الكمية والنوعية أن الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى في السكان من الدول المتقدمة، أيضا هناك مؤشرات إحصائية اقتصادية يمكن القياس عليها بين الدول النامية والدول الصناعية على سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي للفرد، اجمالي الناتج المحلي للدول، واجمالي الناتج القومي للدول.

أيضا يمكن قياس الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة في معظم مجالات الحياة الإنسانية بصفة عامة، وأنظمة الدول السياسية بصفة خاصة، على سبيل المثال في المجالات العلمية والتقنية، وفي مجال التعليم، وفي المجالات الطبية،

والرعاية الصحية، والخدمات العامة والخاصة، وفي تطبيق القانون والنظام. خلاصة القول إن الدول النامية تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية المتعددة نحو أسلوب الحياة الحديث منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادية.

أن التنمية الاقتصادية والتعليم قابلة للقياس علميا من النواحي الكمية والنوعية، فكلما ارتفعت مستويات التعليم، كلما ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية، والعكس أيضا صحيح خاصة مع نمو المعدل السكاني. أيضا يتم قياس التنمية الاقتصادية من خلال نسبة العمل في القطاعات الحديثة ومتوسط العمر. وكذلك يمكن المقارنة والقياس بين مستوى الصحة والرعاية الصحية، ومتوسط عمر الافراد فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة. إن التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتقنية من الممكن أن تتحقق في حال وجود مستوى عال من التعليم العلمي والتقني.

أولا: تاريخ الدول النامية:

استخدم مصطلح الدول النامية في عام 1949م عندما أشار اليه الرئيس الأمريكي هاري ترومان مخاطبا المجتمع العالمي طالبا منه ضرورة مساعدة دول العالم الثالث التي استقلت حديثا، او تلك التي في طور الاستقلال، للخروج من حالاتها من الجهل والفقر والمرض؛ حيث أنشأ من ضمن العلوم الاقتصادية فرعا يسمى «اقتصاد التنمية». ولقد اعترفت الأمم المتّحدة بأنها «لا تمتلك اتّفاقيةً ثابتةً لتصنيف دول العالم، كدول متقدمة، وأخرى نامية، بيد أنها خُصّصت تصنيفات الدول المتقدّمة، والدول النامية لتيسير العمليات الإحصائية في العالم، وليس لإبداء حكم اقتصادي أو علمي وتقني وصناعي حول المرحلة التي وصلت إليها دولةً ما، أو منطقةً ما في إطار عملية التنمية.

بيد أنه وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية وانطلاقا من الممارسة الموحّدة، تُعتبر دول كلّ من اليابان في آسيا، كندا والولايات المتّحدة في أمريكا الشمالية، الدول الغربية الأوروبية، أستراليا، نيوزيلندا، وفي أوقيانوسيا أقاليماً ومناطقَ متقدّمة، فيما تُعتبر الدول الخارجة لتوّها من يوغوسلافيا السّابقة دولاً ناميةّ، أمّا دول أوروبا الشّرقية ورابطة الدول المستقلّة (الاتّحاد السوفيتي سابقاً) في أوروبا فلم تُصنّف كدول متقدّمة أو نامية. رغما عن ذلك، يرى صندوق النقد الدولي وجود بعض الدول التي تمر بمرحلةٍ تنمويةٍ انتقالية وسيطةٍ خاصة بعد انهيار الاتّحاد السوفيتي، وهي جميع دول أوروبا الوسطى والشرقية، إضافةً إلى دول الاتّحاد السوفيتي السّابق في آسيا الوسطى (كازخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان) ومنغوليا.

ثانيا: صُنّفت الدول المتقدّمة وتلك الدول النامية اعتمادا على:

1-مستوى دخل الفرد، ومتوسط عمر الانسان

2--تنوّع الصادرات، خاصة الصادرات الصناعية والتقنية. وبذلك لا تُصنّف الدول المصدّرة للنفط ذات الناتج المحلي الإجمالي الفردي المرتفع كدول متقدمة بسبب سيطرة النفط على صادراتها بنسبة 70%.

3-درجة الاندماج في النظام المالي العالمي.

كما وصنّف البنك الدولي الدول ضمن أربع فئات بناءً على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، شملت الفئات الأربعة وفقا لما يلي:

1-الدول ذات الدخل المنخفض: 995 دولاراً أو أقل

2-الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى: بين 996 و3,895 دولاراً.

3-الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى: بين 3,895 و12,055 دولاراً.

4-الدول ذات الدخل المرتفع: 12,056 دولاراً أو أكثر.[15]

ثالثا: مقاييس التقدم

عرّف الأمين العام السّابق للأمم المتّحدة كوفي عنان الدولة المتقدّمة على أنها «الدولة التي تتيح لجميع مواطنيها الاستمتاع بحياةٍ حرّة وسليمة ضمن بيئة آمنة». وتُقاس التنمية وفقاً لمعايير اقتصادية أو بشرية، حيث تُعرف الدول النامية عموماً بأنها «الدول التي لم ترتقِ إلى مستوى تصنيعي بارز نسبةً إلى سكّانها والتي تتراوح فيها مستويات المعيشة غالباً بين المتوسطة والمنخفضة».

وهناك علاقة تربط بين الدخل المنخفض للفرد، وبين النمو السكّاني المرتفع. كما تُقاس التنمية في أي دولة وفقاً لمؤشرات إحصائية كمتوسط عمر الانسان المتوقّع، ومعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة، إضافةً إلى مؤشر الحرية وغيره من الأمور. وطوّرت الأمم المتّحدة ما يسمى بمؤشر التنمية البشرية (HDI)، وهو مؤشر مركّب شامل لبعض الإحصاءات المذكورة أعلاه، هدفه قياس مستوى التنمية البشرية في الدول التي تتوافر فيها هذه البيانات.

وتصنف الدول المتقدّمة والأسواق المتقدّمة، فيما تُصنّف الدول النامية ضمن ترتيب تنازلي وفقاً للنمو الاقتصادي أو حجم السوق الرأسمالي إلى:

1-دول صناعية جديدة
2-دول ناشئة.
3-دول وليدة.
4-دول أقل نماء.
أيضا تُصنّف الدول النامية بحسب موقع الجغرافيا إلى:

1-دول صغيرة نامية.
2-دول كبيرة نامية.
3-دول صغيرة ساحلية نامية
4-دول صغيرة نامية غير ساحلية
كما وتتضمّن التصنيفات الأخرى بين الدول وفقا ما يلي:

1-الدول الفقيرة المُثقلة بالديون، وهو تصنيف خاص ببرنامج تابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2-الدول ذات الاقتصاد الانتقالي، أي الانتقال من الاقتصاد المُخطّط مركزياً إلى اقتصاد السوق.

3-دول ذات نظم تجميعية متعدّدة الأبعاد وهي التي صنّفها بعض العلماء إلى خمس فئات من الدول النامية بناءً على بعض العوامل:

أ-مثل مستويات الفقر

ب-عدم المساواة والإنتاجية والابتكار

ج-القيود السياسية المفروضة على المجتمعات

د-الاعتماد على التدفّقات الخارجية، مثل الاستثمارات

ه-امتلاك الدول لأولويات ومستويات تنموية مختلفة بهدف الوصول إلى الموارد والطاقات المؤسساتية.

رابعا: انتقاد مصطلح الدول النامية:

وجهت عدد من الانتقادات لمصطلح الدول، المجتمعات، الأقاليم النامية مفادها استخدام مصطلح «دولة نامية» يشير الى دونية الدولة من دول العالم الثالث مقارنةً

بالدول المتقدّمة. أضف الى ذلك من الممكن أن يشير المصطلح إلى الرغبة في التنمية وفقاً للنموذج الغربي التقليدي للتنمية الاقتصادية، والذي اختارت بعض الدول مثل كوبا، كوريا الشمالية، ودولة بوتان في جنوب شرق جمال الهيمالايا. وهناك من اقترح بعض المقاييس البديلة بين الدول النامية والمتقدمة مثل السعادة الوطنية الإجمالية كمؤشر مهم للتنمية.

أخيرا بدأت المنظّمات الدولية باستخدام مصطلح «الدول الأقل تقدّماً اقتصادياً» للإشارة إلى الدول الأكثر فقراً للتخفيف من حدّة مصطلح «دولة نامية»، ويسلّط هذا الأمر الضوء على التباين الكبير في مستويات المعيشة بين جميع أنحاء العالم النامي. أيضا تُستخدم بعض المصطلحات الأخرى مثل الدول الأقل نمواً، والدول المتخلّفة، والدول غير الصناعية. وعلى النقيض من ذلك، يُشار إلى الدول المتقدمة على أنها الدول المتقدّمة اقتصادياً، وصناعيا، وتقنيا. ولا بد من الإشارة إلى أن الدول الفقيرة هي التي تغذي الدول المتقدمة الغنية بما تقدمه لها من ثروات طبيعية. أيضا ساهمت معظم الدول المتقدمة في استعمار معظم دول العالم الثالث واستغلت ثرواته وموارده الطبيعية، وجعلت منهم أسواق رائجة لمنتجاتها المختلفة.

رابعا: مصطلح دول العالم الثالث

استُخدم مصطلح دول العالم الثالث في العقود القليلة الماضية قبل سقوط الاتّحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة لوصف الدول النامية التي تأتي في مرتبة لاحقة من دول العالم الثاني التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي. لكنّه أصبح مصطلح تقادماي في السنوات الأخيرة لفشله في تمثيل الحالة السياسية أو الاقتصادية الحالية في دول العالم النامي.

اذا فقد نشأ مصطلح دول العالم الثالث خلال الحرب الباردة لوصف الدول المتحالفة مع الكتلة الغربية بزعامة أمريكا وحلفها الناتو (كدول العالم الأول)، ولوصف الكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي وحلفه وارسو (كدول العالم الثاني)، على

الرغم من ندرة هذا الاستخدام)، فيما اعتبرت الدول التي لم تقف او تنحاز لاي من المعسكرين كدول العالم الثالث، وبعبارة دقيقة يُعتبر تصنيف دول العالم الثالث تصنيفاً سياسياً وليس تصنيفا اقتصادياً.

خامسا: خصائص الأنظمة السياسية في بعض الدول النامية:

لم تنل العديد من الدول النامية حقها الكامل في تقرير المصير وفي اختيار أنظمتها السياسية انطلاقا من ثقافاتها المدنية والسياسية حتى فيما بعد النصف الثاني للقرن العشرين، اذ كانت معظم هذه الدول محكومة من قبل أحد القوى الاستعمارية الأوروبية حتى إنهاء عصر الاستعمار فيما بعد السبعينات من القرن الماضي كحال بعض الدول الخليجية.

تنوعت الأنظمة السياسية في الدول النامية، حيث تمكنت بعض منها من تأسيس شكلًا من أشكال الحكومات الديمقراطية خاصة بحلول بداية القرن الحادي والعشرين، لكنها كانت ديمقراطيات هشة، والبعض منها تقليد غير دقيق، والبعض منها حققتها بدرجات مختلفة من النجاح والحرية السياسية. السبب في تعثر معظم الأنظمة السياسية الديمقراطية في عدد من دول العالم الثالث يعود إلى دخول الأنظمة السياسية الديمقراطية على مجتمعات الدول النامية بشكل سريع ومفاجئ، وباتوا في أوضاع استهداف من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للدول الغربية لتشجيعهم (بل وأحيانا لدفعهم) على المشاركة في الحكم. وساهمت الثقافة المدنية التقليدية في بعض الدول وحالات مرتفعة من الفقر والجهل في بيع الكثير من المواطنين لأصواتهم مقابل لمن يدفع لهم.

سادسا: التبعية الاقتصادية في الدول النامية:

بعد الاستقلال وانتهاء عهد الاستعمار في القرن العشرين، كانت معظم الدول النامية بحاجة ماسة لبنية تحتية جديدة، وصناعة جديدة، وتحفيز اقتصادي، واعتمد

العديد منها على المساعدات الخارجية من الدول المتقدمة، وعلى الاستثمار الأجنبي. حيث ركز هذا التمويل على تحسين البنية التحتية والصناعية لكنه أدى إلى نظام من الاستغلال الاقتصادي المنهجي والى حالة من التبعية الاقتصادي، اذ كثيرًا ما استغلت شركات غربية العمالة الأرخص الموجودة في الدول النامية للإنتاج، واستغلال الخامات او الموارد الطبيعية (كالمطاط وغيره)، في الانتفاع بشكل كبير من هذه الدول من خلال نظام الاستثمار الأجنبي. هذا الشكل من اشكال الأوضاع الاقتصادية ساهم في نشوء حالة من التبعية الاقتصادية التي ساهمت في بقاء الدول النامية دون تطوير حقيقي.

التبعية الاقتصادية أو الاستعمار الحديث، نظام تستغل فيه الدول الأقل تطورًا من قبل الدول المتقدمة والمتطورة، حيث لا يعني بالضرورة استمرار بقاء المستعمرات السابقة تحت سيطرة مستعمريها السابقين؛ وإنما إلى استغلال غير مباشر شبيه بالاستعمار الغير مباشر. ولتخفيف من حدة هذا الشكل من اشكال الاستعمار الغير مباشر أسست عدة مؤسسات دولية بهدف وضع حد لهذا النظام الاستعماري الغير مباشر، من هذه المؤسسات، «مؤسسة النظام الاقتصادي الدولي الجديد»، وهي مؤسسة تطبق سياسة غير مشروطة تروج لجعل الدول النامية مكتفية في حد ذاتها، أو إبقائها مكتفية ذاتيًا، وبالتحديد أكثر فإنها تروج لسيادة هذه الدول على مواردها الطبيعية وحقوقها في التحول الصناعي.

خصائص الدول المتقدمة (دول الشمال)

الدول المتقدمة أو دول العالم المتقدم هي مجموعة من الدول التي حققت تقدماً ملموسا في مختلف المجالات التنموية، سواء في المجال الاقتصادي، في الإنتاج الصناعي لكونها من الدول القادرة على التصنيع في المجالات الصناعية الثلاث (الصناعات الخفيفة، المتوسطة، والثقيلة، دول فيها مجالات واسعة

للابتكار والاختراع بشكل فعال، وفيها مراكز الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، مما يسمح لها بتصدير مصنعاتها ومنتجاتها للخارج. وتتميز هذه الدول بارتفاع في مستويات المعيشة، وارتفاع الناتج القومي الإجمالي، وذلك على العكس من الدول النامية. وتعتبر الدول التسع الكبرى في المنظومة الدولية (التي اشرنا اليها سابقا) هي الدول التي يقاس التقدم بموجب مستوياتها.

الخصائص السكانية للدول المتقدمة:

تتمتع الدول المتقدمة بنمو سكاني بسيط يصل في بعض الدول الى أقل من 1 % سنويا. كما وهناك نمو متفاوت للسكان بين دول العالم المتقدم، على سبيل المثال دول فيها نمو سلبي للسكان، مثل السويد، روسيا، وألمانيا. فيما أن دول أخرى فيها نمو ضعيف جدا للسكان مثل فرنسا، وأقطار أخرى لها نمو ضعيف مثل كندا.

عوامل النمو البطيء للسكان:

هناك تراجع متواصل لنسب الولادات في الكثير من الدول المتقدمة، من أسبابه:

1-ارتفاع نسبة النشاط لدى النساء بالإقبال على العمل،

2-الالتهاء الثقافي والاجتماعي للمرأة،

3-ارتفاع مصاريف تربية الأطفال

4- كما ينتشر التنظيم الإرادي للنسل في دول العالم المتقدم.

5-بالإضافة إلى تأخير الزواج للرجال والنساء، اذ أن معظمهم لا يتزوجون إلا بعد سن الخامس والثلاثين،

6-السعي لجمع المال وتحسين الظروف المادية،

7-عزوف الرجال والنساء عن الزواج مما أدى إلى انتشار العنوسة عند الإناث،

8-انتشار وسائل منع الحمل.

ارتفاع نسبة التحضر:

ترتفع نسب التحضر في الدول المتقدمة، فيما تقل نسبة السكان اللذين يعيشون في القرى والأرياف. اذ تجاوزت نسب التحضر في بعض الدول المتقدمة إلى أكثر من 80 % من مجموع السكان. ويجب أن نشير إلى وجود نسب متفاوتة من التحضر بين دول العالم المتقدم.

كما وتجاوزت نسبة المسجلين في كل مراحل التعليم في جميع دول العالم المتقدم 90 % مع انخفاض كبير في نسبة الأمية خاصة لدى الكهول، فيما تطورت أساليب التدريس الهادفة الى تكوين يد عاملة مختصة تساير التقدم التقني.

وفي مجال التغذية تجاوزت السعرات الحرارية للفرد الواحد المعدل العالمي بكثير، اذ تجاوزت في بعض الدول ال 4000 سعرة حرارية للفرد الواحد خلال اليوم. وأخيرا تحقق الدول المتقدمة الاكتفاء الذاتي للسكان في كل المواد الأساسية.

الخصائص الاقتصادية للدول المتقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي أبرز ظاهرة من مظاهر التطور في دول العالم المتقدم، كنتيجة لضخامة الإنتاج والاستهلاك الذي يساهم بنسب وافرة من مجموع الإنتاج العالمي فمثلا في الغاز الطبيعي ينتج العالم المتقدم 78 % من مجموع الإنتاج العالمي للغاز. وفي السيارات ينتج العالم المتقدم أكثر من 87 % من مجموع الإنتاج العالمي للسيارات. وبفضل ضخمة عدد نشاطاتها الصناعية، واختلاف انشطتها الاقتصادية، وضخامة معاملاتها تنتج الدول المتقدمة وتصنع ومن ثم تروج في الأسواق العالمية لمنتجاتها الصناعية على سبيل المثال في مجال صناعة السيارات شركة جنرال موتورز الأمريكية، وشركة تويوتا اليابانية.

كما ويستهلك العالم المتقدم 96 % من مجموع الإنتاج العالمي من اليورانيوم، و84% من مجموع الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي. ويوفر العالم المتقدم فوائض كبرى من الإنتاج المحلي يتم تصديرها وتحويلها إلى الخارج مما يزيد من مستويات الدخل القومي للدول المتقدمة. ويحتكر العالم المتقدم أوفر نسبة من مجموع المبادلات العالمية التجارية، بل وغير التجارية أكثر من الثلاثي بالنسبة للصادرات والواردات وهو بذلك يسيطر على التجارة العالمية.

تشجيع البحث العلمي

تشجع جميع دول العالم المتقدم كل ما يتعلق بالأبحاث العلمية في كافة المجالات الإنسانية، والصناعية الغير إنسانية من خلال انشاء مراكز الأبحاث التابعة للجامعات، وتلك مراكز الأبحاث المستقلة. هدف تشجيع الأبحاث العلمية والصناعية والتقنية تحسين الجودة والترفيع من الإنتاج باعتماد تقنيات حديثة تحقق الأهداف التالية:

1-إنتاج متطور كما ونوعا.

2-تقدم تقني كبير.

3-تكامل في مختلف النشاطات الاقتصادية.

4-وزن كبير للدول المتقدمة في العالم.

الخصائص الاجتماعية للدول المتقدمة:

تتمتع جميع الدول المتقدمة بدخل فردي مرتفع جدا مقارنة بدخل الفرد في الدول النامية، ويحتكر العالم المتقدم 83 % من مجموع الدخل العالمي رغم انخفاض نصيبه من مجموع سكان العالم (23 % من مجموع سكان العالم) وذلك نتيجة

للنمو الاقتصادي الكبير، بل وبلغ في بعض الدول الى أكثر من 41000 دولار سنويا. وبالطبع يوجد تفاوت في الدخل بين الدول المتقدمة في البعض منها أكثر من 40000 دولار سنويا للفرد الواحد، وفي دول أخرى بلغ دخل الفرد أكثر من 15000 دولار سنويا. الذي نود الإشارة اليه ارتفاع أعداد الفئات المتوسطة من الطبقات الوسطى في الدول المتقدمة بزيادة مستويات دخلها مما رفع من قدراتها الشرائية.

ارتفاع نسب شراء الحاجات الكمالية:

ارتفعت نسب شراء السلع والحاجات الكمالية في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية خاصة من حيث الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها. ويتمثل ذلك في ارتفاع مشتريات أجهزة التلفزة أكثر من 800 جهاز لكل 1000 فرد في الولايات المتحدة الأمريكية. وتفاوت مشتريات ومقتنيات الأجهزة من دول لأخرى في الدول المتقدمة، على سبيل المثال يشترك كل 5 برتغاليين في استخدام تلفاز واحد، بينما تتوفر تلفزة لكل دنماركيان.كما وارتفعت مستويات شراء السيارات لكل 1000 مواطن، حيث تتوفر سيارتان لكل مواطنين بالولايات المتحدة الأمريكية ويشترك 4 برتغاليين في سيارة.

العناية الطبية والصحية في الدول المتقدمة:

ترتفع نسب العناية الطبية والصحية في جميع دول العالم المتقدم في مختلف المجالات حيث ارتفع معدل عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة بإيطاليا يعتني بهم أكثر من 550 طبيب.

وبالطبع يوجد تفاوت بين الدول المتقدمة، فمثلا سويسرا أكثر من 320 طبيب لكل 100 ألف نسمة. أيضا توجد عناية طبية راقية المستوى ومتقدمة في مجال التأمين الصحي للمواطنين، وفي تحسن مستوى التغطية الطبية في العالم المتقدم.

أزمات النظم السياسية في الدول النامية

أولا: مفهوم الأزمة:

يعتبر مصطلح الأزمة من أكثر المصطلحات تداولا في القرن العشرين الماضي وبداية الألفية الجديدة، كما تكاد تكون الأزمة روتين في حياة الأفراد (والجماعات والدول)، الا أن حدتها تختلف من شخص إلى آخر (وكذلك من جماعة لأخرى ومن دولة لأخرى)، كما أن كيفية التعامل معها ليست موحدة وان كانت متشابهة في بعض الأحيان.

المفهوم اللغوي والاصطلاحي للازمه:

تعني الأزمة في اللغة الشدة والقحط، المصاعب العنيفة، يقال أصابتهم سنة أزمتهم أزما، أي استأصلتهم، وأزم علينا الدهر، أي اشتد وقل خيره.

تعني الأزمة اصطلاحا: حالة من التوتر ونقطة تحول شديدة، وربما عنيفة تتطلب اتخاذ قرارات ينتج عنها مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، قرارات تؤثر على مختلف الجماعات، أو الكيانات ذات العلاقة.

ثانيا: تعريف الأزمة:

يعرف علماء الاجتماع الأزمة على أنها «اختلال في نظام القيم والتقاليد المرعية إلى درجة تقتضي التدخل السريع لمواجهته، والعمل على إعادة التوازن على هذا النظام، وذلك من خلال تطوير هذه القيم والتقاليد حتى تتلاءم مع التغيير الناجم عن تطور المجتمع».

الفرق بين المشكلة والكارثة والأزمة:

أ-المشكلة: تعتبر الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب

فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة لكنها ليست الأزمة في حد ذاتها.

ب-الكارثة: تعرف الكارثة بمفهومها العام وهو الهم والغم، والشيء الكارث هو الشيء ألمر المسبب للغم الشديد، وتعبر الكارثة عن حالة إنسانية مدمرة حدثت بالفعل ونجم عنها أضرار في الماديات أو في المعنويات أو كليهما معا.

ج-الأزمة فيمكن إجمالها فيما يلي:

1-التداخل في عناصرها والتشابك والتعقيد في أسبابها والقوى المؤيدة والمعارضة لها.

2-عنصر المفاجأة الذي تحدثه الأزمة والتركيز الذي تحظى به لدى المؤسسات والأفراد

3-قلة المعلومات والبيانات المتوفرة عنها وعدم الدقة فيها.

4-عادة ما يصاحب الأزمة صدمة وتوتر بدرجة عالية خاصة في بدايتها مما يسبب الضعف في إمكانية التأثير الفعال فيها.

5-إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله. لذا، فهو ينطبق ق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني.

6-الأزمة تهديد خطير لاستقرار النظام السياسي، تنشأ من مجموعة أحداث مترابطة تعبر أساسا صور الصراع.

الأزمة بهذا المعنى، عبارة عن خلل يصيب النظام الاجتماعي (وربما السياسي) كله، ويقصد بالأزمة سياسيا أزمة ّ لنظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحديات التي تتمخض عنها. إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع

نطاق استعماله، لذا فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني. كما وأن الأزمة تمثل تهديد خطير لعملية نشوب صورة من صور الصراع الاجتماعي أو السياسي أو الإثنين معا.

ويختلف مفهوم الأزمة باختلاف طبيعتها فهناك الأزمة الاقتصادية، والأزمة السياسية والأزمة الاجتماعية وغيرها من الأزمات التي تتفجر كوامنها في أوقات قد يستحيل توقع حدوثها. وفيما لو ارتبطت عناصر هذه الأزمات الثلاث مع بعضها البعض، فإنها لدلالة واضحة تدل على وجود أزمة حضارية شاملة.

ثالثا: لدراسة وتحليل أي أزمة لابد من تبني ستة وسائل وطرق:

1-معرفة طبيعة الأزمة.

2-معرفة مخاطر الأزمة خاصة مدخلاتها أو تأثيراتها على المجتمع.

3-معرفة تأثير الأزمة على النظام السياسي

4-قدرة النظام السياسي ومستويات أدائه لمواجهة الأزمة

5-مواقف القوى الفاعلة من داخل النظام السياسي والاجتماعي حيال الأزمة.

6-وضع حلول مؤقتة ومن ثم حلول نهائية لمواجهة الأزمة وإنهاء مخاطرها.

رابعا: أسباب الأزمات:

أسباب الأزمات عديدة ومتنوعة، منها ما هو سياسي، ومنها اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي، وحتى ثقافي. وللأزمة مخاطر شمولية (كنظرية الدومينو)، إذ أنها ما أن تظهر في جانب من الجوانب السياسية أو الاجتماعية حتى انها تؤثر على بقية الفروع الأخرى من المجتمع خاصة الاقتصادية.

1-تعتبر الأزمات الاجتماعية من أهم أسباب ظهور الأزمات كنتيجة لارتفاع حدت التضخم السكاني مع وجود موارد شحيحة، لتفشي مشاكل اجتماعية خطيرة منها البطالة والفقر والأمراض، أيضا لتفشي مختلف أنواع الفساد والمحسوبية، وارتفاع نسب الجرائم.

2-الازمات الاقتصادية بسبب التضخم، الفساد الاقتصادي، ارتفاع المديونية الخارجية للدول، بطأ حركة عجلة الاقتصاد، قلة الإنتاج، ارتفاع نسب الاستيراد من الخارج.

3-أيضا تعتبر الأزمات السياسية من أهم الأزمات الخطيرة التي تؤثر في كافة مكونات الدولة ومجتمعها، خاصة ان كانت الأزمة نتاج للأسباب التالية:

أ-سوء العلاقات بين النظام السياسي من جهة، ومن الجهة الأخرى بين المجتمع المدني، الأمر الذي يؤدي الى حدوث هوة أو قطيعة بين هذين المتغيرين.

ب-أيضا من اهم أسباب الأزمات السياسية غياب سلطة سياسية قوية تدير الموارد الطبيعية بكفاءة عالية تحقق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

ج-فشل مؤسسات النظام السياسي في وظيفة بلورة مصالح الدولة وتجميعها في منظومة سياسات اقتصادية ناجحة، وهذا ما ينعكس على العملية البيروقراطية، أي أن أجهزة النظام السياسي تتحول من أجهزة خدمة إلى أجهزة حكم، وهذا ما يعمق الهوة أكثر بين النظام السياسي والمجتمع.

د-أيضا اشكالية شرعية النظام السياسي في حد ذاته، وهنا تظهر مسألة الحريات العامة وكيفية تعامل النظام السياسي معها خاصة في حال زيادة القهر والتسلط التي تساهم جميعها في حدة تفاقم الأزمة بين النظام السياسي والمجتمع.

ه-الفساد السياسي والإداري خاصة عندما تستشري هذه الظاهرة من قبل شاغلي المستويات العليا للإدارة، فإن جميع مؤسسات الدولة تصاب بحالة من اللاعقلانية

في التسيير النظام السياسي مما يجعل المجتمع المدني يتساءل حول جدوى من وجود النظام السياسي وموقفه السلبي من تفشي هذه الظاهرة التي قد تترتب عنها أزمات أخرى.

دور التنمية السياسية في مواجهة الأزمات:

تسهم التنمية السياسية في مواجهة الأزمات التي تتمخض عن فشل النظام السياسي في التعامل مع الأزمات التي أشرنا اليها خاصة بعد أن تتحول تلك الأزمات لتهدد وحدة الدولة وامنها، واستقرار النظام السياسي، والمجتمع، وهي الأزمات التالية:

أولا: أزمة الهوية: تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المكونة لمجتمع الدولة بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاءه للحكومة المركزية.

وتعرف الهوية بأنها «الشعور بالانتماء المشترك بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد إلى الدولة أو الإقليم الذي يعيشون فيه، والعمل معا من أجل تحقيق الأهداف العليا للوطن» ومن هذا التعريف نستنتج أن أزمة الهوية هي أزمة ولاءات، ومن هنا يتعين على النظام السياسي استخدام كامل قدراته من أجل تكييف هذه الولاءات وتحويلها إلى الولاء الوطني، وتزداد حدة هذه الأزمة في دول العالم الثالث التي حازت على استقلالها من الدول الاستعمارية.

وفي هذا النمط من الأنظمة السياسية لتلك الدول تتعدد وتتنوع الولاءات داخل المجتمع من قبلية، إلى شخصية، إلى عرقية، الى طائفية، وفي أسوأ الحالات إلى ولاءات دينية او مذهبية. بينما من المفترض في مجتمعات الدول الحديثة يرتبط

الولاء للدولة بتحول المجتمع السياسي إلى بناء سياسي اجتماعي متكامل يلتف جميع افراده حول الهوية الوطنية الواحدة.

وتزداد حاجة النظام السياسي للقيام بعمليات التنمية السياسية من أجل تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي خاصة في ظل تنوع عرقيات السكان وتوزعهم على عدة مناطق، وغيرها من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تعمق من أزمة الهوية، التي قد تتضاعف على حساب الهوية المشتركة، ومن أجل تفادي كل هذا يستوجب على النظام السياسي أن يقوم بالتالي:

أ-الاتفاق على إقرار الهوية الواحدة المشتركة
ب-الإيمان والاختيار الطوعي للانتماء إلى الإقليم أو الدولة الواحدة.

لا شك أن أغلب النزاعات الموجودة في العالم خاصة في مناطق دول العالم الثالث يكون السبب وراءها وجود الأقليات التي تتميز عن بعضها البعض، وأيضا في حال الحدود الموجودة التي وجدت بعض الأقليات نفسها مقسمة بين عدة كيانات سياسية (كما هو الحال في الأقلية الكردية المقسمة بين أربعة دول: إيران، تركيا، العراق، وسوريا)، في الوقت الذي نجحت فيه الدول الحديثة في إزالة هذه الحواجز والحدود وتركت المجال مفتوحا لتنقل السلع والأفراد وحتى الأموال بكل حرية. أيضا نجحت الدول الحديثة في تفعيل نظم الاتصالات المختلفة التي تربط بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد حيث يسهل تبادل وتناقل القيم الوطنية المشتركة

إن أزمة الهوية لديها عدة تبعات في حال ما فشل النظام السياسي في التعامل معها، فهي تهدد وحدة المجتمع من خلال بروز الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع، هذا الصراع الذي عادة ما تكون بداياته الأولى اجتماعية محضة لكن فشل النظام السياسي في احتوائها في وقتها وبالكيفية المناسبة قد تتحول إلى أزمة صراع داخلي بصبغة سياسية قد تغذيه أطراف فاعلة من البيئة الخارجية مما يزيد الضغط على النظام السياسي من جهة وعلى المجتمع من جهة ثانية.

تبعا لهذا الحال تصبح مكونات الدولة والمجتمع مهددة بالانهيار والانفجار في ظل غياب الهوية الوطنية، حيث يتم التعبير عن هذا التمزق والصراع الداخلي فيما يعرف بالحروب الأهلية ، أو بتعريفها الاجتماعي فشل مكونات المجتمع الواحد في الوصول إلى أرضية اتفاق لبناء هوية مشتركة تعبر عن الانتماء القومي للدولة الواحدة، فعمق أزمة الهوية ينجم عنه عدم المساواة في المعاملة، كذلك التفاوت في توزيع القيم السياسية وبذلك تحصل عمليات الإقصاء أو التمييز على أسس ال أخلاقية والعقلانية كاتخاذ الدين كمعيار أو اللغة والمذهب وحتى العرق. فأزمة الهوية هي أزمة لها تبعات خطيرة على المجتمع والنظام السياسي معا.

اذ أن الصراع على الهوية غالبا ما ينتهي بتدخل أجنبي وهذا ما حدث فعال في المجتمعات التي فشل فيها النظام السياسي في فرض هوية الدولة الوطنية وكذلك تحقيق الانتماء والولاء للكيان السياسي وهذا ما وقع لدولة السودان عندما بدأ الصراع داخل المجتمع ليصل إلى حرب أهلية تغذيها أطراف خارجية لينتهي بتقسيم البالد إلى دولتين. وفي بعض الحالات حتى إن تمكن النظام في التحكم في هذه الأزمة (أزمة الهوية) دون الوصول إلى حلول جذرية لها فإن هذه الأخيرة تعمل إضعاف الدولة واستهلاك مواردها وتوجيه الطاقات البشرية والمادية في غير محلها مما يعيق عمليات التنمية.

فالتنمية السياسية اتجاه هذه الأزمات ليست بالأمر السهل أو الهين فقضية الهوية الوطنية هي مرتبطة أساسا بوجود المجتمع واستمراره، بيد أن هذا لا يعني عدم وجود خيارات خاصة إذا ما تحققت فرص التنمية السياسية وذلك بالاعتماد على وجود شخصية كاريزمية قادرة على تجسيد الآمال والرموز المشتركة القومية. على سبيل المثال تفجرت حرب أهلية في دولة بسبب تعدد الطوائف داخل المجتمع، وبالتالي تعددت الهويات حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية فإن السلم الذي تم بناءه على حساب تعدد الولاءات والاثنيات جاء على حساب غياب الهوية الوطنية الواحدة للدولة مما جعل بوادر الأزمة لا تزال قائمة.

ثانيا: أزمة الشرعية: إن أزمة الشرعية هي أزمة جدا حادة يمكن أن تصيب نظام الحكم السياسي وقد يترتب عليها الإطاحة به بأساليب قد تكون عنيفة في أغلب الحالات، فغياب عنصر الشرعية يجعل النظام السياسي غير مطمئن لبقائه وغير قادر على الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العملية السياسية. وبسبب أزمة شرعية النظام قد يلجأ النظام السياسي الحاكم إلى استخدام أساليب العنف والإكراه حتى يضمن بقاءه واستقراره، لكن في ذات الوقت قد تستخدم هذه الأساليب في الإطاحة به بعد يأخذ المجتمع شرعية تحدي النظام القائم واستخدام أساليب العنف للإطاحة به.

فالشرعية بمعناها الواسع هي القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم، وعليه فإن درجة القبول والمصداقية وقبول السلطة تعني التحول من الأسس التقليدية للسلطة إلى الأسس الحديثة أي الأسس التعاقدية.

ولأزمة الشرعية عدة صور وأنماط كلها من شأنها أن تؤثر على وضع النظام السياسي والمجتمع منها ما يلي:

أ-أزمة الشرعية أزمة دستورية مؤسساتية: عندما يرفض المجتمع تقبل هذه المؤسسات الرسمية باعتبارها مصدر أو شكل من أشكال السلطة القائمة، وهذه الأزمة تنجم عن سياسات تقوم بها هذه المؤسسات بعيدا عن وظائفها الحقيقية أو إساءة استخدام الأفراد القائمين على هذه المؤسسات الدولة ووسائلها.

ب-أزمة الشرعية أزمة تغيير: قد تكمن في أزمة التغيير التي تواكب عملية التغيير في البناء الاجتماعي، فالوضعية السياسية المتعلقة بتنظيم المجتمع وقيادته لا تكون شرعية إلا عندما تعبر عن هويته، ولكن تبقى شرعية السلطة مع نفوذ وقيم المجتمع في كل نظم عمله.

ج-أزمة الشرعية أزمة فعالية: ويقصد مدى قدرة النظام السياسي الحاكم على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة من أجل مواجهة أزمة التوزيع التي تعتبر من بين الوظائف الأساسية للنظام والتي من خلالها يحافظ النظام السياسي على وحدة المجتمع وتماسكه.

وأزمة الشرعية لها آثار سلبية على المجتمع والنظام السياسي في حد ذاته قد تعصف بأمن واستقرار الدولة، لعل أبرزها انحلال الروابط التي تربط النظام السياسي بعناصره المجتمعية، والتي كانت قائمة على الرضا والقبول والاعتراف المتبادل، لتحل محلها علاقات الإكراه والعنف والقوة. وهنا تجد السلطة نفسها مرغمة على استخدام وسائل القسر ضد الجماعات المعارضة. كما أن أزمة الشرعية قد تؤدي أو تعرض الجماعات السياسية وحتى الاجتماعية للانشقاق والصراع وما يتبعه من أزمات، ليصل إلى مرحلة الانهيار وعدم الاستقرار السياسي حيث تبرز أشكال العنف في أبشع صورها، ومن ثم تتحول الى مصدر تهديد للدولة، بل ووجود المجتمع في حد ذاته.

من أجل تجاوز هذه الأزمة التي قد تتحول مصدر لجميع الأزمات على النظام السياسي بناء عقد توافقي مع المجتمع يتم بموجبه بناء شرعية قائمة على ما يلي:

أ-الرضاء العام والقبول الجماعي

ب-مراعاة المصلحة العامة وتحقيقا لها

ج-الطريقة والأسلوب المتفق عليهما جماهيريا في تولي السلطة السياسية وتداولها

د-مراعاة مصالح المواطنين وتوجهاتهم

ه-التنشئة السياسية والاجتماعية والتركيز على الثقافة السياسية الوطنية.

أشكال الأسس الشرعية:

من أجل وضع أسس للشرعية يقدم «ماكس فيبر» ثلاثة نماذج أو أشكال للشرعية وهي:

أ-الشرعية التقليدية: وتستند إلى العادات والتقاليد ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية، وهي سلطة فردية، وراثية، غير جماعية.

ب-الشرعية الكاريزمية: وتعتمد على الصفات الذاتية والشخصية للقائد الذي يتمتع بصفات مميزة وسمات قيادية تمكنه من التأثير في الشعوب وممارسة السلطة من خلال شخصيته القيادية.

ج-الشرعية الدستورية القانونية: وتستند إلى النصوص القانونية والدستورية أي أن إسناد السلطة يتم وفقا للقواعد الدستورية المتعارف عليها. وإذا ما بقيت القواعد التقليدية هي التي تحكم وتسيطر، فإن من شأنها أن تخلق فجوة بين المواطن وبين حكومة القائمة، وهذا يؤدي الى عدم القبول، وعدم الرضا العام، وعدم الاتفاق على ممارسة السلطة، وهذا ما يطلق عليه معضلة الشرعية.

وتتلخص مشكلة الشرعية في عملية التحول من النمط التقليدي إلى النمط الدستوري القانوني الذي يقتضي عمليات التحديث السياسي. وتلك العمليات يترتب عليها ظهور طبقات جديدة في المجتمع، وزيادة في درجة الوعي السياسي، وإحلال قيم سياسية جديدة محل القيم القديمة. ويعني ذلك كله، أن السلطة السياسية القائمة ينبغي أن تتكيف وتتطور ومن ثم تستجيب لتلك المقتضيات. عموما فإن النظام السياسي القادر على الاستجابة لحاجات المواطنين ورغباتهم عادة ما يحظى بالشرعية للحكم بغض النظر عن مسماه.

ثالثا: أزمة المشاركة السياسية: المشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة life Style تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات دون تمييز بين المواطنين على أساس النوع أو العرق أو الدين أو اللغة أو العمر أو الطبقة.

والمشاركة السياسية الحقيقية هي حق ومسئولية، وفي الوقت ذاته هي هدف ووسيلة في آن واحد، ومع ذلك فالمشاركة السياسية تتطلب وعيا سياسيا ورغبة في المشاركة، وقدرات ومهارات تنظيمية، كما تتطلب وجود بيئة تمكنها من النمو، وتتطلب أيضا إدراكا من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن. وبسبب هذه المتطلبات فإن الجماعات المحرومة والتي لا تتمتع بالقوة تستبعد من تلك الحقوق.

والمشاركة السياسية أيضا هي ثلة من المسئوليات، أي أنها التي تملك القدرة على صنع القرار السياسي وتنفيذه. فالمشاركة السياسية هي أحد مقومات الحداثة السياسية التي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع. فأزمة المشاركة السياسية قد تنجم عن عجز في أداء المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، وإقصاء للحريات الفردية والجماعية وفرض قوالب سياسية وعقدية جاهزة منعت من خلالها المبادرة المبدعة، والتأكيد على الأحادية المتعسفة، وتراكم عناصرها لسنوات عديدة، ففي ظل أنظمة ذات أحادية حزبية تمارس النخب الحاكمة سياسة الإقصاء وعدم إشراك القوى ذات التوجه السياسي المعارض، وتعمد إلى تبني السياسات التعبوية التي غالبا ما تكون مفرغة من محتواها الحقيقي المتمثل في المشاركة السياسية الحقيقية، لكونها تختلف كل الاختلاف عن المدلول الأول للمشاركة السياسية.

فالتعبئة السياسية تأخذ أشكال التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف الحزب الحاكم، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى السياسية وغير السياسية من التعبير عن مصالحها ومطالبها وبالتالي الافتقاد إلى وجود قنوات شرعية أخرى، فهذا الانسداد فتح المجال على مصراعيه لبروز ظاهرة العنف السياسي. إضافة إلى الأسباب التي سقناها السالفة الذكر التي قد تنشأ عن أزمة المشاركة السياسية، فإن انعدام قنوات ووسائل تتيح للمواطنين التعبير والمشاركة في صنع القرارات، وغياب الإسهام في صنع السياسات العامة،

من شأنه حدوث فجوة عميقة بين النظام الحاكم والشعب. ويجب أن نضيف أن المشاركة السياسية ترتبط بمدى استعداد المواطنين للمشاركة التطوعية في نشاطات النظام السياسي.

ومن جهة ثانية فإن أبرز الأسباب التي تساهم في معضلة أزمة المشاركة السياسية والتي تؤثر سواء من قريب أو من بعيد على وحدة المجتمع وتكامله السياسي، هي بروز فئات وشرائح اجتماعية جديدة خاصة للأنظمة السياسية حديثة الاستقلال التي تفضل سياسة ملء الفراغ والاهتمام أكثر بعمليات البناء والتشييد على حساب صنع القرارات السياسية التي تحتكرها أنظمة الأحادية الحزبية، هذه الفئات الاجتماعية الجديدة ومع تدرج الزمن والاستفادة من كل ما هو متاح من تعليم وثقافة يتكون لديها ويتبلور عندها وعي سياسي حيث أن الاختلاف في الرؤى والتوافق بينها وبين النظام السياسي قد يؤدي بها الأمر عدم المشاركة لانعدام اقتناعها بتوجهات النظام السياسي وهو الأمر الذي قد يفتح المجال للصراع السياسي، بل وحتى الاجتماعي، وتصفية الحسابات بين المتنافسين على السلطة، مما يجعل المجتمع أمام مفترق سياسي خطير قد ينتهي بانفجار الأوضاع بين الفئات الاجتماعية الجديدة والنخب السياسية الحاكمة التي قد تحاول المحافظة على ما يطلق عليه بالمكتسبات أو الامتيازات التي حصلت عليها في ظل الأحادية الحزبية.

في ظل الأحادية الحزبية تتضح معالم أزمة المشاركة السياسية أكثر لاعتماد الحزب الواحد على التعبئة والحشد لأعضاء الصفوة والنخب الحاكمة فيما تغيب مشاركة الشعوب في صنع القرارات واقتصار دورها على تأييد النظام الحاكم ومساندته، الأمر الذي يؤدي الى ظهور موجات واسعة من مختلف أنواع العنف السياسي، كما حدث في الكثير من الدول في القرن الماضي وخاصة في بداية القرن الواحد والعشرين. بل وحتى وفي ظل انتهاء الأحادية الحزبية فإن الانتقال إلى التعددية الحزبية السياسية لا يعني ظهور أزمة المشاركة السياسية، ولا تسهم التعددية السياسية في حلها،

فغياب الأحزاب السياسية عن القيام بدورها خاصة في حال وجود أزمات داخلية قد تعصف بالنظام السياسي.

ويمكن تبني تنمية سياسية تتوصل من خلالها الدول إلى حلول لهذه الأزمات خاصة أزمة المشاركة من خلال تبني النظريات التالية:

النظرية الأولى: أن عمليات التحديث يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في العملية السياسية، خاصة فيما يتعلق تأثيرات التحضر والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة. اذ ليس بالضروري تؤدي التعبئة الاجتماعية الى المشاركة السياسية، ولكن قد ينجم عنها واقع جديد يختلف باختلاف العوامل الداخلية لكل دولة.

النظرية الثانية: تربط هذه النظرية بين المشاركة السياسية والتركيب الاجتماعي مفترضة أن من أهم مؤشرات ودلائل عملية التحديث المختلفة التغيرات المختلفة في كافة مجالات الحياة الإنسانية في الدولة خاصة التي تطرأ على نظام التركيبات الاجتماعية. إذ أن عملية التحديث توجد جماعات وشرائح اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها من قبل. وأن ظهور هذه الجماعات والشرائح الاجتماعية لابد وأن تغير من أنماط وطبيعة العلاقات بين الجماعات القائمة من جهة، وبينها وبين الجماعات الجديدة من جهة أخرى.

النظرية الثالثة: وهي نظرية النخبة المثقفة، وتجد أصول هذه النظرية وتجلياتها لدى أنصار المدرسة التاريخية الذين أولوا الحركات القومية والأفكار الأيديولوجية اهتماما كبيرا في علاقتها بالمشاركة السياسية. اذ يركز أنصار هذه النظرية على الدور الذي تلعبه الحركات القومية في نشر أفكار المساواة والعدالة ومبادئ القومية، وكذلك في إثارة حماسة الجماهير لممارسة العمل السياسي. فهم يؤكدون على أهمية النخبة المثقفة خاصة النخبة السياسية في خلق الأفكار القادرة على تغيير الاتجاهات وأنماط السلوك السياسي لدى الطبقات الاجتماعية الأخرى.

إذا يمكننا القول إن نجاح النظام السياسي من تحويل أزمة المشاركة السياسية إلى سمة من سماته، فإنه ي عطيها بعد اجتماعي له الأثر البالغ على المجتمع، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن جهة ثانية فإن الصيرورة التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية هي حتمية لابد منها، فعلى النظام السياسي أن يطور آلياته من خلال عمليات التنمية السياسية من أجل استيعاب هذا التحدي بالمشاركة السياسية في صنع القرارات وتوجيه السياسات العامة. كما أن المشاركة السياسية لا يوجد لها نموذج موحد في العالم اذ تختلف مستوياتها ودرجاتها من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى. إذا فإن على الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث أن تكييف مع آليات المشاركة السياسية بما يتوافق مع خصوصياتها الثقافية ومتطلبات بيئتها الداخلية

رابعا: أزمة التوزيع: وتشير إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسئولة عن تلبية هذه الاحتياجات، والمطالبة برفع مستوى المعيشة في المجتمع. ويكون هذا التوزيع في شتى أنواع السلع والخدمات، الوظائف، مراتب الشرف، وفي المكانات الاجتماعية، والفرص الوظيفية بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس قدرة النظام السياسي على ممارسة هذه الوظيفة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية. وتتداخل أزمة التوزيع مع أزمات أخرى مثل قدرة النظام الاستخراجية التي تعبر عن مدى كفاءة النظام السياسي الحاكم من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء.

وتعتبر قدرة التوزيع ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي، هذا الأخير لديه مطالب واحتياجات تتزايد مع الوقت ويصبح لديه درجة توقع بزيادة المنافع الاقتصادية. وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية التي تعاني من حالات الفقر والتخلف على عدة أصعدة اقتصادية مختلفة، مما يسبب لها العديد من المشاكل كنتيجة لضعف قدرة النظام السياسي الإنتاجية.

وتنتج عن فشل الكثير من دول العالم الثالث في ازمة التوزيع عدد من الاعتبارات الفنية والحسابية خاصة أزمة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتشير أغلب الدراسات التي تناولت الصراعات والحروب الأهلية في دول العالم الثالث خاصة في إفريقيا وآسيا، وحتى في بعض دول أمريكا اللاتينية، أن السبب وراء تلك الحروب والصراعات وكانت بفعل استفحال أزمات التوزيع فيها.

اتضح من خلال الكثير من الدراسات العلمية في معظم دول العالم الثالث أن لفشل الاقتصادي يضاف إلية حالة من التمييز السياسي (أي بعض الحساسيات السياسية خاصة في حال أن يعمد النظام السياسي إلى محاباة فئة اجتماعية على حساب أخرى) يكون على أساس الموالاة للنظام السياسي فيعمد النظام غما الى اقصاء الجماعات والفئات المعارضة لوجوده، أو لعدم كفاية الموارد اللازمة.

وبنظرة تحليلية لأبعاد هذه الأزمة (أي أزمة التوزيع) نجد أن معظم دول العالم الثالث عانت من الاستعمار التقليدي الذي ردحت تحت ظله سنوات عديدة بعضها خاض كفاحا سياسيا وعسكريا كلفها الكثير من الأرواح والتضحيات من أجل استعادة سيادتها الوطنية على ثرواتها ومواردها الطبيعية وعلى دولها. لكن رغما عن كل تلك التضحيات فأن الكثير من هذه الدول عندما خرجت من الوضعية الاستعمارية لم تخرج بسلام، بل خرجت عن طريق عقد اتفاقيات سياسية واقتصادية تضمن هيمنة الدول الاستعمارية عليها.

احداث القرن العشرين الماضي، واحداث القرن الواحد والعشرين الحالي تؤكد أن معظم دول العالم الثالث لازالت زراعية أو رعوية تعتمد علة ثرواتها ومواردها الطبيعية خاصة تلك التي في باطن الأرض (كالنفط)، مما يعكس استمرارها في إنتاج المنتوجات التي وان كانت تعود بالفائدة على مجتمعاتها، لكنها تعود بفوائد ضخمة على الدول الصناعية الثرية المتقدمة. ومن جهة أخرى فإن تعدد الإثنيات العرقية

في هذه الدول النامية تسهم في تخلفها سواء كنتيجة لعجز النظام السياسي على احتوائها، أو لدعمه بإثنية عرقية دون أخرى للحفاظ على بقاءه، وهي حالة كما يثبتها التاريخ يستحيل ان تستمر. أيضا فإن عمليات التوزيع في مثل هذه الدول دائما ما تكون موجها للفئة الاثنية التي يدعمها النظام، وبالتالي هي التي تدعم وجوده، نذكر منها أزمة توزيع الارضي الزراعية لغير مستحقيها، وحرمان فئات أخرى منها وهي في أمس الحاجة إليها.

كنتيجة لتلك السياسات تتفجر الخلافات والصراعات الداخلية كنتيجة لتنامي مظاهر الفرقة والتجزئة داخل المجتمع، بحيث يصبح المجتمع منقسم على نفسه والأسوأ من هذا أن يكون النظام السياسي هو من وراء هذا الانقسام، فتظهر حركات احتجاجية غالبا ما تبدأ بمطالب قانونية دستورية تكفلها دساتير وقوانين هذه الدول كالعدالة في إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية.

إذا فيما لو فشل النظام السياسي في مسؤوليات توزيع الثروة وتولي المناصب (خاصة العليا منها) وفي طرق التعامل معها واحتواءها بفعالية حكيمة فقد تتحول الى مشاعر استياء وسخط من النظام الحاكم قد تتحول إلى حالات سلبية أكثر تطرفا ليس بمستبعد أن تتجسد في أسوأ صورها بالمطالبة بالانفصال كدليل على عجز النظام في معالجة هذه الأزمة.

وبالنظر لخطورة هذه الأزمة على الدولة قبل المجتمع والنظام، فإنه يتعين القيام بعمليات تنمية سياسية فاعلة قبل القيام بتنمية اقتصادية، فالأولى تعني أن على القادة السياسيين في النظام هم مسئولين عن كافة المواطنين الذين يقيمون على أراضيها أيا كانت عرقياتهم، دياناتهم، او مذاهبهم. فالتنمية السياسية تتطلب من القادة السياسيين (وجميع فئات المجتمع) إدراك حجم التحديات التي تواجههم وما تتطلبه تلك التحديات خاصة تحديات التخلف للخروج منها بتبني سياسات تحقق

اقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة لا تحمل النظام السياسي والاقتصادي أكثر من طاقتهما، فالتنمية السياسية تعني تحقيق الرشادة في التسيير والحكم وبذلك تتحول آلية التوزيع من أزمة في النظام السياسي إلى سمة من سمات النظام السياسي وبالتالي الزيادة من وحدة المجتمع وتكامله السياسي.

خامسا: أزمة التغلغل: تعبر هذه الأزمة عن قدرة النظام السياسي في تدفق رموزه إلى داخل المجتمع والى البيئة الدولية على حد سواء، ومن خلال هذه الوظيفة تبدي النخبة الحاكمة تأكيدها على القيم التي من خلالها يمكن إثارة حماس المواطنين وتنمي لديهم الاهتمام بالشعور القومي، وبواسطتها تتمكن رموز النظام السياسي من تعبئة وتحريك التأييد له من قبل المجتمع. وتزداد حدة هذه الأزمة في الدول النامية أو الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية وغير سياسية على مستوى أجهزتها وهياكلها ومؤسساتها الرسمية، فالتغلغل لا يتحقق بوجود الدولة الجامدة والمعبر عنه في البيانات الرسمية أو ممن يتولون المهام باسمها ويرتدون رموزها سواء أكان الرمز ماديا أو معنويا.

مثال على ازمة التغلغل تتضح في دولة السودان حيث بدأت مطالب الفئات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية تتضخم خاصة في توفير فرص العمل، ومن ثم لتتطور فيما بعد لتصبح أكثر تطرفا في المطالبة باقتسام ثروات الدولة، وحتى اقتسام المناصب السياسية العليا في الدولة الأمر الذي أدى في النهاية الى تقسيم السودان الى دولتين. أيضا في بعض دول آسيا وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية تعددت الكيانات الاجتماعية والسياسية داخل الكيان السياسي الواحد نتيجة لعدم قدرة الدول على ضبط الحدود وتعزيز وضعها الأمني الداخلي بتوفير الموارد البشرية والموارد المالية والوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

بل أن في حال تحقيق تلك الدول لتعزيز أمنها الداخلي فإن ذلك لا يعني أن النظام السياسي قد أنهى أزمة التغلغل، فالمظلة الأمنية لوحدها لا تكفي لإنهاء هذه الأزمة،

إذ يجب أن يكون المواطن مشاركا فيها، كما ويجب أن يشعر بوجود الدولة ليس فقط في مكان عمله، أو أماكن تجمعه، إنما يشعر بذلك حتى في بيته من خلال المظلة السياسية والتنموية.

فإلى جانب الامتداد الأمني للدولة لابد وأن يواكبها امتداد مدني حضري يعكس وجود الدولة المدنية التي تحترم فيها الحريات العامة والخاصة، وتقدس فيها القيم الاجتماعية والسياسية. وفقا للعالم السياسي «لوسيان باي» فإن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من العلاقات المتفاعلة مع بعضها البعض، « علاقات شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة»، «علاقات الجماعات بعضها البعض"،» علاقات شاغلي الأدوار من المواطنين الناشطين في المجتمع.

ومن ضمن هذه العلاقات يمارس النظام السياسي وظيفة التغلغل، أذ أن غياب العلاقات من شأنها ان تثير أزمة الثقافة الموحدة الوطنية في مقابل الثقافات الفرعية، فسمة التغلغل يعني تواجد الدولة في كامل جزئيات المجتمع، وهذا التواجد لا يعني به الدولة البوليسية، لأن الهدف والغاية مختلف كل الاختلاف بين الدولتين وناميهما السياسيين. فالتغلغل في الدولة الغير بوليسية تمارسها الدولة من أجل خدمة المجتمع والحفاظ على تماسكه مما يجعل المواطن يشعر بوجود الدولة القوي. وأن هذا التواجد يصب في مصلحته مما يؤدي الى أن تتوطن مشاعر الولاء والانتماء في شخصية المواطن سواء كان في داخل الدولة او في خارجها.

أما التغلغل في الدولة البوليسية فإن هدف وظيفة التغلغل الهدف هو حماية النظام السياسي الحاكم وضمان استمراره وبقائه، وهذا يعني كبت للحريات العامة والإخلال بالتوازنات الاجتماعية من الاعتماد على دعم وتأييد طائفية عرقية معينة وهو الأمر الذي يدخل المجتمع في حالات من الصراع مع بعضه البعض، مما يعطي المبرر للنظام الحاكم لاستخدام مختلف أساليب القمع والإكراه، وتبني شرعية وهمية لتبقيه

في الحكم. لكن مع مرور الوقت حتما سيفشل النظام البوليسي ويسقط، بيد أن هذا الفشل سيخلف وراءه آثار جانبية سلبية على المجتمع إن لم يتم تداركها من خلال عمليات التنمية السياسية كي لا يتمخض عنها أزمات أخرى.

سادسا: أزمة النظام السياسي: إن حالة أزمة النظام السياسي نتاج التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما تكون له آثار استقراريه، وثانيهما تكون له آثار غير استقراريه، وبذلك فإن كل سلطة تتجه أحد الاتجاهين، فإما أن تتحول إلى إدارة للسلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور والدولة والقانون، فتنتمي بذلك إلى سلطة الاستقرار السياسي الدستوري الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتمي إلى سلطة الانقلابات السياسية.

اذ أن شرعية النظام السياسي تبنى على توافق واسع بين ما يطلبه المجتمع، في مقابل ما تقدمه السلطة الحاكمة ضمن أدائها لوظائفها الموكلة اليها. وفي حالة انعدام هذا التوافق فإن الرؤى تختلف ويظهر بسببها التباعد وعدم الانسجام، وهذا ما يسفر عن حالة عدم الاستقرار في المجتمع، وتظهر أزمة اللاستقرار السياسي على عدة مستويات كعدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة، وفي التغييرات السريعة في شغل المناصب والأدوار السياسية، وعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي من حيث العنف المستخدم من طرف السلطة حيث يصبح سمة امن سمات لسلوك السياسي السائد.

إن أزمة الاستقرار السياسي قد تتسبب في تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية، بل وحتى الاقتصادية، ومن ثم من حالة اللاستقرار، وهو ما يعطي يفسح المجال ويعطي الفرصة للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية لضبط هذه المتغيرات المتناقضة. ورغم أن أزمة الاستقرار السياسي تمس النظام السياسي في أعلى مستوياته الا أن لها آثار مباشرة على المجتمع، فعدم الاستقرار يمس جميع

افراد المجتمع في حياتهم الشخصية، وتتجسد أزمة الاستقرار السياسي في عدة صور لعل أبرزها:

أ-ظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة هذه الجماعات قد تحمل السلاح بحجة حماية مصالحها، إلا أن هذا المبدأ يكون كمبدأ أولي سرعان ما يتحول إلى ضرب مصالح جماعات أخرى وهو ما يعقد أزمة الاستقرار أكثر وأكثر، وهذه الأزمة تعبر عن ضعف أداء النظام السياسي واستغنائه عن أهم ميزة من ميزاته التي ينفرد بها عن سائر التنظيمات الأخرى التي تدور في فلكه وهي الاحتكار الشرعي والمنظم لاستخدام القوة والإكراه، بل وحتى لعنف

ب-خروج المواطنين في مظاهرات وتجمعات تعبيرا عن سخطهم للأوضاع المتردية وعجز النظام السياسي في مواجهة مظاهر الأزمة التي سرعان ما تتحول إلى مظاهر عنف واحتجاجات مسلحة.

ج-أزمة الاستقرار السياسي لا تمس النظم الاجتماعية فحسب بل تمس النظم الاقتصادية، ففي حالة اللاستقرار لا يمكن القيام بأية نشاطات اقتصادية، ومن حالة عدم الاستثمارات التي في حال وجودها أو عودتها يمكن أن تعود على الفائدة للمجتمع والدولة معا.

د-أهم سلبية لحالة اللاستقرار هو تغيير التركيبة الاجتماعية، حيث حالة اللاستقرار واللا أمن قد تؤدي بالهجرة الداخلية (أو ما يعبر عنه لدى دارسي علم الاجتماع بحالات النزوح) غير المنظمة، وفي حالات اشتداد الأزمة قد نشهد حالات نزوح وحالات هجرات خارجية. هذه الحالة، أو الحالات قد تؤثر سلبا ولها مخاطر عديدة على وضعية المجتمع خاصة عندما تمتزج عادات مختلفة لفئات مختلفة مع بعضها البعض (سكان الريف مع سكان المدينة).

ان التنمية السياسية عملية شاملة لا تستهدف المجتمع المدني فحسب، بل تستهدف النظام السياسي الذي يتطلب ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي وضمان بقاءه. لذا فان العمل في إطار الأطر الدستورية والقانونية من شأنه أن يساهم في الاستقرار السياسي، كذلك الحكم الراشد والممارسة الديمقراطية الرشيدة، فاستقرار النظام السياسي يعني استقرار المجتمع ومن ثم ازدهار ورفاهية الاقتصاد، فسمة الاستقرار يجب أن تكون هي القاعدة ومن ثم لا بد من وضع الأسس والأعراف الإلزامية لاستمرار هذه السمة.

غاية التنمية السياسية من خلال التصدي للأزمات الست:

إن هذه المؤشرات التي تتمخض عن الازمات الست تشير إلى غاية التنمية السياسية وهي تخليص المجتمع من بعض هذه الأزمات السائدة، فهي مؤشرات تعبر عن الحداثة السياسية، إلا أنه لا يمكن الإغفال أو التغاضي عن بعض المؤشرات الأخرى كأزمة بناء الأمة وغيرها، فالتنمية السياسية في النهاية لا تعدو أن تكون عملية تخليص المجتمع من أزمات أو من ضوائق التخلف السياسي فقط، فالتنمية السياسية هي تلك العملية التي من خلالها يتخلص المجتمع من سمات تخلفه سياسيا، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع.

وترجع العديد من الدراسات أن من بين أسباب فشل عمليات التنمية المحلية هو اعتمادها الكبير عن الجانب الاقتصادي فقط، وإهمالها للجانب السياسي، فلا يمكن نجاح التنمية في مجتمع يعاني من الانقسام على نفسه ومن التفكك حيث تنعدم فيه الهوية الوطنية المشتركة التي تستمد قوتها من الهويات الفرعية النابعة من عمق المجتمع. كما أن أزمة المشاركة السياسية تعني غياب المجتمع عن المشاركة في عمليات صنع القرار خاصة تلك المتعلقة به وهذا ما يجعلها سياسات مركزية بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي الحقيقي، فالتنمية السياسية وإن كانت من

بين الوظائف السياسية إلا أن آثارها تعود الى المجتمع كما تعود كذلك على النظام السياسي، وعندما تكون الجبهة الداخلية للنظام السياسي متماسكة وموحدة فإن النظام السياسي بإمكانه مواجهة جميع الأزمات الست، وغيرها من الأزمات، وأيضا موجهة التحديات الخارجية.

أهمية السلطة السياسية لقيام الدولة

تعد السلطة السياسية للدولة ركنا جوهريا وأساسيا في قيام الدولة نظرا لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات، حيث تمارس الدولة سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد والجماعات الموجودين من ضمن إقليمها. البعض من الفقهاء يعرف الدولة على أنها السلطة، غير أن هذا الرأي ينتقده البعض من أن السلطة ظهرت قبل ظهور الدولة، وتطورت مع المجتمعات ثم مع الدول، فضلا عن أن السلطة أشمل من الدولة.

وتعتبر السلطة أكثر من ضرورية لقيام الدولة، لكونها الوسيلة التي من خلالها تتمكن الدولة من القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، كما أن هدف السلطة كذلك هو حماية مصالح الأفراد والجماعات وتنظيم أمرهم بما يتماشى مع الصالح العام، شريطة أن تقوم السلطة على رضا وقبول المحكومين، وهذا ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة (او الدولة التقليدية) التي كانت السلطة فيها قاصرة على حماية مصالح الحاكم عن طريق القوة.

وقد تبرز أزمة التنظيم السياسي للسلطة في خصائصها ومدى ارتباطها بالمجتمع، فالسلطة شاملة لجميع النشاطات البشرية، وليست خاصة على جانب معين من تلك النشاطات، فهي تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى غيرها من المجالات التي تتطلبها الحياة الإنسانية. وتنظيم السلطة يعني احتكارها الشرعي والمنظم للقوة، والاكراه، وللعنف واستخدام أيا منها لردع المخالفين.

سلطة الدولة هي سلطة عليا تسمو على جميع السلطات الأخرى في المجتمع، وتخضع لها جميع مؤسسات الدولة وأفراد الشعب بدون استثناء، فهي سلطة وطنية نابعة من وجود الدولة ومعبرة عن الإرادة المستقلة، وتسيطر على كامل الإقليم بما فيه من ثروات وموارد طبيعية، وما يعلوه من فضاء خالجي، وما يحده من بحار. ووجود أزمة تنظيم سياسي للسلطة يعني بالضرورة وجود أزمة هيكلية (بنيوية) في المجتمع، فهذا الأخير لا يمكن أن يمارس نشاطه في غياب الفعلي للسلطة، فالنظريات المفسرة لظاهرة السلطة (ونخص بالذكر منها نظريات العقد الاجتماعي) كلها أكدت أن السلطة جاءت وليدة الحاجة إليها، لكن إذا كانت السلطة في حد ذاتها بحاجة إلى تنظيم، فالمجتمع لن يكو ن في حال أفضل منها.

خاتمة القول في هذا الشأن إن وحدة المجتمع وتكامله السياسي كان ولازال أمر ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، وعلى النظام السياسي أن يستنفر كامل طاقاته وإمكاناته من أجل تحقيق هذا المطلب. فالتنمية السياسية باتت أكثر من مطلب ضروري لتحقيق هذا الهدف، فمن خلالها يحافظ النظام السياسي على سماته الأساسية التي إن فشل في تقديم إجابات واضحة عنها قد تتحول إلى أزمات قد تضرب بوحدة وتكامل المجتمع، فالتنمية السياسية تمكن النظام السياسي من بناء هوية قومية واحدة مشتركة بين جميع افراد وجماعات المجتمع التي تتعدد وتتنوع فيه الهويات وتتفرع، وإلى جانب كل هذا التعقيد تطرح إشكالية العولمة كمتغير بارز يهدد الهوية الوطنية القومية لكامل المجتمعات خاصة مجتمعات دول العالم الثالث النامية.

سياسات التحديث

نظرية التحديث:

إن الإطار الفكري العام لهذه النظرية من وجهة نظر أكاديمية غربية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى «مجتمعات تقليدية» هي المجتمعات والدول المتخلفة

و»مجتمعات حديثة» هي المجتمعات والدول المتطورة، وتؤمن هذه الرؤية بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي للمجتمعات والدول المتخلفة يسير بهم من مستويات حياتهم التقليدية إلى مستوى إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى المجتمعات الاشتراكية، ومن ثم الى المجتمعات الشيوعية.

تعريف التحديث: عرف المؤلف التحديث بصفة عامة على أنه «التجديد في الشيء او في العنصر، او التجديد الكمي والنوعي لجميع متطلبات حياة المجتمعات الإنسانية دون المساس بالجوهر من خلال تبني سياسات التنمية الشاملة، ومتطلبات الصيانة للمنجزات، والتكيف مع المتغيرات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية16».

إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين:

1-العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده

2-السمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك.

الاستعمار والتحديث:

انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار «قوة تحديثية «و» نموذجا أفضل للتحديث، فالدول التي كانت مستعمرة ولديها أنظمة سياسية تقليدية لا بد وأن تتبع وتطبق مسار التنمية الديمقراطية التي تحققت في الدول المستعمرة (بفتح الميم). ليس سرا بعد استقلال المستعمرات ودخول دول العالم الثالث مرحلة

16 مبادئ في العلوم السياسية، خوارزم العلمية، 2015م، ص. 36

التنمية القومية، فإن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت كان معظمها على خطى المنظومة الديمقراطية الغربية التي يراها الغربيون أنها منظومة سياسية كونية.

هذه النظرية تدعوا الى أن تتبنى وتطبق دول العالم الثالث ذات البدايات التي بدأت بها الدول الغربية منذ بدايات الثورة الصناعية، أي دعوة دول العالم الثالث إلى التصنيع وتوسيع مجالات التعاون التقني والثقافي، وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات «التقليدية» السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي...وهي رؤية تعكس استمرار الاطماع الغربية في ثروات معظم دول العالم الثالث.

ومن اهم أنصار هذه النظرية شدد دافيد أبتر، Apter. D ،على ضرورة التفريق بين التنمية والتحديث:

التنمية: فالتنمية من وجهة نظر ديفيد ابتر، تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي.

وتقتضي أيضا توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، الذي يتميز بعوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي خاصة انتماء الأفراد لوسائل الإنتاج وتمتين علاقاتهم بها. وأيضا اتباع ذات الثقافة والحضارة وأساليب الترفيه والتسلية، والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من "مصالح اقتصادية وتنموية مرتبطة بالمراكز الاجتماعية تؤدي بمجملها إلى تشكيل «مجموعات مصلحية متخصصة». عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال

ويسود «نظام وظيفي» أو «نظام مهني» تكون فيه النخب كل النخب مجتمعة " بـ مركز وظيفي متخصص» تحدده الكفاءات المتنوعة، والتعليم المتقدم، والتربية السليمة، ونوعية التكوين المجتمعي، والقيم الغربية المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة الغربية.

أما التحديث السياسي فهو عند أنصار المذهب التنموي «نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية، والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية، ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه يتطور «تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي».

هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث، حيث أنه في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته، وهي تصورات ونظريات تعكس الثقافة الغربية السياسية ومطامعها في ثروات دول العالم الثالث.

في عملية التنمية هذه لتنمية دول العالم الثالث المتخلفة وفقا لوجهة النظر الغربية، هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار، أما في عملية التحديث فهناك «حرق المراحل» حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة. انطلاقا من هذا التصور رأى دافيد أبتر في الاستعمار «قوة تحديثية «و» نموذجا صالحا للتحديث.

أيضا تنص نظرية التحديث على أنه يمكن تحقيق التنمية الشاملة من خلال اتباع أساليب وعمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة حاليا. وتُستخدم نظرية التحديث لشرح عملية التحديث في داخل المجتمعات التقليدية. ويشير التحديث

إلى نموذجٍ يتيح الانتقال التدريجي من مجتمع ما قبل الحداثة، أو المجتمع التقليدي، إلى مجتمعٍ حديث متقدم.

نشأت نظرية التحديث من أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920) التي هيّأت الأساس لنموذج التحديث الذي طوّره عالم الاجتماع بجامعة هارفارد تالكوت بارسونز 1902 -1979م، حيث تبحث النظرية في العوامل الداخلية لدولة ما مع افتراض أن مساعدة الدول المتقدمة للدول والمجتمعات التقليدية يمكن تطوير تلك الدول والمجتمعات بنفس الطريقة التي تطوّرت بها الدول المتقدمة. وكانت نظرية التحديث نموذجًا سائدًا في العلوم الاجتماعية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين الماضي، ثم خفتَت شهرتها بعد ذلك لعدة عقود، ثم لتعود مرة أخرى إلى الواجهة من جديد بعد عام 1991 لكنها لا تزال نموذجًا مثيرًا للجدل.[1]

إذا يشير مفهوم نظرية التحديث إلى نموذج التحول التدريجي من المجتمعات ما قبل الحداثة، أو المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة المتقدمة. وتركز النظرية على دراسة وتحليل العوامل الداخلية للدولة النامية او الدول والمجتمعات التقليدية التي من الممكن أن تسهم في تطورها بنفس الطرق التي تطورات بها الدول والمجتمعات المتقدمة.

ربط المؤرخون التحديث بعمليات التحضّر والتحوّل الصناعي وانتشار التعليم. كما يرى كيندال (2007): «انه دائما ما يرافق التحضّر التحديث في عملية التحوّل الصناعي السريع، حيث يرتبط التحديث بعملية شاملة من العقلانية، خاصة عندما يزداد التحديث داخل المجتمع ليصبح الفرد ذا أهمية مُتعاظمة، فيحلّ في النهاية محلّ الأسرة أو المجتمع كوحدة أساسية في المجتمع.»

وتحاول نظرية التحديث التعرف على المتغيرات الاجتماعية التي تساهم في التقدم والتطور الاجتماعي لمجتمعات دول العالم النامي، كما وتسعى إلى تفسير

عمليات التطور الاجتماعي من مختلف جوانبها الكمية والنوعية. وتُعد نظرية التحديث من النظريات التي واجهت انتقادات كثيرة خاصة من قبل الإيديولوجيات الاشتراكية، ونظريات السوق الحرة، ومن مُنظري النظم العالمية، ومن مُنظري العولمة ،وأيضًا من مُنظري التبعية.

ولا تركز نظرية التحديث على عملية التغير فقط، ولكن على ردود الأفعال تجاه هذا التغير أيضًا. كما وتفحص نظرية التحديث أيضًا الديناميات الداخلية التي تسهم في حدوث التغيرات أيا كانت، مع الإشارة إلى البنيات الاجتماعية والثقافية والتأقلم مع التكنولوجيات الجديدة.

ويمكن العودة بالمبادئ الأساسية لنظرية التحديث، إلى فكرة مفهوم التقدم التي اشرنا اليها سابقا، والتي انبثقت في القرن الثامن عشر الميلادي خلال عصر التنوير، خاصة مع الفكرة القائلة بإن الناس أنفسهم يمكنهم تطوير وتغيير مجتمعاتهم.

1-شارك الفيلسوف الفرنسي ماركيز دو كوندرسيه في التأصيل للنظرية عن طريق فكرته القائلة «بأن التغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي من شأنهم إحداث تغيير على مستوى القيم الثقافية والأخلاقية».

إذ كان الفيلسوف الفرنسي كوندرسيه هو «أول من ربط بين الاقتصاد وبين التطور الاجتماعي»، وأشار إلى أنه من الممكن وجود تقدم ونمو مستمر في الشؤون البشرية. ويقتضي منطق تلك الرؤية أن التغيرات والتطورات الجديدة في أي دولة في حاجة إلى المواكبة المستمرة للعالم المتغير دائمًا. وأيّد كوندرسيه علاوة على ذلك، اعتبارَ «أن التقدم التكنولوجي بمثابة وسائل تمنح الناس مزيدًا من السيطرة على بيئاتهم، بحجة أن التقدم التكنولوجي سوف يدفع أخيرًا نحو التقدم الاجتماعي»

2-من جانب آخر، طوّر عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركهايم مفهوم الوظيفية، بالإضافة إلى مفاهيم البنية الاجتماعية وتطور المجتمعات، إذ يركز هذا

المفهوم على الاعتماد المتبادل بين مؤسسات المجتمع وتداخلها مع بعضها البعض من أجل الحفاظ على الوحدة الاجتماعية والثقافية. ويقدم في عمله الأكثر شهرة (تقسيم العمل في المجتمع) وصفًا لآليات تدعيم النظام الاجتماعي والطرق التي يمكن للمجتمعات البدائية من خلالها أن تُحدْث تحولًا كبيرا وتقترب أكثر وأكثر من المجتمعات الصناعية المتقدمة اقتصاديًا.

3-واقترح دوركهايم أن المجتمع الرأسمالي ذو التقسيم المعقد للعمل، في حاجة إلى تنظيم اقتصادي من أجل الحفاظ على النظام. وأكد على أن التحول الكبير من نظام المجتمع البدائي إلى المجتمع الصناعي الأكثر تقدمًا، قد يؤدي من ناحية أخرى إلى حدوث أزمات واضطرابات خطيرة. علاوة على ذلك، توسع دوركهايم في فكرة التطور الاجتماعي، التي صاغها هربرت سبنسر، إذ تشير «إلى كيفية تطور المجتمعات والثقافات عبر الزمن»؛ وبالنسبة إلى دوركهايم فإن التطور الاجتماعي «يشبه التطور البيولوجي مع الإشارة إلى تطور مكوناته».

وتتقدم المجتمعات كما هو الحال في الكائنات والأنواع الحية، عبر مستويات متعددة، إذ تبدأ بشكل عام من مستوى بسيط وتتطور نحو مستوى أكثر تعقيدًا في التنظيم. كما وتتكيف المجتمعات الإنسانية دائما مع البيئة المحيطة بها، ولكنها تتفاعل أيضًا مع المجتمعات الأخرى التي تساهم بشكل أكبر في ذلك التقدم والتطور.

4-ويعد عالم الاجتماع تالكوت بارسونز من جامعة هارفارد واحدًا من أبرز المؤيدين لها والمدافعين عنها، فيرى كتاب (أفندية المستقبل 2003) الذي ركز فيه على «أهمية إبقاء المجتمعات منفتحة على التغير، ونظر إلى القوى الرجعية بوصفها عائقًا أمام التطور». واعتقد أن «الحفاظ على التراث من أجل التراث نفسه، هو أمر ضار بالتقدم والتطور».[2]

5-وقدّم عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر إسهامات هامة أيضًا في نظرية التطوير. فكان مفهوم فيبر عن العقلنة من المفاهيم التي اعتنقها هؤلاء الذين يرون

في نمو العقلانية، وهو العامل الأهم الذي يقوم عليه التحديث بوصفه قيمة جوهرية. وتدل العقلانية عادة، على المنطق المتاح عالميًا، والداعم للفكر وللتداول في مجتمع معين. ويعتبر معظم المُنظرين أن العقلنة أمر لا غنى عنه بالنسبة لعملية التحديث. فتسمح العقلانية للناس أن يفكروا بطرق جديدة ومبتكرة؛ ومن ثمّ فإن الابتكار هو حليف التحديث.

اهم منظري نظرية التحديث:

1-يعد والت ويتمان روستو من بين الباحثين الأكاديميين الذين ساهموا كثيرًا في نظرية التحديث حيث ركز في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي) عام 1960 على جانب النظام الاقتصادي للتحديث، محاولًا الكشف عن العوامل المطلوبة لوصول بلد ما إلى مسار التحديث وفقًا لنموذج روستو للنهضة.

2-من جانب آخر ركز العالم السياسي دافيد أبتر على النظام السياسي وتاريخ الديمقراطية، إذ بحث عن «العلاقة بين الديمقراطية والحكم الرشيد والكفاءة والتحديث».

3-أما العالم السياسي سيمور مارتن ليبست فجادل في كتابه (بعض المقتضيات الاجتماعية للديمقراطية) عام 1959 بأن «التطور الاقتصادي يبدأ من سلسلة من التغيرات الاجتماعية العميقة التي تميل معًا إلى إنتاج الديمقراطية».

4-كما وبحث دافيد ماكليلاند في كتابه (المجتمع المتحقق) عام 1967 هذا الموضوع من منظور سيكولوجي، من خلال نظريته في الدوافع، إذ يرى «بأنه لا يمكن للتحديث أن يتم إلا عندما يُقدر ذلك المجتمع قيمة الابتكار والسعي نحو التقدم وروح المبادرة».

5-من جانبه ينشئ أليكس إنكليز بشكل مشابه في كتابه (التحول نحو الحديث) عام 1974 نموذجًا للشخصية الحديثة التي تحتاج إلى أن تكون مستقلة ونشطة

ومهتمة بالسياسات العامة والشؤون الثقافية، ومنفتحة على التجارب الجديدة، وتتسم بالعقلانية وقدرتها على إنشاء خطط بعيدة المدى من أجل المستقبل.

يجدر بنا القول إن أنصار نظرية التحديث ينقسمون إلى معسكرين متناقضين: معسكر المتفائلين، ومعسكر المتشائمين. اذ يرى المعسكر الأول (المتفائلون) أن ما يعتبره البعض إخفاقًا بالنسبة للنظرية (مثل أحداث الثورة الإيرانية ،أو استمرار عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) يكون دائمًا إخفاقًا مؤقتًا في طريق التقدم. فيما يرى المعسكر الثاني (المتشائمون) «بأن بعض مناطق العالم التي لم يصلها التحديث ليس لديها القدرة على أن تصبح حديثة.»

نقد نظريات التحديث

تحاول نظرية التحديث إذا تحديد المتغيرات الاجتماعية التي تُسهم في التقدم الاجتماعي وتطوّر المجتمعات وتسعى إلى شرح عملية التطور الاجتماعي. تخضع نظرية التحديث للنقد الذي ينشأ بين أيديولوجيات الاشتراكية والسوق الحرّة، ومنظري المنظومات العالمية، ومنظري العولمة، ومنظري التبعية وغيرهم. ويرى معظمهم أن نظرية التحديث لا تشدّد على عملية التغيير وحسب، بل تهتم بردود الفعل إزاء هذا التغيير أيضًا.

كما وان تناول نظريات التحديث للديناميات الداخلية التي قد تسهم في تحقيق التقدم أخفقت خاصة فشلها في الإشارة إلى دور الهياكل الاجتماعية والثقافية، وعمليات التكيّف مع التقنيات الجديدة. أيضا تؤكد نظرية التحديث على أن المجتمعات التقليدية سوف تتطوّر مع تبنيها لممارساتٍ أكثر حداثة، وهو أمر لم يتحقق حتى هذا العصر. أيضا يزعم أنصار نظرية التحديث أن الدول الحديثة أكثر ثراءً وأكثر قوّة وأن مواطنيها يتمتّعون بقدرٍ أكبر من الحرية لينعموا بمستوىً معيشي أفضل، وهو أمر أيضا مشكوك فيه لوجود دول في العالم خاصة في منطقة الخليج تتمتع بذات المعيشيات المرتفعة لمواطنيها.

إن التطورات كتكنولوجيا البيانات الجديدة والحاجة إلى تحديث الوسائل التقليدية في النقل والاتصالات والإنتاج، تجعل التحديث ضروريًا أو على الأقل أفضل من الوضع الراهن، الأمر الذي يجعل هذا الرأي عرضة للانتقاد لأنه يعني أن مثل هذه التطورات تتحكم في حدود التفاعل الإنساني، وليس العكس. لكنه أيضا على نحوٍ متناقض، يعني أن التدخلات البشرية تتحكم في سرعة وشدّة التحديث.

فشل نظريات التحديث:

بعد عقود من التصنيع والبرامج التنموية، و»نقل التكنولوجيا «و» المساعدة التقنية» من خلال استيراد وتوظيف التقنيين الأجانب في البلدان النامية، وبعد ارسال دفعات مكثفة من الطلاب للدول المتقدمة لكي يشاركوا بعد عودتهم لدولهم في تطويرها وصولا الى تقدمها، فشلت نظريات وسياسات التحديث في تحقيق التنمية الشاملة عامة، والتنمية السياسية خاصة في معظم دول العالم الثالث التي تبنت سياسات التحديث لأسباب مختلفة تختلف باختلاف مجتمعاتها من النواحي الثقافة والحضارية، الدينية والمذهبية، وأيضا لاختلاف عاداتها وتقاليدها وقيمها.

إذا ما هي حصيلة التحديث؟ لا شك أن أثره في نقل المجتمع باتجاه الحداثة كما اسلفنا يختلف من مجتمع إلى آخر، وأن تقدير حجم التحديث الحاصل في كل دولة (مجتمع) يحتاج إلى دراسات خاصة لكل منها، لكن بصفة عامة لا يمكن القول أن أحدا من العلماء باستطاعته أن يقول إن التحديث قد حقق التنمية القومية الشاملة (خاصة في المجالات الاجتماعية والسياسية في الدول) لدول العالم الثالث النامية.

اما في البلدان العربية على وجه الخصوص فلم تتأثر الأنظمة السياسية بالتحديث، ولم تحدث فيها التنمية السياسية الغربية بأي وجه من الوجوه، ويكمن السبب في ان الثقافة والحضارة السياسية الإسلامية والعربية تتعارض تماما مع اخلاقيات ومبادئ الثقافة والحضارة الغربية خاصة مع قيمها التي تتمخض عنها، تحديدا القيم السياسية.

دور نظرية العولمة في التنمية السياسية

يمكن تعريف العولمة بأنها تكامل الثقافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يقال إن العولمة مرتبطة بانتشار التحديث عبر الحدود الإقليمية والدولية. ولقد نمت التجارة العالمية نموًّا مستمرًا منذ الاكتشافات الأوروبية لقارات جديدة في مستهل العصر الحديث؛ وزاد نموّها نتيجةً للثورة الصناعية على وجه الخصوص في جميع مجالات الصناعة، وأيضا كنتيجة للاعتماد على وسائل المواصلات والاتصالات، خاصة عمليات الشحن التجاري بين الدول التي انتشرت منذ منتصف القرن العشرين

وتُعد وسائل الاتصالات المختلفة، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي مجالًا رئيسيًا آخر نما بفضل سياسات التحديث، خاصة بعد أن مكّنت صناعات الاتصالات الرأسمالية من الانتشار في جميع أنحاء العالم. ولعبت الاتصالات الهاتفية والبرامج التلفزيونية والخدمات الإخبارية ومزوّدو الخدمات عبر الإنترنت دوراً حاسماً في انتشار العولمة. أنصار العولمة هم منظّرو تحديث العولمة اللذين يجادلون بأن العولمة تنعكس إيجابًا على الجميع، حيث يجب أن تمتد فوائدها في النهاية لتشمل جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال والشيوخ.

وبالإضافة إلى السمات الإيجابية الواضحة للعولمة، هناك أيضًا عواقب سلبية، اذ غالبًا ما ينتج عن النموذج السائد الليبرالي الجديد للعولمة تزايد التباينات بين مجتمع الأغنياء ومجتمع الفقراء.[11] الدليل على ذلك وجود مناطق في المدن الكبرى للدول النامية فيها تقنيات العالم الحديث وأجهزة الحواسيب والهواتف المحمولة والتلفزيونات الفضائية، إلى جانب وجود الفقر المدقع في غالبية افراد الشعوب.

وتمخض بعد أن طبق نظام العولمة العالمي في المجالات المختلفة تحديدا في المجال الاقتصادي والتجاري استمرارية واقع التبعية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والتقنية والصناعية والعلمية) بين الدول الكبرى الصناعية الثرية التسع

(وهي: كندا، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، المانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا الاتحادية، والصين)، ومعظم الدول النامية.

أولا: نظرية التبعية

ظهرت نظرية التبعية في عقد الستينات من القرن العشرين الماضي، اذ حاولت إبراز تأثير سيطرة نظام الرأسمالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة من التخلف الاقتصادي، بل وحتى الاجتماعي.

التبعية هي نظرية من مجال العلوم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي، والجهل، والتخلف الاجتماعي في معظم الدول النامية (دول الجنوب) يعود سببها إلى عهد الاستعمار، والمسار التاريخي الذي رسمته لها الدول المتقدمة المستعمرة (دول الشمال)، حيث يرى البعض من المنظرين السياسيين والاقتصاديين في دول الشمال المتقدمة باستحالة تحقيق دول الجنوب النامية لنمو اقتصادي يوصلها الى مستوى دول الشمال المتقدمة.

بيد أن استحالة تحقيق النمو بالنسبة لدول الجنوب النامية دحضته عمليات الإقلاع الاقتصادي السريع الذي حققته النمور الآسيوية في عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، في الصين، في لهند، وفي كوريا الجنوبية، بل وفي معظم الدول الخليجية منذ بدايات الثمانينات من القرن العشرين الماضي، الأمر الذي أدى الى فشل وسقوط نظرية التبعية. وظهرت هذه النظرية في الخمسينات من القرن الماضي ومكنت نظرية التبعية من أن يكون لها تأثير كبير في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث كانت تقوم على فكرة أن الدول الأغنى في حاجة للدول الأفقر حتى تستمر في النمو والتطور، وتعتبر هذه النظرية مناقضة لنظرية التحديث أو نظرية التصنيع التي تدعي بأن الدول هي في طور أدنى من النمو أو أن هذه الدول لم تندمج في الاقتصاد الشامل.

لا شك ان دول الجنوب مندمجة الاقتصاد الشامل لكنها في حالة تبعية مستمرة لدول الشمال لأنها ممنوعة مثلا من الإنتاج الوطني للمنتوجات التقنية والصناعات الثقيلة بما يجعلها مجبرة على شرائها من الدول الشمالية المتقدمة. وبالنسبة لأصحاب هذه النظرية فإنه يستحيل على دول الجنوب أن تنمو بدون أن تتحرر من علاقات التبعية التي تربطها بدول الشمال، إذ أن نمو دول الشمال يرتكز على تخلف دول الجنوب حتى تستمر هي في النمو. ويعتبر راوول هايا دي لا توري، فرانسوا بيرو، وكورت روتشيلد، من المنظرين الأوائل الذين ارتبط اسمهم بنظرية التبعية. وركز هؤلاء المنظرين (وغيرهم) اهتمامهم على منطقة أمريكا اللاتينية، خاصة راوول هايا دي لا توري (من بيرو)، الذي أشار الى «أن النظام الرأسمالي الغربي يفرض على دول العالم الثالث البقاء في هوامش الدول المتقدمة». كما ويعتبر الاقتصادي المصري «سمير أمين» اول من كتب عن نظرية التبعية في العالم العربي، حيث أشار الى العلاقة بين دول المركز الشمالية المتقدمة، ودول الهوامش الجنوبية النامية» وهي الدول التي تسم بما يلي:

1-تتميز دول الجنوب بانحدار الزراعة والصناعات الصغيرة خاصة في الفترة التي تلت الزحف الأجنبي الباحث عن السيطرة والاستعمار.

2-يؤدي التخصص الدولي غير المتكافئ في الهامش إلى تركيز النشاطات ضمن مجالي الزراعة أو التعدين الموجهين للتصدير.

3-يمكن تحقيق التحول الصناعي جزئيًا في الهامش بظل ظروف الأجور المنخفضة، التي تسهم مع زيادة الإنتاجية بظهور عدم تكافؤ في التبادل التجاري بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

4-تحدد هذه الهياكل على المدى الطويل نمو قطاعًا ثالثًا سريع النمو لكن مع بطالة خفية وأهمية متزايدة للموارد التي تأتي من الريع في النظام الاجتماعي والاقتصادي العام.

5-العجز المزمن في رصيد الحساب الجاري، وإعادة تصدير أرباح الاستثمارات الأجنبية، والدورات التجارية الضعيفة في الهامش التي توفر أسواقًا مهمة للمراكز خلال الانتفاضات الاقتصادية العالمية.

6-الاختلالات الهيكلية في العلاقات السياسية والاجتماعية في دول الجنوب، من بينها عنصر «الوكيل التجاري» القوي في اقتصاديات دول الهامش، والأهمية المتزايدة لرأسمالية الدولة وان تضاف دول الهامش الى طبقة الدولة المديونة.

ثانيا: ألنظرية الماركسية في التبعية

يمثل العالم الاجتماعي ايمانويل النظرية الماركسية في نظريات، ومن ثم وسعها لتشكيل نظرية المنظومات العالمية التي تقوم على مقولة «الأثرياء يزدادون ثراءً والفقراء يزدادون فقرًا»، فالدول الفقيرة الهامشية تستمر حالاتها من الفقر، بل وتغدو أكثر فقرًا، بسبب أن الدول المركزية الشمالية المتقدمة تستخدم مواردها الصناعية والتقنية لتصبح أكثر ثراءً. ولقد طور والراشتين نظرية المنظومات العالمية مستخدمًا نظرية التبعية مع أفكار كارل ماركس، حيث تفترض هذه النظرية «وجود فئة ثالثة من الدول، التي أطلق عليها مسمى الدول شبه الهامشية، وهي دول تتوسط بين دول المركز ودول الهامش».

ويرى والرشتاين، بوجود منتظم دولي طبقي ثلاثي الأطراف بدلًا من نظام ثنائي الأطراف، لأنه رأى أن الأنظمة العالمية أكثر تعقيدًا من التصنيف المبسط الذي صنف الدول على أنها دول أساسية أو دول هامشية. في هذا النموذج، تتسم الدول شبه الهامشية بالتحول الصناعي، مع درجة أقل من التطور التكنولوجي مقارنة بالدول المركزية؛ لكنها لا تتحكم في الشؤون المالية. ولا شك ان بروز مجموعة شبه هامشية يحدث عادةً على حساب مجموعات أخرى، لكن الهيكل غير المتكافئ للاقتصاد العالمي القائم على التبادل غير المتكافئ بين دول الشمال ودول الجنوب يميل إلى أن يظل مستقرًا في صالح دول الشمال.

ثالثا: النظرية اللينينية في التبعية

من جانب المفكر الروسي فلاديمير لينين، الذي «ربطت نظرية التبعية بنظرية البنيوية للإمبريالية». فالإمبريالية وفقا لينين هي اعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية، فالنمو طويل الأجل في دول الهامش سيتسم بانعدام التوازن والتكافؤ رغما عن طفرات من النمو قصيرة الأجل، ومن ثم سيميل للانحدار نحو أرصدة حسابات جارية للدول الهامشية سلبية جدًا. اذ قد يتضح في النهاية أن ما بدا نموًا مذهلًا طويل المدى في الدول التابعة للدول الامبريالية، ليس في الحقيقة إلا طفرة اقتصادية دورية قصيرة المدى بعد ركود طويل.

كما وان التبادل غير المتكافئ في علاقة التبعية بأكملها بين دول الشمال ودول الجنوب لا يمكن التقليل من سلبياته، حيث يمنح حق التبادل غير المتكافئ الدول الشمالية القدرة على السيطرة على المنظومة العالمية الاقتصادية. ولا شك أن حالة التبعية ساهمت (ولا تزال تساهم) في حالات الصراع بين الدول المركزية والدول الهامشية التي قد تصبح في تصاعد مستمر، لكون العالم يعيش في حالة من التناقض بين دول المركز ودول الهامش.

محاور الاتفاق بين منظري نظريات التبعية:

رغم وجود اختلافات عديدة بين أصحاب نظرية التبعية، الا أنهم يتفقون جميعا على ما يلي:

1-أن دول الجنوب الفقيرة مجبرة على تزويد دول الشمال الغنية بالمواد الأولية وباليد العاملة الرخيصة، وهو وضع ناتج عن التاريخ الاستعماري.

2-أن دول الشمال الغنية وضعت مجموعات من سياسات الاجبار والاكراه القانونية والمالية والفنية وغيرها لكي تحافظ على وضعها المتميز في النظام العالمي، الأمر

الذي يجعل من دول الجنوب الفقيرة في حالة من التبعية. وإن سياسات الاجبار والإكراه لدول المركز هذه ناتجة عن عدم نقل التكنولوجيا من دول الشمال الغنية المصدرة للتكنولوجيا والى دول الجنوب الفقيرة التي تعوزها تلك التكنولوجيا.

نقد نظرية التبعية:

يركز نقاد نظرية التبعية على أنها لا تعتبر دور فساد النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية (في دولها) في استمرار وجود واستمرار حالات التخلف المزمن لهذه الدول على الرغم من حصولها على استقلالها لأكثر من سبعة عقود من الزمن. إذ أن الفساد استشرى ولا زال يستشري في معظم مجتمعات الدول الهامشية، أو دول العالم الثالث، او الدول النامية، أيا كانت مسمياتها وتسبب في تخلفها، بالإضافة إلى هيمنة الأنظمة السياسية السلطوية على تلك الدول، أيضا غياب المنافسة الحرة نظرا لهيمنة النخب السياسية والاقتصادية في تلك الدول على ثرواتها، بل وحتى على معظم مفاصل العملية التجارية والصناعية. أيضا فإن نظرية التبعية من النظريات العامة التي لا يمكنها التخصيص، وليس باستطاعتها تحليل الفوارق والاختلافات الموجودة في التنمية بين دول الجنوب.

النظرية الليبرالية الكلاسيكية

تجد النظرية الليبرالية جذورها الفكرية من خلال المساهمات التي توصل اليها آباء الفكر الليبرالي الكلاسيكي منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي، خاصة عندما استخدمها المفكر السياسي جون لوك، وأيضا كل من مونتسكيو، فولتير، ديفيد هيوم، وآدم سميث. حيث ساهم عصر التنوير في الدول الأوروبية بكتابه لتصبح الأفكار الليبرالية في مقدمة الأفكار الاقتصادية والسياسية.

الفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية، ولكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية، واحترام مجال اجتماعي واقتصادي وسياسي خاص يتمتع فيه

الفرد باستقلاله وحريته دون تدخل أو إزعاج من قبل الدولة. والليبرالية بهذا المعنى لا تقتصر على الديمقراطية بالمعنى الإغريقي القديم بضرورة المشاركة في اختيار الحكام، ولكنها تتجاوز ذلك إلى ضرورة الاعتراف بحقوق أساسية خاصة للأفراد لا يجوز المساس بها. ومن هنا كانت الديمقراطية الوحيدة التي تتفق مع الفكر الليبرالي، هي الديمقراطية الدستورية (كما سنرى لاحقا في أنواع الديمقراطيات)، أي تلك التي تضع حدوداً على كل سلطة حماية لمجال خاص لحرمة الأفراد في أموالهم وحرياتهم.

مما سبق يمكننا القول إن الليبرالية الكلاسيكية فكر أيديولوجي مبني على المكون الاقتصادي لليبرالية الاقتصادية، لذي يمثل تأييد الأنظمة السياسية للرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

وتشير الليبرالية الكلاسيكية إلى تبني الدول سياسات اقتصادية تقلل من دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية، وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع في العملية الاقتصادية. وتسعى الليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن من الحالة الاقتصادية للدولة.

وتضمنت نظرية الليبرالية الكلاسيكية افكار كل من المدرسة المثالية، والمدرسة القانونية التي تقوم على الاعتقاد بان الحكومة الدستورية، وحكم القانون من المبادئ القابلة للتطبيق على الصعيد العالمي. وتقوم هذه النظرية أيضا على وجود اساس من الانسجام بين المصالح الحقيقية للدول. وظهرت نظرية الليبرالية الكلاسيكية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وتؤكد على القيم السياسية والاقتصادية التالية:

1-دور القانون الدولي وسمو الاخلاق وتمجيد دور المنظمات الدولية في حماية الامن والسلم في العالم أكثر من تأكيدها على القوة وحدها والتي يتمسك بها الواقعيون

2-يتصور أنصار النظرية على ان الدول قادرة للعمل بشكل مشترك للتغلب على المشاكل التي تعاني منها، وان العلاقات الدولية يجب ان تنطلق من الاخلاق.

3-ينطلق الليبراليون في افكارهم فيما يتعلق بالسياسات وفي العلاقات الدولية من منظور القضايا الداخلية للدول، فهم يؤكدون بأن الافراد أفضل حكما ورشدا عندما يقررون ما هو الأفضل الذي يحقق مصالحهم وغاياتهم الاقتصادية والسياسية.

4-اخذ الليبراليون يتنبؤون بصورة أفضل للعالم بعيدة عن الفوضى والصراعات والحروب، واخذوا ينظرون الى العلاقات الدولية من خلال روابط التجارة الدولية والمال بوصفها عوامل تجمع بين الدول.

اركان النظرية الليبرالية الكلاسيكية:

1-ان العقلانية والطبيعة الفطرية للخير هي من اهم خصائص الانسان.

2-يسعى الشعب عقلانيا الى تحقيق مصالحه بسبب الانسجام بين مصالح الشعوب

3-التعاون ممكن وهو من اهم الخصائص الاساسية لكل العلاقات الانسانية، بما فيها العلاقات الدولية.

3-الليبرالية ترفض التمييز بين المجال الداخلي والمجال الدولي.

4-ان الحرية الفردية ذات قيمة اساسية كبرى.

انتقاد النظرية الليبرالية الكلاسيكية:

يرى نقاد النظرية الليبرالية الكلاسيكية أنها فشلت في التالي:

1-فشلت المدرسة المثالية التي تتبنى الفكر الليبرالي الكلاسيكي في حماية السلام والامن في العالم وفي تحقيق طموحات الساسة والمفكرين ورجال القانون في ايجاد منظمة دولية قادرة على منع العدوان.

2-ان مبادئ السيادة الوطنية وتأكيد المصلحة القومية انتصرت في أكثر الاحيان على قواعد القانون الدولي خاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في عام 1939م

3-ان مواقف الدولة القومية قد تتأثر احيانا بالقواعد الاخلاقية، ولكن في احيان اخرى لا يكون للعوامل الاخلاقية دور في التأثير على سلوك الدول.

النظرية الليبرالية الجديدة:

يعود ظهور الليبرالية الجديدة (وهي ذات ميول اشتراكية) لمجموعة من المعتقدات الاقتصادية المبنية على القيم الليبرالية في إطار التساؤلات التي تفاقمت عقب حدوث الأزمة الاقتصادية عام 1929م. وبالرغم من خلفياتهم الفكرية المختلفة، إلا ان الليبراليون الجدد خاصة الأوائل اللذين اشرنا لهم وجدو قضية مشتركة تتمثل في مقاومة صعود الفكر الجمعي الذي تجذر عبر أطياف الفكر السياسي.

وقد اقتُرح مصطلح الليبرالية الجديدة في ندوة والتر ليبمان عام 1938م وتم اختياره من بين العديد من المصطلحات الاقتصادية الأخرى لوصف مجموعة معينة من الأفكار والمعتقدات الاقتصادية التي تتضمن «أولوية آليات الأسعار، والمؤسسات الحرة، ونظام المنافسة، والدولة القوية والنزيهة».[3]واستُخدم مصطلح الليبرالية الجديدة بشكل واسع في منصف القرن العشرين الماضي خاصة من قبل الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي ميلتون فريدمان في مقالته التي نشرها عام 1951 بعنوان «النيو ليبرالية وآفاقها».

أيضا ساهمت كتابات وأفكار جون ستيوارت مل، خاصة «عن الحرية» التي تمثل ركيزة أساسية من ركائز الفكر الليبرالي الجديد، حيث، ويرى جون مل «بضرورة وجود شكل من

اشكال التدخل الاشتراكي للدولة في الاقتصاد».

أهم معتقدات الليبرالية الجديدة:

برزت الليبرالية الجديدة بشكل أوسع منذ سبعينيات القرن العشرين، ومن أبرز الداعين لها روبرت كوهين وروبرت اكسلرود، ومن اهم معتقداتها ما يلي:

1-ان التحول نحو النظرية الليبرالية الجديدة جاء نتيجة لتطور الافكار المؤسساتية من اسلوب المقارنة الاجتماعية القائم على القوة المعتمد على اسلوب الاقتصاد القائم على العقلانية.

2-تعتبر الليبرالية الجديدة الأمن مسالة اساسية لضمان سلامة الدولة، وان المؤسسات الدولية تجعل من تحقيق الامن امر ممكن لأنها توفر إطار مضمون إيجابي للتفاعلات الدولية، ولا سيما بعد ان ظهرت قضايا إنسانية جديدة تؤثر على العلاقات الدولية مثل قضايا حقوق الانسان والبيئة والهجرة والاقتصاد.

3-حازت النظرية الليبرالية الجديدة على مصداقية سياسية واقتصادية مع مطلع تسعينيات القرن العشرين وانتهاء الحرب الباردة، لسببين اساسيين:

السبب الاول: اخذ الباحثون يسعون الى تفسير لماذا لا تقاتل الدول الديمقراطية بعضها البعض؟

السبب الثاني: ان انتصار الليبرالية كما روج لها الليبراليون بعد الحرب الباردة، شجع على الدعوة لنشرها على الصعيد العالمي.

4-ان الاختلاف الاساسي بين النظرية الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة يكمن في ان النظرية الليبرالية الجديدة تطالب بان يكون هنالك إطار أكبر للتعاون الدولي مما تراه الواقعية الجديدة، وان المؤسسات الدولية تعلب دوراً أكبر في تسهيل هذا التعاون

5-طرحت الليبرالية الجديدة فكرة نظرية السلام الديمقراطي التي تؤكد على ان الدول الديمقراطية لا تسعى الى الدخول في حرب ضد الدول الديمقراطية.

مما سبق يمكننا القول ان تطبيق الليبرالية الجديدة يعكس الدعوة إلى تبني المجتمعات الإنسانية لسياسات اقتصادية عصرية تسمح بتدخل الدول في المجالات الاقتصادية. وبالطبع واجهت هذه النظرية خلافات عميقة وسجالات متعمقة مع معسكر الليبراليين الكلاسيكيين المعارضين لها، حيث يرى الليبراليون الكلاسيكيون بعدم تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية. ويرى الكثير من الليبراليون الجدد أن يصبح اقتصاد السوق اقتصاد اجتماعي حيث تشارك الدولة فيه.

وتدعوا نظرية الليبراليون الجدد الى تبني النظرية الاقتصادية، أو نظرية التنمية السياسة، أو نظرية الإصلاح الاقتصادي للدول خاصة بعد أن انتشر عدد من أنواع اقتصادات السوق المختلفة بشكل واسع في السنوات الأخيرة من القرن العشرين الماضي. أيضا بعد أن عاش العالم في القرن العشرين الماضي تجارب سلبية نتيجة لتدخل النظم السياسية الشمولية (سواء من فاشية، نازية، وأخيراً نظم سياسية ماركسية) في اقتصاديات الدول وفرض هيمنتها عليها. بل حتى الدول التي احتفظت بالتراث الليبرالي الكلاسيكي بشكل عام، فإنها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تلبث وأن فسحت المجال لتدخل متزايد للدولة في مختلف مجالات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية سواء بسبب تأثير نظرية جون كينز في الاقتصاد من ناحية، أو من الناحية الأخرى بسبب ضغوط الأحزاب السياسية العمالية (خاصة في أوروبا الغربية) ذات التوجهات الاشتراكية، واطلق على هذه السياسات التدخلية (سياسات الديمقراطيون الاشتراكيون).

في ذلك الزمن خاصة في دول أوروبا الغربية، وبعض دول العالم الثالث، ساد الانطباع بأن الليبرالية الكلاسيكية هي من تراث الماضي الذي لا يتجاوب مع حقائق العصر ولا يمكنه حلها خاصة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن سلبيات الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة المطلق في حريات الأفراد وفي السوق. اذ إن التيار الفكري الاقتصادي الذي ساعد على عودة الليبرالية الجديدة تشعب بشكل ملحوظ منذ بدايات الخمسينات من القرن الماضي بعد أن تبنته مدارس متعددة مختلفة في الأفكار

والتوجهات والايديولوجيات. على سبيل المثال ساهمت المدرسة النقدية الجديدة بشكل ما على تدعيم الفكر الليبرالي الجديد من خلال التأكيد على قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تبني سياسات اقتصادية ومالية، والحرص على عدم وجود عجز في الموازنة العامة.

وظلت الأفكار الليبرالية الجديدة محافظة على قيمها وتراثها في احترام التقاليد الفردية، وفي ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد، وفي وضع القواعد والضوابط على مختلف أشكال السلطة، ومع ذلك فإنها تؤمن بأن للدولة دوراً أساسياً لا يجوز التغاضي عنه في الاقتصاد. اذ أن الخلاف بين الفكر الليبرالي والنظم غير الليبرالية، أن الأولى لا تهتم بحقوق الانسان، ولا تضع ضوابط دستورية على السلطات التنفيذية والتشريعية، في المقابل فإن النظم الليبرالية تؤد على ضرورة احترام حقوق الإنسان، وضع الضوابط الدستورية على السلطات، بمعنى أن الاختلاف يتجلى حول شكل تدخل الدولة وليس مضمونه.

ي الفكر الليبرالي الجديد الدولة الليبرالية هي دولة القانون، اذ على الدولة تحمل مسئولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير شروط وضمانات التقدم، وتوفير العدالة الاجتماعية. ولكن الدولة تتدخل في كل ذلك عن طريق تبني السياسات الاقتصادية، وليس عن طريق الاكراه والاجبار. ويرى الليبراليون الجدد أن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها (إلا في الحالات وظروف الاستثنائية كالحروب)، ولكنها تؤثر في ظروف عمليات الإنتاج عن طريق تبنيها لسياسات مالية (على سبيل المثال رفع نسبة سعر الفائدة أو خفضها).

انتقاد النظرية الليبرالية الجديدة:

1-تفترض الليبرالية الجديدة وجود الفرد العاقل الرشيد، بيد أن الفرد لم يكن كيانا مكملا موجودا قبل نشأة السلطة، بل يعتبر الفرد نتاج للسلطة.

2-يجب البحث عن السلطة في الممارسات اليومية والجزئية للفرد خاصة في الموضوعات التي تقع خارج العقد الاجتماعي كما هو الحال في العلاقة بين المريض والطبيب.

3-الليبرالية الجديدة ذات نزعة اقتصادية في السلطة وممارساتها، فهي تنظر للسلطة على أنها حق مكتسب يمكن للإنسان نقله لإنسان آخر.

التنمية السياسية في الثقافة الغربية

لم تقتصر الدراسات النظرية والتطبيقية على المفكرين والباحثين في الدول الغربية وحسب، بل امتدت لتشمل السياسيين من رجال الدولة وصناع القرار لما لهم من مصالح استراتيجية في الكثير من دول العالم الثالث النامي، حيث كان لهم دور ملموس في ساهمة الكثير منهم خاصة في أمريكا وبريطانيا في تشجيع الجامعات العلمية ومراكز الأبحاث لدراسة التنمية السياسية في دول العالم الثالث النامية.

بيد أن التنظيرات العلمية الغربية للتنمية السياسية ارتبطت أساساً بالسوسيولوجيا الأنجلوسكسونية حيث تم انشاء مراكز الأبحاث في العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1923م، التي قامت بدورها بعملية البحث والتقصي وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية ونظم الحكم والإدارة في الدول غير الغربية المختلفة في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

وبعدما كانت التنمية السياسية عبارة عن مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم السياسة وعلم الاجتماع تحولت إلى حقل معرفي مستقل عنهما خاصة عندما لعبت «لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية» بالولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملموساً في هذا المجال، فقدمت في هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة في مقدمتها:

1-كتاب «غابرييل ألموند» و «جيمس كولمان» عن السياسة في المناطق النامية عام 1960م، ويعد من أوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث.

2-وأيضا من اهم الدراسات والكتب، كتاب «ليونارد بيندر» عن إيران: «التنمية السياسية في مجتمع متغير». وأيضا كتاب «لوسيان باي» عن بورما «السياسة والشخصية وبناء الأمة» عام 1962م. إلى جانب مؤلفات ودراسات أخرى توالت تباعاً وقد شكلت الجانب الأكبر من تراث البحث في قضية التنمية السياسية.

لا شك أن تناول ودراسة مفهوم التنمية السياسية في دول العالم الثالث النامية يطرح أسئلة عديدة لا إجابة محددة لها نظرا لأن مفهوم التنمية السياسية يعتبر من المفاهيم الغامضة نوعا ما، وأيضا يعتبر من المفاهيم المطاطية التي يمكن أن تتسع لتشمل الكثير من مجالات الحياة الإنسانية في الدول. أضف إلى ذلك عدم وجود إجماع عام حول معانيها ومدلولاتها، فعلى الرغم من استخدام مفهوم التنمية السياسية بشكل واسع من قبل علماء السياسية حديدا، إلا أنه ما زال تعبيراً غامضاً ومفهوما ضبابياً يحمل في طياته عدة معانٍ في آنٍ واحد. لهذه الأسباب تشعبت الدراسات وتقاطعت، واختلفت اسهامات الباحثين في الدول الغربية.

وسنتعرض لتعريف مفهوم التنمية السياسية بحسب رؤية كل من بعض علماء السياسية في العالم الغربي تبعا لما يلي:

يرى بعض الكتاب في الدول الغربية في مجال العلوم السياسية أن مفهوم التنمية السياسية يشير إلى عملية التغير العضوي Organic change process في طبيعة النظم السياسية لتتوافق فكرة التغير، ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة، ويتجسد ذلك أكثر في المجتمعات العلمانية.

ويعتبر العالم السياسي « لوسيان باي» من الأوائل الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية بعمق ورأى أن الخطوة الأولى نحو التنمية السياسية هي تطهير النظام السياسي على مستوى الدولة،

وقدم «باي» في عام 1953م ما اعتبره مفتاح عناصر التنمية السياسية وأن علامات التنمية السياسية يمكن اقتفاء آثارها على ثلاث مستويات: بالنسبة للسكان ككل، بالنسبة للأداء الحكومي، وبالنسبة لأداء النظام السياسي نفسه.

كما أكد «باي» على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة التالية، وهي: أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع.

وعرف «لوسيان باي» التنمية السياسية على أنها «مقدمة للتنمية الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة، وإقامة الدولة القومية، والتحديث، ومشاركة المواطنين سياسياً، وهي أيضاً جانب من جوانب التغير الاجتماعي بصورة شاملة، وإقامة الديمقراطية، وتحديث ثقافة المجتمع السياسية».

وبعد استقصائه لما ذكر من تعاريف لمفهوم التنمية السياسية (عددها عشرة) لخص «لوسيان باي» الأفكار الواردة فيها في ثلاث متغيرات، وهي: (المساواة، قدرة النظام السياسي، تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي) (12).

من جانب آخر يرى العالم السياسي جبرائيل ألموند، أن «التنمية السياسية هي قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويضيف بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم من داخل البيئة الدولية. حيث يرى «ألموند» أن التمايز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة قائم على

أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية في النظم التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية الدول. وأضاف الموند إلى ما سبق ثلاث مناظير لتحديد معنى التنمية السياسية:

1-المنظور التاريخي والذي يرى بأن عملية التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها تطورها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوروبي.

2-المنظور النمطي الذي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات (تقليدي، حديث)، (زراعي، صناعي).

3-المنظور الثالث يتعلق بمسار وحركة التطور حيث أن التنمية عبارة عن عملية دائمة دون نهاية والمجتمع الأوروبي يمثل قمة تطورها (14).

ومن زاوية لأخرى حرص العالم السياسي «صمويل هنتنجتون» على ربط التنمية السياسية «بمحاولة المجتمع الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية، ورأى بأن مفهوم التنمية السياسية يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى مثل التحديث والتصنيع، ويسوق هنا الهند مثالاً على ذلك، فهي من جهة مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومن جهة أخرى تعتبر بلد متطور من الناحية السياسية باعتبارها أكبر بلد ديمقراطي في العالم. وخلص هنتنجتون إلى أن التنمية السياسية تتحقق عندم تتوفر ثلاث عوامل، هي:

1-ترشيد السلطة بمعنى التداول على أساس القانون والدستور

2-التمايز والتخصص بمعنى تنوع الوظائف وإيجاد أبنية متخصصة

3- المشاركة السياسية من جانب المواطنين (15).

كما ويرى هنتنجتون بأن «كل نمو سياسي هدفه الاستقرار»، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل على مأسسة المنظمات والإجراءات السياسية، وتقاس درجة هذه المأسسة عن طريق أربعة معايير:

1-المرونة ونقيضها الجمود

2-التعقد ونقيضه البساطة

3-الاستقلال الذاتي ونقيضه التبعية

4-الائتلاف ونقيضه الفرقة

وهي بذلك تشير إلى ثنائية (المجتمعات الصناعية/ المجتمعات التقليدية) (16).

ويمكننا القول أيضا بأنه قد ظهرت تعاريف كثيرة للتنمية السياسية في ثقافة العالم الغربي يمكن اختصار معظم مضامينها فيما يلي:

أ-التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب-التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي على الاستقرار وعلى تمايز البنى السياسية. النظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.

ج-التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

د-التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية القومية الشاملة

التنمية السياسية وسيلة لتحقيق غاية

في العقد الأخير من القرن العشرين الماضي وإلى اليوم هيمن موضوع النظم السياسية الديموقراطية على أفكار وابحاث معظم علماء السياسة والاجتماع في العالم الغربي، بل وعلى عدد من قادة الدول الديمقراطية على الساحة السياسية الدولية. وظهر «علم التحول الديموقراطي وتوطيد الديموقراطية» في بعض الجامعات حتى إن التنمية السياسية احتجبت من اللغة السياسية الراهنة وأصبحت مرادفة لبناء الديموقراطية، وبات قياسها يتم بالخطوات التي تخطوها الدول غير الديموقراطية في هذا المجال الديمقراطي.

بنظرة سريعة إلى المصطلحات وصفات النظام السياسي الواردة في تعريف التنمية السياسية الغربية على أنها عملية بناء النظام السياسي الديمقراطي، ندرك أنها سمات ملازمة حقا، أو منسوبة إلى نظم الديموقراطيات الغربية، التي نذكر منها ما يلي:

1-المساواة والقدرة العالية على الأداء

2-تمايز البنى السياسية والاستقرار والشرعية السياسية

3-الاضطلاع الجيد بالضرورات الوظيفية للنظام السياسي

4-العلاقات الحديثة في المجتمع المدني وفي المؤسسات العامة والخاصة

5-الثقافة المدنية والثقافة السياسية

6-الثقافة المدنية للمواطنين

7-القدرة الجيدة للنظام السياسي في تعامله مع البيئة الداخلية والخارجية

8- قدرة النظام السياسي على إشباع مطالب وحاجات المجتمع

9-قدرة النظام السياسي على تنظيم قنوات الصراع السياسي السلمي القائم على التفاوض والمساواة

10-قدرة النظام السياسي على فض الخلافات في الدولة بطرق سلمية

11-قدرة النظام السياسي على تحقيق هدفي «المساواة» «والعدالة الاجتماعية»

هذه كلها صفات حقيقية أو مفترضة لمعظم أنظمة الدول الغربية الديموقراطية، لكنها أيضا تمثل صفات عدد من دول العالم النامي خاصة في منطقة الخليج العربي التي حققت تنمية سياسية من خلال منظومات سياسية وطنية وجدت جزورها في الثقافة العربية والإسلامية تحديدا. لذلك فإن الشحنة الإيديولوجية للمفهوم الغربي الديمقراطي دائما ما تظهر في التعاريف التي سبق وأن أشرنا اليها، لكنها ليست بنظرية سياسية علمية موضوعية شاملة وعامة، لأنها اكتفت بتفسير واقع الدول الغربية، دون أن تتحقق إن انطبقت تلك النظريات على دول أخرى من دول العالم النامي.

مما سبق يمكننا تلخيص تعاريف التنمية السياسية في الثقافة الغربية كالآتي:

وضعت تعريفات عدة تفوق الثمانية لمفهوم التنمية السياسية:

1-منهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع

2-منهم من ركز على العلاقات بين المواطنين وغيرهم من المقيمين

3-منهم من ركز على العلاقات بين الحكومة والمواطنين

4-منهم من ركز على المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

5-منهم من ركز على العلاقات بين هذه المكونات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

6-منهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة

7-منهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي

8-منهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع.

من الواضح إذا أن وجهة النظر الأكثر شيوعاً في العالم الغربي التي يمكن أن يؤخذ بها لفهم معنى التنمية السياسية، هي أن عملية التنمية السياسية تتكون من عدد كبير من التغييرات في طبقات المجتمع المختلفة، مع مراعاة أداء الدولة ورفاهية الناس وأنشطة النخب الاقتصادية الاجتماعية، وميول الثقافة السياسية التقدمية.

متطلبات التنمية السياسية في النموذج الغربي

أن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الأوضاع والمتطلبات الملائمة للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية السياسية تهدف في نهاية المطاف إلى بناء النظام السياسي الفاعل، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التقليدية التي لم تعد تتناسب مع البناء السياسي الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة للأنظمة التقليدية السابقة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

مثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم (20) وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسساتي كي يمكن تحقيق استمرارية تغيير النظام السياسي، بحيث يكون لدى الأفراد والجماعات في مجتمعات دول العالم الثالث القابلية السياسية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة وللتنظيمات السياسية،

وللطرق الجديدة لتداول السلطة، ومنح الدولة الشرعية السياسية للحكم. وأيضا للأفراد أحقية المشاركة السياسية في صناعة القرارات.

أولا: المشاركة السياسية

لا شك أن المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، لكن أيضا تعني حق ذلك المواطن في أن يساهم في صناعة تلك القرارات من خلال وسائل مختلفة لها مسميات مختلفة، مجالس برلمانية، أو مجالس الشورى كما هو الحال في الدول الخليجية.

وتأكيدا لذلك يرى كل صموئيل هنتنجتون وجون نيلسون، «أن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال».

ثانيا: أهمية المشاركة السياسية للتنمية السياسية

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين (او من ينوب عنهم، او من يمثلهم) ودورهم في إطار منظومة سياسية متفق عليها تحظى بالولاء والتأييد الشعبي. وبدوره يؤكد بعض الباحثين السياسيين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات، سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم للمطالب، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي، بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها. لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن المشاركة السياسية لا تقف في كثير من الأحيان عند حد مدخلات النظام

السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل الاحتياجات الى المطالب، وخاصة إذا وجد أفراد أو جماعات قريبة من تكوين المؤسسات ومن نطاق عملها.

كما يفرق آخرون بين المشاركة السياسية بهذا المعنى، والاهتمام من ناحية، والتفاعل أو التجاوب من ناحية ثانية. فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي يؤثر فيها وتتأثر بهً، سواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا. فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة، أما التفاعل فإنه يعني التجاوب، حيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي. هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل، وكذلك المشاركة تفرضه.

ثالثا: أشكال المشاركة السياسية

تختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، واختلاف ثقافات الدول المدنية والسياسية، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأن كل نسق سياسي يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله، كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف وأعضاء الحزب النشطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك.

وتعتبر المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان «الحق في التنمية» الذي أقرتهُ الأمم المتحدة عام 1986م «بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق

التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحرياتهُ الأساسية.

ويتضح مما سبق إن المشاركة السياسية والتنمية السياسية باتت حاجة ضرورية لتحقيق التنمية الإنسانية، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة، بدون مشاركة سياسية فعلية وحقيقية من قبل مختلف شرائح المجتمع بمختلف انتماءاتهم الأثنية والإقليمية والاجتماعية.

رابعا: متطلبات المشاركة السياسية:

لكن من أجل تحقيق مشاركة سياسية فعالة لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات لتحقيق ذلك الهدف، منها:

1-رفع درجة الوعي السياسي من خلال القضاء على الأمية والتخلف،

2-حرية وسائل الإعلام،

3-حرية الرأي

4-حرية التعبير،

5-تفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة، كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها أداة مهمة من أدوات مراقبة أعمال الحكومة،

6-تحقيق الانتعاش الاقتصادي داخل المجتمع،

7-بناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القوى السياسية الراغبة في المشاركة السياسية.

وعند توفير المتطلبات المذكورة آنفاً فمن الممكن الحديث عن وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل المؤسسات المهنية بالمشاركة السياسية على سبيل المثال مجالس الشورى. وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعدة فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي:

1-إن المشاركة السياسية تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب من خلال مجالس الشورى، البرلمانات، أو جماعات الضغط والمصالح في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

2- إن المشاركة السياسية تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم مع صيغة المشاركة الأوسع لممثلي الشعب (كمجالس الشورى) في العملية السياسية وفعالياتها.

3-إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.

4-إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته

5-إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

6- إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

7- إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

8- ان المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين جميع مكونات وفئات المجتمع.

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع المواطنين في الدولة من خلال من يمثلهم في البرلمانات او في مجالس الشورى، باتخاذ القرارات وتنفيذها والمساهمة في إدارة شؤون البلاد، والإسهام في الحياة العامة الذي يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل الدول، نظرا لأن المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على توحيد كافة فئات الشعب لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

التنمية السياسية الديمقراطية في العالم الغربي

تعريف الديمقراطية لغةً تعتبر كلمة الديمقراطية (بالإنجليزية: Democracy) كلمةً يونانيةً تتكوَّن من مقطعين؛ المقطع الأول (Demos) ويعني الناس أو الشعب، والمقطع الثاني (keratein) ويعني الحُكم، وبذلك يشير مفهوم الديمقراطية لغةً إلى حُكم الشعب أو حُكم الأغلبية. Majority Rules

أولا: تعريف الديمقراطية:

اصطلاحاً تُعرَّف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليجاركية (حكم الأقليات).

وعرَّفها الرئيس الأمريكي أبراهام لينكون بأنها «حكم الشعب، من قبل الشعب، ومن أجل الشعب»، وفي العصر الحالي أصبح نظام الحُكم الديمقراطي هو النظام المُفضَّل للحكم في جميع الكثير من الدول والمجتمعات الإنسانية من غير الدول الغربية، ويرجع ذلك إلى إمكانية أفراد المجتمع التعبير عن خياراتهم اتجاه كلٍ من

إدارة الحُكم العام في البلاد، وتوزيع الموارد، والمشاركة بشأن العمليّة الإداريّة والسياسية.

تمّ تطبيق أول نموذج رسميّ للديمقراطية في المدينة اليونانيّة أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، وقد تميّز النموذج الأثينيي عن باقي الأنظمة بتطبيق الديمقراطية المباشرة، والتي تتمّ من خلال اجتماع أفراد الشعب، ومناقشتهم مسائل الحكومة، وتنفيذ القرارات السياسية دون الحاجة لانتخاب ممثّلين عنهم، وما ساعد على نجاح هذا النّوع هو سهولة تطبيقه، بسبب قلّة أعداد المشاركين بشكلٍ مباشر في السياسة، ففي ذلك الوقت كان الذكور فقط هم من يشاركون في السياسة، بينما يتمّ استبعاد كلٍّ من: النساء، والعبيد، والأطفال، والمواطنين الأجانب. وقد طُبقت الديمقراطية الأثنية من ثلاث جهات، وهي: جمعية ديموس، ومجلس الخمسمئة، ومحكمة الشعب، وتم تشريع القوانين من خلال مجلس الخمسمئة، وجمعية ديموس، ومجموعة من المجالس المخصّصة للتّشريع.

ومن ثم تمّ ممارسة الديمقراطية في ماجنا كارتا في إنجلترا عام 1215م، ففي ذلك الوقت تمّ إصدار وثيقةٍ سمّيت بالوثيقة العظمى، والتي نصّت على حماية الشعب من سوء المعاملة التي كانوا يتعرّضون لها من قِبل الإقطاعيين، بل وتُعرِّض الملك للمساءلة القانونية. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأت الديمقراطية بالانتشار، وفي الوقت الحالي انتشرت الديمقراطية بأشكالها المختلفة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك يصعُب وجود نظامين للديمقراطية متماثلين تماماً، كما يصعُب إيجاد نموذج ديمقراطيّ واحد؛ حيث ظهرت أشكال مختلفة للديمقراطية، مثل: الديمقراطية الفدرالية، والرئاسية، وتلك التي تعتمد على نسبة التّصويت، أو على تصويت الأغلبية. ويعد مفهوم الديمقراطية أشمل من مفهوم الحرية، ويرجع السّبب وراء ذلك لكون الدّيمقراطية تشمل مجموعةً من الأفكار والمبادئ التي تتمحور حول الحرية، إضافةً لامتلاكها مجموعةً واسعةً من الإجراءات، والممارسات السياسيّة التي تشكّلت عبر فترات طويلة.

ويجدر بالذكر أنّ هناك مجموعة من الأساسيات التي يجب أن يمتلكها المجتمع من أجل تسميته بالمجتمع الديمقراطيّ، والتي تمَّ اختبارها من قِبل كلٍ من حقوق الإنسان، والحكم الدستورية.

ثانيا: أركان الديمقراطية

يُمكن دعم البُنية التحتية للديمقراطية من خلال بعض الركائز والأركان، المرتبة حسب أهميتها على النحو الآتي:

1-الانتخابات: يتم إضافة الشرعية على الديمقراطية عن طريق الانتخابات النزيهة والحرّة، كونها وسيلة لمنع البعض من تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، وتحدّ من احتكار السّلطة لصالح فئةٍ معيّنةٍ.

2-التسامح السياسي: تكمُن أهميته في تحقيق التنمية المُستدامة، والتوصّل إلى عموم الفائدة على جميع الفئات المجتمعيّة، دون غضّ الطّرف عن أيّ منها.

3-سيادة القانون: توجد علاقةٌ وثيقةٌ ما بين الديمقراطية وتطبيق القانون، إذ يُمكن للمواطنين الحُكم على شرعيّة الحكومة بعد إخضاع العملية السياسية للقوانين، ووضعها ضمن إطارٍ تنظيميّ.

4-حرية التّعبير: تُدلّ حرية التعبير على حرية المجتمع، وتعدّ الصحافة الحرة التي تسمح للأفراد بمناقشة القضايا المختلفة دليلاً على ديمقراطية النظام السياسيّ التّابع لذلك المجتمع.

5-المساءلة والشفافية: تعدّ الحكومة التي تمَّ انتخابها من قِبل الشّعب مسؤولةً أمامه، ومن أجل التحقّق من إنجازاتها وقيامها بواجباتها، كتقديم الخدمات الصحية، أو تسعير الوقود، أو غيرها من الإجراءات ينبغي وجود مؤسّساتٍ مُحايدةٍ في الدّولة لتقييم ذلك، كسلطاتٍ قضائيةٍ مستقلةٍ.

6-اللامركزية: تُشجّع اللامركزية المواطنين ليصبحوا أكثر وعياً من أجل المشاركة في الديمقراطية، وتُسهم في تقليل نفوذ القوى السياسية، كما تشير إلى مدى اقتراب الحكومة من حُكم الشعب، ولنجاح الديمقراطية ضمن اللامركزية ينبغي توافر موارد بشرية وكفاءة مؤسسية، وتمويل لا مركزيّ.

7-المجتمع المدني: يشمل المجتمع المدنيّ العديدَ من الأنشطة والمشاركات كالمجموعات التي تهتمّ بقضايا معينة، أو المنتديات المجتمعية، والأندية، أو الجمعيات الخيرية، أو النقابات، إضافةً لمجموعات واسعة من الأعمال التطوعيّة، وغيرها من النشاطات التي تندرج ضمن المجتمع المدني، والتي بدورها تساعد على نمو الديمقراطية الشعبيّة في المُجتمع.

8-الحرية الشخصية: في التعبير، في الانتقاد، وفي ابداء الرأي

9-حق انشاء التنظيمات: تنظيمات دنية، او عمالية، او دينية، او غيرها من التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ثالثا: أهداف الديمقراطية

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-تحقيق المساواة بين جميع المواطنين عند تحقيق مصالحهم، وأخذ آرائهم بعين الاعتبار دون الانحياز لأحد.

2-حماية الحريات العامة بمختلف أنواعها وحقوق الإنسان.

3-تطبيق النظام الديمقراطيّ يُساعد على استبعاد أنظمة الحكم الدكتاتورية والاستبدادية، ويغني عن تطبيقها في المجتمعات.

4-حُكم الشعب نفسه بنفسه، فالدّيمقراطية تُتيح للشّعب إمكانيّة اختيار حكومته، وبالتالي فإنّ مدى رضاه عن الحكومة يرتبط باختياراته، لأنه هو صاحب القرار في هذا الاختيار.

أنواع الديمقراطية في العالم

توجد عدة أنواع رئيسيّة للديمقراطية، وسيتمّ توضيحها كالآتي:

1-الديمقراطية المباشرة: تعدّ الديمقراطيّة المباشرة: (Direct democracy) أحدَ أنواع الديمقراطية التي يتم فيها التّصويت من قبل الشعب على أيّ من القرارات السياسيّة بشكلٍ مباشرٍ ودون الحاجة لأيّ ممثلين عنهم، وأيّ قرار يصدر عن الحكومة يجب أن يُعرَض على المواطنين كي يتم التصويت عليه، ويكون لهؤلاء المواطنين الدّور الأول لتقرير مصير بلادهم، ومثال ذلك قضية رفع الضرائب، إذ لا يحقّ للدولة رفع قيمتها دون وجود دعم شعبي يؤيد هذا القرار، كما يستطيع المواطنون طرح القضايا التي تهمّهم، وتشكيل أحزابٍ عديدةٍ بناءً على اهتماماتهم، وذلك ضمن الديمقراطية المباشرة.

يُمكن تطبيق الدّيمقراطية المباشرة في الدّول الصّغيرة التي تتمتّع بكثافةٍ سكانيةٍ منخفضةٍ، ويقلّ فيها نسبة الجهل، إضافةً إلى أن يكون المجتمع بذاته متكافلاً ومتجانساً خاصةً فيما يتعلّق بالمجال السياسيّ، وتعدّ سويسرا من الدول التي تمارس هذا النوع من الديمقراطية بشكلٍ ناجحٍ، حيث يجتمع الشّعب في أيام محددة من أجل التصويت على القضايا التي تهمّهم، ويتم عرض وطرح القضايا من خلال أحزابٍ مختصةٍ بهذا الشأن.

2-الديمقراطية النيابيةRepresentative Democracy

الديمقراطية الغير المباشرة هي الأكثر انتشاراً في جميع أنحاء العالم، وفي هذا النّوع يتم التّصويت لمجموعةٍ من الأفراد لتمثّل الشعب في البرلمان، حيث يتم الاستفادة

من خبرات الأفراد الذين تمَّ انتخابهم من أجل صنع واتخاذ القرارات، بينما يُتابع باقي أفراد الشعب مهامه الأخرى، وهي بذلك تحمي حقوق الأغلبية من الشعب. وفي هذا النوع من الانتخابات أي حزب يحصل على 5% من الأصوات يحظى بتمثيل في البرلمان. وتُساعد هذه الديمقراطية على حماية حقوق الأقليات من خلال إتاحة فرصة انتخاب شخص ذي كفاءة عالية، إلا أنّ هذا النوع من الديمقراطية قد يتعرّض لمشاكل معينةٍ كانتخاب حكوماتٍ تفشل في تحقيق مصالح مواطنيها، وهنا من الضروريّ عمل مبادرات أو استفتاءات لحلّ هذه المشكلة، كتلك التي تُطبّق في الديمقراطية المباشرة.

الديمقراطية التعددية:

حيث فيها ينضمّ الأفراد في الديمقراطية التعدّدية (Pluralist Democracy) إلى مجموعاتٍ منظّمة لمناقشة القضايا السياسية المُشتركة، إذ يحدّد الفرد القضايا التي تهمّه، وينضمّ للمجموعات التي تناقش هذه القضايا من أجل دعمها، وتقوم المجموعات (التي يطلق عليها ب اللوبي) بدورها بكسب الدعم السياسي المهم من أجل الدفاع عن مصالحهم، ويُعدّ النظام السياسيّ الأمريكيّ من الأنظمة التي تُطبق الديمقراطية التعددية، فهو يتكوّن من مجموعات تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ في القرارات السياسية التي يتم اتخاذها في البلاد، والتي تساهم في دعم مواقفهم اتّجاه قضيةٍ معينةٍ.

4-الديمقراطية الرئاسية:

يتمّ انتخاب الرئيس في الديمقراطيّة الرئاسيّة (بالإنجليزية: Presidential Democracy)، ولا يُمكن تَنحيته إلّا من خلال إجراءاتٍ استثنائية، ويحقّ للرئيس الاعتراض على أيّ إجراءٍ قانوني، إلّا إذا ألغى المجلس التشريعيّ حقّه من الاعتراض عن طريق التّصويت.

5-الديمقراطية البرلمانيّة: Parliamentary Democracy

تعدّ الديمقراطية البرلمانية إحدى أشكال الديمقراطية النيابية، وفيها يتم انتخاب هيئةٍ تشريعيةٍ (البرلمان)، وإسناد السلطة إليها، وجدير بالذكر أنّ السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ترتبطان معاً بشكل وثيق، فبعد اختيار أعضاء السلطة التشريعيّة يتم اختيار الرئيس التنفيذي (رئيس الوزراء)، ويحقّ للمجلس التشريعيّ عزله عن طريق حجب الثّقة عنه، ويجدر بالذكر أنّ دمج كلٍّ من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية معاً داخل البرلمان يساعد على توفير فرصة لأعضاء أيّ حزب على التصويت داخل البرلمان بناءً على أسسٍ حزبيّة.

6-الديمقراطيةالاستبداديّة: Authoritative Democracy

في الديمقراطية الاستبدادية يتم اختيار ما يسمى بالنُخبة، لتمثيل مصالح المجتمع، باعتبارهم جزءاً من العملية الانتخابية، وبعد اختيار المُرشّح يتم التصويت له من قِبل أفراد الدولة، الذين يقتصر دورهم على ذلك، فلا يُسمح لهم أن يكونوا من ضمن المُرشحين للتنافس على الانتخابات. ويمكنني القول إن دراسات العالم السياسي روبت دال (من يحكم أمريكا) اثبتت أن النخب السياسية في الحزبين الجمهوري والديمقراطي مع رجال المال والاعمال هم من يحكمون أمريكا.

7-الديمقراطية التشاركيّة: Participatory Democracy

تُتيح الديمقراطية التشاركية إمكانيةً كبيرةً للمواطنين للمشاركة الواسعة في السياسة، واتّخاذ قراراتٍ سياسيةٍ، وهذا الشكل يختلف عن الديمقراطية المباشرة، فالديمقراطية المباشرة تُتيح للمواطنين إمكانية اتخاذ قراراتٍ سياسيةٍ مباشرة، باعتبارهم المسؤولين عن اتخاذ تلك القرارات، أمّا الديمقراطية التشاركية، فتُتيح فرصاً للمواطنين للتأثير على القرارات السياسية، وعدم اتخاذها بشكلٍ مباشرٍ.

8-الديمقراطية الاجتماعية:

ظهرت الديمقراطية الاجتماعية (بالإنجليزيةSocial Democracy في أواخر القرن التاسع عشر، بهدف إصلاح النظام الرأسمالي وتنظيم الدولة من خلال توفير الخدمات والرعاية، كالخدمات الصحية، وإتاحة التعليم لجميع المواطنين.

9-الديمقراطية التمثيلية: Representative Democracy

تمّ إطلاق هذا المصطلح من قِبل العالم السياسيّ الأرجنتينيّ غويلرمو أودونيل، وقد عبّر عنه خلال مقالةٍ نشرَها عام 1999م، وتتضمّن الديمقراطية التمثيلية أنّ أيّ شخص يستطيع الوصول إلى الانتخابات الرئاسيّة والفوز بها يحقّ له أن يُمارس سلطاته وفق قناعاته، وما يراه مناسباً دون وجود أيّ تقييدٍ على سلطاته.

10-الديمقراطية التداوليّة:

تهتمّ الديمقراطيّة التداوليّة Deliberative Democracy بمشاركة جميع أفراد المجتمع سواءً المواطنين، أو المقيمين فيه بصنع القرارات السياسية، والمشاركة في شؤون الحُكم، وهي ترى أن تلك القرارات يجب أن تقرّ بعد إجراء مناقشاتٍ منطقية ونزيهة بين جميع المواطنين، حيث تشجعهم على مناقشتها، واختبارها بشكلٍ ناقد، كما أنّها تهتم بعملية إيصال المعلومات لجميع مواطنين كي تكون متاحة لهم، وقابلة للنقاش، وتمتاز الديمقراطية التداوليّة بفعاليّتها بالوصول إلى أفكارٍ هادفةٍ، واستجابات، ونتائج غير متوقّعة من المواطنين، حيث تُحاول توجيه أسئلة تدفعهم للتفكير من أجل الحصول على نتائج ذات أهميّة.

11-الديمقراطية الرقمية: Numeric Democracy

يهتمّ هذا الشكل بالعالم الرقميّ، بحيث يستفاد من الوسائط الرقمية المختلفة عند ممارسة أشكال الديمقراطية المختلفة، سواءً تلك المتصلة بالإنترنت أو غير المتّصلة به.

12-الديمقراطية الدستورية:

Connotational Democracy هي نظام حكم قائم على السّلطات الشعبية، ويعدّ الدستور المسؤول عن كلّ ما يتعلق بالحكومة والسياسة كالسلطات الدستورية

13-الديمقراطية غير الدستورية: Non-Connotational Democracy

تُتيح الديمقراطية غير الدستورية للحكومة اتخاذ أيّ قرار دون رقابة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك البعض منها حقوق الأفراد دون تعرّضها للمساءلة أو العقاب، لكون هذا الشكل لا يخضع لأيّ قواعد دستوريةٍ تضبطه.

14-الديمقراطية الفدرالية: Federal Democracy

يتم تقسيم السلطات دستورياً بين الوحدات السياسية (المقاطعة أو الولاية) وسلطة الحُكم المركزيّة، حيث يُسمَح لكلٍ منهما فرض مجموعةٍ من القوانين والقرارات على المواطنين دون السماح للحكومة الوطنية التدخّل دون موافقتهم.

15-الديمقراطية الوحدوية: United Democracy

يتم إدارة السلطة الدستورية من قِبل حكومة مركزية واحدة، علماً أنّ الحكومة المركزية تضمّ مجموعةً من الأقسام الإدارية التي تُمارس القرارات والصلاحيّات الصادرة عن الحكومة المركزية فقط.

61-الديمقراطية الليبرالية: Liberal Democracy

تستند الديمقراطية الليبرالية على الأيدولوجيات الليبرالية الكلاسيكية التي تدعو إلى الحريات على المستويين الاقتصاديّ والمدنيّ ضمن مبادئ سيادة القانون، ويتمتّع الأفراد في ظلّ هذه الديمقراطية بالعديد من الحقوق، كالحق في المشاركة في

الأنشطة السياسيّة، والتصويت، والحق في التملُّك، وللديمقراطية الليبرالية أشكال عديدة، كالنّظام البرلماني، والملكية الدستورية أو الجمهورية، والنظام الرئاسيّ.

17-الديمقراطية الشمولية:

Totalitarian Democracyتمَّ تطوير الديمقراطية الشمولية من قِبل المؤرخ جاكوب تلمون، والذي يؤمن بأنّ الديمقراطية الشمولية تُتيح للحكومة فرض سيطرتها على جميع المواضيع المتعلقة بالمواطنين، دون إشراكهم أو الحصول على تأييدهم، وأيّ محاولة للاعتراض يتمّ مواجهتها، بحجة حفاظ الحكومة على المصلحة العامة.

رابعا: غموض مفهوم التنمية السياسية الديمقراطية:

مما لا شك فيه إذا أن مفهوم «التنمية السياسية» بصفة عامة، والتنمية السياسية الديمقراطية بصفة خاصة من المفاهيم السياسية الشديدة الغموض للأسباب التالية:

السبب الأول: لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، التطور السياسي، التقدم السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، والديموقراطية.

السبب الثاني: لأن مفهوم التنمية السياسية يضم عدد من المفاهيم الفرعية الغامضة بدورها، خاصة مفاهيم سياسية لها اهداف مختلفة، وإيديولوجيات وأخلاقيات وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق، ولا الى الملاحظة العلمية، مثل مفاهيم العدالة، المساواة، القدرة، التطور، والتحديث.

السبب الثالث، وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، وذلك لتعدد تعريفات التنمية السياسية من عالم أو كاتب أو مفكر سياسي لآخر، خاصة فيما يتعلق ما يتفرع عنها من مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية.

خامسا: اهم انتقادات نظريات التنمية السياسية الغربية:

وفقا للمنظور السياسي الغربي فإن من اهم مكونات التنمية السياسية تحقيق الأهداف التالية: الحرية، العدالة، المساواة، القدرة، الاستقرار، والشرعية. هذه المفاهيم المترددة بكثرة في تحديدات التنمية السياسية ليست دقيقة خاصة في واقع الحياة الإنسانية في أي مكان في العالم، إذ تنقصها المقاييس العلمية والموضوعية لأن دلالتها السياسية والاجتماعية، بل وحتى الاقتصادية تختلف باختلاف المجتمعات وثقافاتها المدنية والسياسية، وأيضا باختلاف نظرة الباحث أو المحلل السياسي أو الاجتماعي، وبالتالي فإنها غير قابلة للتقدير العلمي الدقيق في جميع الحالات بمقياس واحد.

1-الحرية: للحرية معاني كثيرة تضيق وتتسع من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى انطلاقا من الثقافات المدنية والسياسية التي يلعب الدين والمذهب دور كبير في تحديد الحريات، او في تحجيمها. والأسئلة التي لا بد من طرحها هي كالآتي: هل نعني بالحرية انها الحرية المطلقة؟ أم الحرية المقيدة؟ كيف يمكن أن نحدد مستوى ومستويات الحرية بصورة عامة، او بمنطق كلي؟ كيف يمكن دراستها خاصة من جوانبها الدينية والمذهبية؟ هل تطبيق الحرية الفردية هي الأهم؟ أم الحريات الجماعية؟ أين تقف حرية الفرد؟ وأين تقف حرية الجماعة؟

2-المساواة: لم يتمكن علماء السياسة من وضع مقياس دقيق للمساواة عند تطبيقها على النظام السياسي. إن مفهوم المساواة يثير الكثير من التساؤلات منها: ما معنى المساواة من جهة التنمية السياسية؟ مساواة في الحقوق أم في توزيع الدخل أم في إمكانيات القيام الفعلي بنشاطات سياسية أم في الكفاءة والجدارة أم في فرص صعود درجات السلم الاجتماعي؟ وما هي دلالة المساواة في مجتمع معين؟ ثم ماذا عن البعد الدولي للمساواة؟ هل هي مساواة بين المواطنين فقط أم مساواة بين جميع البشر، بين الشعوب والأمم أيضا؟ والعدوان على الأمم والشعوب، هل هو متفق مع المساواة أم مخالف لها؟ ومفهوم القدرة غامض كذلك.

أيضا السؤال ما معنى المساواة من جهة التنمية السياسية؟ هل نحاول دراسة المساواة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات للمواطنين؟، أم المساواة في توزيع الدخل في المجتمع؟ أم المساواة في إمكانيات المواطنين بالقيام الفعلي بنشاطات سياسية في الدولة؟، او المساواة بين المواطنين في الكفاءة الفردية، او الجماعية؟، أم المساواة فيما بينهم في الجدارة؟ أم في الفرص الوظيفية؟ أم المساواة في الصعود على درجات السلم الاجتماعي؟ وما هي دلالة المساواة في مجتمع معين؟ ثم ماذا عن البعد الدولي للمساواة؟ هل هي مساواة بين المواطنين فقط؟ أم مساواة بين جميع البشر؟، تحديدا ين الشعوب والأمم؟ ماذا أيضا عن المساواة في العدوان على الأمم والشعوب، هل هو متفق مع المساواة أم مخالف لها؟ أذ أن مفهوم القدرة من المفاهيم الغامضة التي يستحيل قياسها كميا.

3-مفهوم القدرة على كافة المستويات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، خاصة قدرات النظام السياسي، لا شك أن مفهوم القدرة مفهوم من المفاهيم المطاطية لمفهوم التنمية السياسية بعد أن أثبتنا عجز هذا المفهوم من مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، بل وحتى الاجتماعية. مفهوم القدرة إذا مفهوم واسع ومطاطي، مما يؤكد أنه ليس من المفاهيم العلمية التي يمكن قياسها. اذ أن المفهوم العلمي ينبغي أن يكون واضحا، دقيقا، ومحدد نسبيا ليتم التعرف على مكوناته واجزاءه بسهولة، أما المفهوم العلمي الغامض، فهو من المفاهيم الواسعة التي تضم فيها الكثير من المكونات التي يصعب تحديدها وتهريفها بدقة وقياسها.

لتأكيد ما أشرنا اليه سابقا من أن مفهوم القدرة من المفاهيم الضبابية والمطاطية لابد وأن نطرح التساؤلات التالية:

ما هي مثلا قدرة النظام الأمريكي او الروسي او الصيني في النزاعات الدولية؟ وما هي قدرة الأنظمة الاستبدادية في التعامل مع المعارضة؟ وهل المقصود قدرة النظام السياسي على إشباع حاجات المواطنين؟ أم قدرة النظام السياسي على التحكم

في مطالب واحتياجات المواطنين بالحيلولة دون تراكمها وتحولها إلى انقسامات اجتماعية سياسية واقتصادية تضاعف منت حدت الصراعات وبالتالي تهدد الأمن والاستقرار؟ وهل تعني القدرة قدرة النظام السياسي على إدماج مختلف الجماعات المتصارعة في عملية تسوية سياسية تعددية قائمة على المساواة والحوار لفض الخلافات سلميا ومنح مختلف الأطراف نصيبا معينا من السلطة لتحقيق مطالبها؟

4-مفهوم العدالة: العدالة مفهوم يعني عدم الانحياز في محاكمة أي إنسان لأي أمر انسان آخر، وهي رؤية إنسانية للمحيط الذي يعيش فيه كل فرد شرط أن ينظم هذه الرؤية قانون وضعي يشارك في صياغتها الكل بعيدا عن التحكم. والعدالة عكس الظلم والجور والتطرف، وأهداف العدالة الانصاف والمساواة والتوازن وعدم التعدي وحماية المصالح الفردية والعامة. والعدالة مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والأخلاق، والعقلانية، والقانون، والقانون الطبيعي والإنصاف. ونظريات العدالة لا تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع إلى آخر ولكن تطبيق مفاهيمها يختلف بين الدول والمجتمعات الإنسانية، وعند اختلاف المفاهيم لا يمكن أن تتواجد العدالة فالعدالة هي القوانين الطبيعية التي وجدت مع وجود الكون وتحقيقها فيما يتعلق بالبشر يرتبط بمدى ادراكهم وفهم للرسالات السماوية التي توضح ما أراد منهم خالقهم. فان العدالة سبب تعايش الفقير والثري في مجتمع واحد وهي حق يتمتع به الفقير والثري وليس بالضرورة لتحقيقها في المجتمع أن يطبق القوانين الموجودة في المحاكم لأنها من صنع البشر وتخدم مصالح الأقوى ومصلحة من يضعها.

والبعض يرى أن العدالة هي القانون الإلهي، اما القانون فهو من صنع البشر وقد ينسجم مع العدالة وقد لا ينسجم معها. وتعتبر العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالعدالة محور أساسي في الأخلاق وفي الحقوق وفي الفلسفة الاجتماعية وهي قاعدة تنطلق منها بحوث إيجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية. ومع ذلك قد نتساءل عن وجود أو عدم وجود العدالة الإنسانية، العدالة الاجتماعية؟ العدالة السياسية

والعدالة القانونية؟ من يحظى بها ومن تمنع عنه أو تحجب عنه لأي سبب من الأسباب خاصة من السلطات الحاكمة.

5- مفهوم الاستقرار: ولا شك أن مفهوم الاستقرار من المفاهيم الرئيسية التي يرغب بها الانسان ويسعى لتحقيقها، خاصة الاستقرار السياسي الذي يدفع للاستقرار الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. وهنا يتبادر الى الأذهان أيا من أنواع الاستقرار الثلاث هو الأهم لحياة الانسان؟ ولماذا؟ وكيف يتحقق؟

6-مفهوم الشرعية، ويهمنا هنا شرعية الحكم للأفراد المعنيين بحكم الدولة، وأيضا للمؤسسات الحاكمة المساعدة للحكام في تحقيق اهداف ومصالح الشعب. فمفهوم الشرعية أيضا مفهوم ضبابي ومطاط وغامض، فالبعض يرى بضرورة وجود شرعية دينية الهية، فيما يرى البعض الآخر ان تكون الشرعية للحكم بيد الشعب.

من ناحية يلاحظ أن متغيرات الحرية، العدالة، المساواة، القدرة، الاستقرار، والشرعية، ليست متلازمة مع بعضها البعض، ولا تتطلب تحقيق أيا منها لتحقيق الآخر، ولا يستلزم وجود بعضها وجود البعض الآخر منها بالضرورة، فالواقع السياسي لبعض الأنظمة السياسية يدل على أن الفوارق السياسية في نظام معين وفي نظام آخر قد تكون صارخة، وقدرته ضعيفة وعجزه عن تلبية احتياجات المواطنين كبيرة او حتى ضخمة، رغما عن ذلك يكون ذلك النظام نظاما مستقرا يحظى على قبول المواطنين ودعمهم ورضائهم أي نظاما شرعيا. وهناك أنظمة ذات قدرة لا بأس بها في المجال المادي، مستقرة وشرعية، لكنها استبدادية وقدرتها شبه معدومة في ميدان الحقوق والحريات.

عطفا على ذلك فإنه من الصعب التعميم على أنظمة الدول السياسية من منظومة سياسية احاديه مهما كانت ملائمة لشعوبها. كما وأن تحليل جميع متغيرات النظام السياسي وخصائصه لا يمكن تعميمها على الأنظمة السياسية الأخرى. اذ أن القدرة التحليلية والتفسيرية لتطبيق النظم الديمقراطية على العالم كله قدرة تحليلية ضعيفة، فالمفهوم الذي يدل على كل شيء، حتما لا يدل دلالة واضحة على أي شيء.

أيضا يجب الإشارة الى أن تقسيمات العالم السياسي ديفيد ابتر للأنظمة السياسية الموجودة في المنتظم الدولي في القرن العشرين، ليست تقسيمات دقيقة ولا يمكن التعميم منها، تحديدا تلك التي قسمها الى أربعة أنواع من الأنظمة السياسية:

1-أنظمة سياسية تعددية

2-أنظمة السياسية تقليدية

3-أنظمة سياسية تعبوية

4-انظمة سياسية عسكرية»

تبعا لذلك يعتبر هذه التقسيم من التقسمات السياسية التي تعكس رؤية سياسية للمنظرين الغربيين، بل ورؤية مثالية خاصة عندما قسم دافيد أبتر، Apter. D ،من وجهة نظره نماذج التنمية السياسية الحالية ، بل والمستقبلية إلى أربعة «نماذج مثالية»، وذلك من خلال النظر إلى خصائصها المعيارية والبنيوية، وهي كالتالي:

1-أنظمة سياسية ثيوقراطية

2-انظمة سياسية تعبوية

3-أنظمة المصالحة السياسية

4-الأنظمة السياسية البيروقراطية.

لا شك أن كل واحد من هذه النماذج السياسية يشير إلى خصائص الأنظمة السياسية التي يتعامل معها بحيث يجعلها «من ناحية «واسعة» وبالتالي غير كافية لتحليل جميع الأنظمة السياسية الملموسة التي يطبق عليها النموذج، ذلك أن كلا من هذه الفئات يضم عددا كبيرا من الأنظمة السياسية المختلفة فيما بينها من نواحي عديدة، على الرغم من اجتماعها في عدد من الخصائص المبررة لوضعها في إطار النموذج.

على سبيل المثال فإن فئة الأنظمة العسكرية تضم عشرات من الأنظمة السياسية العسكرية وجميعها على قدر كبير من الاختلافات فيما بينها، تبعا لذلك ينبغي لتحليلها أكثر من السمات التي سجلتها تصنيفات نماذج التنمية السياسية. أيضا فإن استخدام هذه التعاريف للتنمية السياسية على أنها «محصورة» في مجال واحد، الأمر الذي يجعلها غير قابلة للتعميم على الأنظمة السياسية الأخرى.

لا شك أيضا أن نظريات التنمية السياسية في حقل التنمية السياسية ظهرت من خلالها نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي «نظرية التحديث» ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على «نظريات التحول الديموقراطي» وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية «الديموقراطية أولا» ونظرية "الاختيار العقلاني». وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا. فيما يلي نلقي نظرة على كل من النظريات المذكورة.

أيضا تعتبر النظريات الغربية الديمقراطية في التنمية السياسية نظريات تفسر واقع الأنظمة السياسية الغربية بنظرة انحيازية واضحة، وتقترح لدول العالم الثالث اتجاها محددا للنموذج الغربي الديمقراطي، وتوحي لها بعمل سياسي واضح، ومنهج علمي وسياسي معين لتطوير أنظمتها السياسية بما يتفق مع مصالح الدول الغربية الديمقراطية وواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء ما ذكر، يمكن القول: بأنه يؤخذ على مختلف التعريفات الغربية السابقة للتنمية السياسية على أنها جميعا تتشارك في محاولة إسقاط التجربة الغربية كقالب

أو أنموذجاً يصلح للتطبيق على البلدان الأخرى وعلى بلدان العالم الثالث بصفة خاصة، وذلك بغية تحقيق تنميتها السياسية المرجوة، بغض النظر عن خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

سلبيات النظم السياسية الديمقراطية الغربية

بالرغم من مزايا النظام الديمقراطي التي ذكرنها سابقا بتوسع، إلّا أنّ هناك بعض المساوئ التي قد تنتج عند تطبيق الديمقراطية منها ما يلي:

1-يحتاج إصدار القرارات السياسية وتنفيذها في النظام الديمقراطيّ، وصياغة القوانين إلى وقتٍ طويلٍ مقارنةً مع الأنظمة السياسية التي تتّخذ القرارات وتنفّذها دون الحاجة للتّصويت.

2-يُمكن إضاعة الكثير من الأموال من أجل دعم الحملات الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية ولمرشحيها طوال عدة شهور أو سنة، ويزداد الأمر سوءاً فيما لو تولّي أفراد غير مسؤولين مراكز السلطة وبالتالي يساهمون في خسائر المال العام دون الاهتمام بمصلحة الدولة.

3-قد يلجأ بعض الأفراد المنتخبين سواء للسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية إلى ممارساتٍ غير أخلاقية وفاسدة (سياسية أو غير سياسية) من أجل الوصول إلى السلطة بغية تحقيق مصالحهم الشخصيّة دون الاهتمام بمصلحة المواطنين والدولة.

4-يركّز النّظام السياسي الديمقراطيّ على توفير عددٍ كبيرٍ من الخدمات للمواطنين أحيانا دون الاهتمام بجودتها، فضلاً عن أنّ توفير الخدمات العامة (ورما الخاصة) قد يتمّ بشكل غير عادل تحديدا بين الفقراء والأغنياء.

5-قد يتم انتخاب أفراد غير مسؤولين وغير قادرين على إدارة شؤون الحكومة في ظلّ الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة في دولهم، وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات

سياسية وغير سياسية (خاصة اقتصادية واجتماعية) غير سليمة، ومخالفة لمصلحة المواطنين والدولة.

6-قد يتم ممارسة أمور وافعال غير أخلاقية من قِبل المرشحين للحصول على نسب عالية من أصوات الناخبين، كإساءة استخدام المال للحصول على أصوات أكثر، أو استخدام القوة للتأثير على الشعب، خاصة قيام الكثير من الرشحين للانتخابات التنفيذية او التشريعية بتشويه صورة أحد المرشحين والأحزاب المنافسة.

7-عادة ما تحرص معظم جماعات الضغط والمصالح على السعي الى تحقيق أهدافها ومصالحها الفئوية على حساب الغالبية.

8-قد تهدر حقوق الأقليات من غير البيض في بعض الدول الديمقراطية نظرا لهيمنة العرقيات البيضاء على غيرها من العرقيات الإنسانية.

9-ان صوت المواطن الواحد لا يمكن أن يؤثر في نتائج الانتخابات أيا كانت تنفيذية أو تشريعية نظرا لهيمنة جماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية والنخب الاقتصادية على مجريات وتطورات، بل ونتائج العمليات السياسية.

التنمية السياسية في دول العالم النامية (العالم الثالث)

لا بد وأن نشير الى أن الثقافة الغربية كانت هي السابقة في تناول حقل التنمية السياسية بالتأصيل والنظم من خلال اسهامات مفكريها ومدارسها العلمية، لذلك نتعرض لمفهوم التنمية السياسية بمنظور غير غربي من قبل البعض من علماء السياسية في دول العالم الثالث النامية.

اذ أن التنمية السياسية بمنظور سياسي غير غربي هي «عمليات تطوير وتحديث المؤسسات السياسية في الدولة من خلال وضع أنظمة وقوانين ومعايير وظيفية مؤسساتية بغية تحقيق واهداف مصالح الدولة على المستويين الداخلي والخارجي

بحيث تسهم هذه المؤسسات في تطبيق الدستور والقوانين المتمخضة عنه بما يحقق المصالح العامة للشعب على كافة مستوياتهم الطبقية (هاشم، 2002).

تكمن مشكلة التنمية السياسية في عجز الكثير من دول العالم الثالث النامية عن تحديث مؤسساتها (او انشاء مؤسسات جديدة فاعلة) لخدمة المصالح العامة للشعوب، وبما يتلاءم مع متطلبات واحتياجات ومشاكل شعوبها في جميع نشاطات الحياة الإنسانية، والحفاظ على حرياتهم الفردية والجماعية وفقا للدستور والأنظمة والقوانين المتفرعة عنه. اذ معروف ان القضايا والمشاكل والتحديات والأزمات التي تواجه دول العالم الثالث منذ عهود الاستعمار القديم، وحتى عهد الاستعمار الحديث، على مستوى كل دولة (خاصة على مستوى معظم دول العالم العربي)، هي من المستجدات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية النامية التي عادة ما يكون لها تبعات وأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية بل وحتى نفسية.

لذلك لم تعد تلك القضايا الانسانية لمجتمعات معظم دول العالم الثالث حكرا على مجال دراسي علمي معين من مجالات العلوم الاجتماعية، وإنما باتت مهمة دراستها والبحث فيها لتحليلها، ومن ثم لمعالجتها تتطلب توظيف الأساليب والطرق التحليلية المختلفة (على كلى المستويين الكلي والجزئيMacro and Micro - levels of Analysis) ربما للعلوم الاجتماعية بكاملها. اذ لا شك إن معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وخصوصا القضايا المعنية بالتنمية السياسية) في مجتمعات دول العالم الثالث النامية أصبحت تتطلب ضرورة البحث والتقصي في عوامل ومسببات ظهورها على المستويين الداخلي والخارجي، وأيضا علاقاتها الوظيفية بالبيئة السياسية والاجتماعية وبالثقافة العامة السائدة لمعرفة مدى تأثرها بقوى التغير الناجمة عن عمليات الحراك الاجتماعي، وعن عمليات التطور والتحديث السياسي والاقتصادي التي تطبقها الدول النامية في مجتمعاتها، وأخيرا عن دور تلك السياسات التنموية في تنمية المجتمع خصوصا في مجالي التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية للأجيال ودورها في تحقيق التنمية القومية الشاملة التي تحافظ على الاستقرار القومي

وهناك العديد من الأساليب التحكمية والسلطوية التي مورست ضد دول العالم الثالث منها الضغوط الاقتصادية، والهيمنة على نشاطاتها السياسية والتنموية التي ساهمت في رفع مديوناتها الخارجية تحديدا الشروط التعسفية من قبل صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي. فالاستعمار الغربي القديم للغالبية العظمى من دول العالم الثالث النامية استنزف ثرواتها الطبيعية لصالح دوله وشعوبه مما تسبب في ضعف قدراتها المادية لتحقيق التنمية القومية الشاملة. أما الاستعمار الغربي الحديث لدول العالم الثالث النامية فركز على أن يحكم دولها وشعوبها أنظمة سياسية تابعة له أو عميلة لمصالحه وأهدافه الاستراتيجية الأمر الذي يضمن استمرارية حصوله على الدول النامية بأرخص الأسعار، وأيضا لتستمر كدول مستهلكة لخدماته ومنتجاته الصناعية والتقنية.

ولذلك كانت غالبية عمليات التنمية الشاملة في دول العالم الثالث تركز على تنمية اقتصادية ونوعا ما دون أدنى محاولة لتحقيق تنمية سياسية فاعلة بمقدورها تبني السياسات التي من شأنها الغاء حالة التبعية السياسية والاقتصادية والصناعية والتقنية لدول العالم المتقدمة صناعيا وتقنيا. لذلك فشلت عمليات التنمية القومية الشاملة لأنها تشكلت في هيئة تنمية جزئية، بل وتنمية مشوهة ناقصة التكامل في الجوانب السياسية والصناعية والتقنية، مما جعلها غير قادرة على اللحاق بالدول المتقدمة.

صحيح حسب ما يقال أو يدعي البعض أن الفساد بكافة مستوياته وأشكاله وأنواعه يعتبر العائق الرئيسي لتحقيق دول العالم الثالث النامية للتنمية السياسية والقومية الشاملة، بيد أن الحقيقة تؤكد أن ذلك الفساد المستشري في تلك الدول ما كان ليحدث لو أن شعوبها هي التي اختارت قياداتها السياسية بإرادتها، وانما فرضت عليها تلك القيادات بالقوة لتحقيق مصالح الدول الغربية المتقدمة. ان التنمية عملية إحلاليه جزئية أو كلية (او الاثنين معا) لها منطلقات فكرية ومادية يتم تطبيقها بشكل كلي في البنية التحتية وفي البنية الفوقية بمسارين متوازيين لا بد وأن يتحقق كلا منهما كلية، والا كان ناتج التنمية التشوه الجزئي وربما الكلي.

التنمية السياسية في الثقافة العربية والإسلامية

أما فيما يتعلق بمفهوم التنمية السياسية في الثقافة العربية والإسلامية، فقد وجد في التراث العربي الإسلامي آثار دلت على أن هذا الحقل من العلم السياسي كان له حضور في البعض من المفكرين والباحثين السياسيين العرب والمسلمين. لذلك سنستعرض لأهم الاسهامات العربية الإسلامية كل على حدا لمحاولة تجاوز صعوبات تعريف المفهوم.

الذي نود التأكيد عليه وتوضيحه أن نشأة العلوم الاجتماعية (خاصة علم السياسية) المعاصرة في العالم الغربي تختلف كثيراً عن نشأة العلوم الاجتماعية التي تتعامل مع الدول والبشر في الحضارة العربية والإسلامية، ففي الأخيرة كانت العلوم والأفكار تتمحور حول النص القرآني والسنة النبوية، وسواء كانت تلك العلوم منبثقة عنه (النص والسنة)، أو من دائرة حوله أو خادمة له، فإنها في جميع الأحوال مركزها عالم الأفكار

أولا: التنمية السياسية في الفكر الإسلامي القديم:

منذ القرن الرابع الهجري (10القرن العاشر الميلادي) بدأت التنظيرات السياسية للتنمية السياسية في التاريخ العربي الإسلامي نذكر منها على سبيل المثال، المساهمات التالية:

1-مساهمة «أبو الحسن الماوردي» (346- 450ه/ 972- 1058م) التي تمثلت في تحديده ستة ركائز أساسية لإصلاح المجتمع من خلال قوله: « اعلم أن ما به تصلح الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرعت عنها، وهي: دين متبع، سلطان قاهر، عدل شامل، أمن عام، خصب دائم، وأمل فسيح». والمعني بالسلطان القاهر في مساهمة الماوردي الحكومة المركزية القوية، أو ما يعرف بهيبة الدولة، وقد حدد لها وظائفها بالتفصيل، كما حدد وظائف العدل الشامل من خلال دعوته للألفة وحثه على الطاعة واعمار البلاد وتنمية الأموال، ويؤكد «الماوردي» أيضاً على أن انكار العدالة وانتشار الظلم مؤذن

بخراب الديار، أما الأمن العام فهو ما يقابل وظيفة الدولة في حفظ الأمن وفرض القانون في العصر الحديث.

2-مساهمة «أبو حامد الغزالي» (450- 505ه/ 1058- 1111م)، كانت من الإسهامات الجيدة التي تعكس وضع النموذج الإسلامي في الممارسة وفي التنمية السياسيتين، وذلك من خلال حديثه عن العلاقة بين العلماء وبين التقدم والاستقرار، ويقصد بالعلماء هنا أهل التخصص والدراية في المجال، أو التكنوقراط بتعبير اليوم، وهؤلاء هم الصفوة التي يقع على عاتقها محاربة الفساد والاستمرار في دعم تنمية المجتمع، وعليهم كذلك واجب تقديم النُصح للنظام السياسي وهم أيضاً المسؤولون عن تنظيم المعارضة السياسية.

3-أما العالم المسلم ابن خلدون، (732- 808ه. 1332- 1406م)، فقد وضع الشروط الضرورية الممكنة لبداية عملية التنمية السياسية، فرأى أن من أهم تلك الشروط وجود حكومة عادلة ذات سيادة، وقوانين مرعية تمنع الظلم وتحفظ للمواطنين حقوقهم وتفسح المجال لآمالهم.

بل وتحدث ابن خلدون أيضاً عن وسائل تحقيق تلك التنمية السياسية، حيث يؤكد على أن الزراعة والتجارة والصناعة تمثل أوجه المعاش الطبيعية وأن المجتمعات تزاول الزراعة أولاً، فإذا تقدمت نسبياً أضافت اليها التجارة، فإذا ارتقى عمرانها جمعت اليها النشاط الصناعي الذي يتطور بشكل تدريجي بمرور الزمن. كما رأى ابن خلدون كذلك بأن للدولة دور كبير في تحقيق عملية التنمية والتقدم، يتمثل في إزالة العقبات أمام نشاط الأفراد وتمهيد كافة السبل لهم لتحقيق العمران.

إذا فقد كانت كتابات «ابن خلدون» نقلة نوعية في مجال التنظيم السياسي الإسلامي، لكن في الحقيقة لم تظهر بعد ذلك أية اسهامات ذات قيمة منذ القرن الـــعاشر الميلادي في هذا المجال، واستمر هذا الحال حتى القرن الـــعشرين الميلادي بعد أن أصبحت قضية التنمية السياسية (كمجال سياسي من خلال أبحاث

علمية) تدرس ضمن فروع علم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي. ومن الواضح أن تعريفات التنمية السياسية سواء في العصر الإسلامي للماوردي، الغزالي، وابن خلدون، السابق الإشارة اليها ركزت دراساتها على مفاهيم نابعة من الثقافة الإسلامية والعربية خاصة مفهوم الحكم والحكام، ومفهوم العدالة، ومفهوم الأمن.

ثانيا: التنمية السياسية في الفكر العربي الحديث:

أيضا فقد ظهرت العديد من الكتابات والأبحاث لباحثين عرب في النصف الثاني من القرن الـعشرين الماضي كمحاولات علمية جادة في سبيل إيجاد فكر عربي إسلامي سياسي بديل لنظريات التنمية السياسية الغربية، وكان من أبرزها اسهامات كل من:

1-الدكتور «السيد عبد الحليم الزيات» الذي قدم تعريفاً للتنمية السياسية على أنها عبارة عن «عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين وتعكس مصالحها، مما يفسح المجال رحباً أمام توفير أوضاع مناسبة لإرساء قواعد النظام العام وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي السياسي بوجه عام».

2-من جانب آخر أضاف الدكتور «أحمد وهبان» تعريفاً آخر للتنمية السياسية ربما أكثر تحديداً، فقال أن التنمية السياسية: «عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة

فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وممارسة تداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة فيما بينهما».

3-أما الكاتب والباحث المصري جلال أمين فقد درس العلاقة بين الطبقات الاجتماعية وبين الحكومة من خلال تنمية سياسية تقليدية، حيث تناول ان من أهم مسببات إعاقة التنمية في بعض الدول العربية وجود الفساد المستشري، وأكد أن الدولة تقدمت بشكل قانوني لكنها لم تتطور بنفس الدرجة بالمعنى السوسيولوجي.17

4-وعرف د. عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية على أنها «شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليه.

بالنظر إلى ما سبق من تعريفات بعض الباحثين العرب في العصر الحديث في تعريفهم لمفهوم التنمية السياسية، يتضح أنها لا تخرج عن واحد من الاتجاهين الآتيين:

1-إهمال قضية ضبط التعريف نهائياً، على اعتبار أن المفهوم ليس بحاجة إلى تعريف أو أن الكاتب قد تبنى المفهوم الشائع لهذا المفهوم في الكتابات الغربية.

2-فقط مجرد نقل التعريفات الغربية للمفهوم، دون انتقادها على أساس أن قبول المفهوم يعني الموافقة على مضمونه ومحتواها.

عطفا على ذلك يؤخذ على النظرة السياسية العربية للتنمية السياسية، بأنها لم تهتم بالشكل المطلوب بقضية تحديد المفهوم، وتعريفه، وتوضيح أبعاده، استناداً

17 جلال أمين، ماذا حدث للثورة المصرية؟، دار الشروق، 2012م، ص 32

إلى أن المفهوم أصبح بديهياً ومسلماً به وليس بحاجة إلى ضبط أو تعريف، مما أدى إلى اختلاط المعنى العلمي لمفهوم التنمية السياسية بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام، فقد أصبح يطلق على أي شيء كمفهوم ذي بريق دون فهم لمحتواه وأبعاده، بل إن البعض يوسع من إطار هذا المفهوم بحيث يجعله مفهوماً عاماً مفتوحاً لكل ما يمكن أن تبادر إلى الأذهان عندما يتم التفكير في كيفية جعل المجتمع أكثر ثراءً واستحقاقاً للحياة وتطوراً .

ونضيف أيضا ان تعريفات كل من: عبد الحليم الزيات، احمد دهوان، جلال أمين، فلا تخرج عن سياقات التعريفات الغربية وان حاولوا أن يصبغونها بصبغة عربية، لكن جميعها تتضمن معظم متطلبات التنمية السياسية وطرق ووسائل تحقيقها انطلاقا من الفكر السياسي الغربي.

في محاولة لتفادي الانخراط في أي من الاتجاهين السابقين، وعن سياقات التعريفات الغربية، يعرف المؤلف التنمية السياسية على أنها «عملية متصلة تتكون من مجموعة من المتغيرات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تتخذها الدولة من خلال نظامها السياسي وفقا لعملية تشارك متواصل مع بيئتها الاجتماعية من خلال تغذية عكسية متبادلة بين النظامين السياسي والاجتماعي، حيث تحرص الدولة على تطوير قدراتها الاقتصادية وتوفير الطاقات البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد عمليات الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن والاستقرار بشكل مطرد أو متصل (18)

محصلة القول: أن تراث السياسي العربي في العصر الحديث حتى منتصف الثمانينات من القرن الـعشرين الماضي في مجال دراسة التنمية السياسية هو تراث متواضع نسبياً، بيد أن الاهتمام بهذا المجال الحيوي بات يأخذ منحا تصاعديا شيئاً فشيئاً خاصة بعد أن غدت التنمية السياسية جانب أساسي من مجال السياسات المقارنة

18 وحيد هاشم، مذكرات غير منشورة في التنمية السياسية، ص. 27

في علم السياسة، وضمن علم الاجتماع السياسي في أغلب الجامعات العربية.

أهمية التنمية السياسية للدول العربية:

لا شك أن التنمية السياسية للمؤسسات السياسية في الدول العربية باتت حاجة ملحة ومطلوبة لتحقيق الامن والاستقرار في الدول العربية ولصناعة القرارات السياسية الفاعلة الرشيدة التي تخدم مصالح المواطنين. بل أن التنمية السياسية بصفة عامة انطلاقا من الثقافات المدنية والسياسية لدول وشعوب العالم العربي أصبحت ضرورة حتمية، فجميع مؤسسات وأجهزة الدول العربية لا بد وأن تخضع لعوامل التغير المتوازن لمواكبة تلك المتغيرات، سواء كانت متغيرات حديثة، متغيرات متقلبة، متغيرات مفاجئة، وتلك المتغيرات التي لا يمكن توقعها. ونود أن نشير أيضا الى ان التنمية السياسية باتت ضرورة حتى لتلك الدول الغربية التي تتسم بمؤسسات وأجهزة سياسية متطورة في ظل المتغيرات السريعة التي تحدث في العالم بشكل متواصل، بل ومتسارع، خاصة في مكونات المنتظم الدولي).

مشاكل التنمية السياسية في معظم دول العالم الثالث النامية

إن معظم دول العالم الثالث التي أطلقت سياسات التنمية السياسية، وسياسات التطوير التنموية

والتحديث الاجتماعية (كرفع مستوى التعليم) بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة واجهت (ولا زال البعض منها يواجه في الزمن الراهن) مشاكل وتحديات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية (خصوصا ما يتعلق منها بالشرعية السياسية للحكم، والاستقرار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي).

في هذا الشأن تحدث ما يكل هدسون في كتابه السياسات العربية البحث عن الشرعية ما أطلق عليه مسمى «أحجية الحاكم» The King's Dilemma متمثلة في ان رفع النظام السياسي ممثلة في الحكام مستويات الوعي الإنساني من خلال

تفشي التعليم دائما ما تفضي الى مطالبة بعض الجماعات خاصة افراد من الطبقات الوسطى بالمشاركة السياسية في الحكم، وهو أمر يرفضه الحاكم مما يؤدي الى حدوث عدم الاستقرار السياسي.

أيضا كنتيجة لما حدث في مجتمعات الدول العربية من تغيرات كمية ونوعية في عمليات التنمية الوطنية الغير متكاملة (نظرا لأنها ركزت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقط) في بعض من مجالات الحياة الإنسانية، ونظرا لأن تلك التغيرات لم يواكبها تغيرات مماثلة في بناء المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب متطلبات المشاركة السياسية من جهة، ومن الجهة الأخرى لفشل البعض منها في عمليات التنشئة الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة للأجيال الشابة لكي تتمكن من استيعاب تلك التغيرات والمتغيرات، فقد تسهو تلك المتغيرات في تحقيق عدم الاستقرار السياسي.

فسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول العربية لعبت دور كبير في إحداث تغيرات اجتماعية شبة شاملة (سواء في قيم وأخلاقيات ومبادئ ومفاهيم الأجيال الشابة، او في سلوكياتهم وعاداتهم وتطلعاتهم الانسانية)، لكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية سياسية في الانظمة السياسية ومؤسساتها التي بمقدورها ان تواكب تلك التغيرات واستيعابها، اذ إن التغيرات الاجتماعية التي نجمت عن التنمية الاقتصادية، أدت إلى تغيرات جوهرية في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فقط.

اذا فإن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول العربية لم يواكبها كما أو نوعا تغيرات مماثلة في المؤسسات السياسية ولا حتى في آليات المؤسسات الاقتصادية سواء من حيث رفع مستوى دخل الفرد، أو في تنمية الرفاهية الاجتماعية، أو من حيث وفرة الفرص الوظيفية المتاحة للعمل، وبالطبع وفي تحقيق مطالب المشاركة السياسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ووظيفية عميقة يتمركز محورها حول كبر حجم التوقعات الفردية ـ والجماعية في

مقابل انحسار الفرص الفردية والجماعية الوظيفية المتاحة لهم، خاصة ما يمكن إنجازه أو تحقيقه على مستوى طموحات الفرد والجماعة، وعلى مستوى الحريات الفردية والجماعية.

من الملاحظ ان التغيرات التي تحققت في دول العالم الغربي سواء التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية صاحبها تغيرات سياسية واقتصادية استيعابية. بمعنى أن التنمية القومية في العالم الغربي كانت تنمية متكاملة الجوانب وشاملة خصوصا فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية على المستويين المؤسساتي والسلوكي. اذ لا مجال للشك في أن التغيرات الاقتصادية عادة ما تؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية مماثلة والعكس أيضا صحيح، بمعنى أن التغيرات الاجتماعية عادة ما تؤدي بدورها إلى تغيرات اقتصادية مماثلة أيضا. في ذات الوقت كلا من المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي يتطلب كل منهما تغيرات سياسية مؤسساتية استيعابية.

إلا أن تلك القاعدة لم تطبق وبالتي لم تتحقق في معظم دول العالم النامي عامة والعالم العربي خاصة وذلك للأسباب التالية:

1-بسبب المرحلة المتأخرة زمنيا في عمليات التنمية والتطور الوطنية،

2-أو بفعل تدخلات القوى الخارجية (الاستعمار القديم، والاستعمار الحديث)

3-أو لوجود عوائق وعقبات سياسية (انظمة سياسية مطلقة، أو سلطوية او شبه سلطوية)، حضارية وثقافية وعقائدية،

4-أو لوجود تناقضات بين المفاهيم السياسية والاقتصادية والعقائدية مع السلوكيات الاجتماعية.

النتيجة التي نلمسها في معظم الدول العالم الثالث (خاصة معظم الدول العربية)، هي عدم قدرة المؤسسات السياسية ولا المؤسسات الاقتصادية على مواجهة قوى التغير الاجتماعي بفاعلية واحتوائها بإيجابية، بل وعدم قدرتها على تحقيق أدنى

مستوى من مستويات المرونة في التعامل مع قوى التغير الاجتماعية والاقتصادية، سواء عن طريق توسيع نطاق ودائرة المشاركة السياسية والاقتصادية، أو بتطوير تلك المؤسسات لمواجهة ارتفاع الاحتياجات والمطالب الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي وربما السياسي (بل وحتى ظهور الإرهاب وانتشاره). هذه المؤثرات تعتبر بداية طبيعية لظهور أزمة الشرعية السياسية والاقتصادية التي يتسبب كل منها في ظهور عدم الاستقرار القومي.

ونلخص ما سبق بالقول ان إطلاق سياسات التطوير والتحديث الهادفة إلى تحقيق التنمية القومية الشاملة عادة ما يصاحبها تغيرات اجتماعية كميه (ارتفاع أعداد السكان وارتفاع المطالب وزيادة الاحتياجات والرغبات والطموحات الفردية والجماعية)، وتغيرات اجتماعية نوعية (في السلوك الاجتماعي، في القيم والأخلاقيات والمبادئ الاجتماعية، وفي نوعية الحياة الاجتماعية. الإضافة إلى ذلك تكمن المشكلة في غياب المشاركة العلمية الأكاديمية بين العلوم الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى بين العلوم الاجتماعية وبين مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية، سواء في شكل بحوث علمية مشتركة تعني بتطبيق منظور شامل عن الحياة الإنسانية وتفاعلاتها مع البيئة والمؤسسات القومية بجوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية.

ايضا تكمن مشكلة معظم دول العالم الثالث عامة ومعظم الدول العربية خاصة في عدم قدرة الدول على اشباع متطلبات واحتياجات شعوبها السياسية والاقتصادية، وفشلها في الوفاء بمتطلبات التنمية القومية الشاملة خاصة ما يتعلق منها بتنمية الإنسان المتعلم الذي بمقدوره المشاركة كمحور رئيسي من محاور التنمية الشاملة. ونتعرض في الصفحات التالي للدول التي تلعبه بعض من المؤسسات السياسية في تحقيق التنمية السياسة.

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية

الحزب السياسي تنظيم سياسي اجتماعي واقتصادي دائم قائم على اهداف ومبادئ مشتركة لمجموعة من الافراد والجماعات لديها اجندة سياسية واقتصادية واجتماعية هدفها الوصول الى السلطة او المشاركة فيها، او معارضة السلطة، وعادة خاصة في السلطات التنفيذية والتشريعية (هدف التحزب السياسي إذا الوصول إلى الحكم).

أولا: أنواع الأحزاب السياسية منها:

1-الاحزاب العقدية السياسية،

2-الأحزاب الاقتصادية البيئية

3-الأحزاب الطبقية،

4-الأحزاب الجغرافية،

5-الأحزاب ذات الهوية الوطنية او القومية،

6-الأحزاب ذات الهوية الدينية.

هناك دول فيها حزب واحد كالدول الشيوعية والاشتراكية، ودول بحزبين فقط كالولايات المتحدة الامريكية، ودول بأحزاب متعددة كفرنسا وايطاليا ومعظم الدول الاوروبية. وتسهم الأحزاب السياسية في تنمية مجتمعاتها من خلال ما تمارسه عندما تتولى السلطة في الدولة من تبني سياسات عامة تخدم مصالح الدولة انطلاقا من أجندتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يمكن القول إن الحزب السياسي لا يمثل الا طيفا واحدا أو ربما طيفين من أطياف المجتمع وفقا لمفهوم الأغلبية الأقلية، الذي قد لا يحقق أهداف الأقليات الأخرى المكونة لتسيج مجتمع الدولة.

وتتكون الأحزاب السياسية انطلاقا من عقيدة سياسية اقتصادية اجتماعية، بل وحتى دينية، فهناك أحزاب يمينية، وأخرى يسارية، أحزاب محافظة، وأخرى

متخصصة كحزب العمال في بريطانيا، وهناك أيضا أحزاب بيئية تدافع عن البيئة كحزب الخضر في المانيا.

دور الإرادة في التنمية السياسية: Power and well

لمفهوم القوة في السياسة أهمية أساسية لفهم وتحليل أي نشاط من نشطات الجماعات الإنسانية، أو نشطات الدولة. فالسياسة في معظم الأحيان ينظر إليها على أنها ظاهرة القوة. ويرى آخرون أنها ظاهرة السلطة، فيما يرى البعض انها ظاهرة الدولة. وعرفت القوة بأنها «القدرة على فعل الشيء « (19).

أما مفهوم الإرادة، فيعني تصميم واعي للقيادة السياسية على تبني استراتيجيات سياسية مصيرية وغيرها من السياسات التي تخدم مصالح الشعب، وتمتلك القيادة السياسية لأداء فاعل، أو عمل ومنجزات عظيمة، أو اتخاذ مسلك معين، أو تبني قرارات حاسمة، لتحقيق اهداف الدولة ومصالحها الداخلية والخارجية.

ويعرف المؤلف القوة الحقيقة بأنها «القدرة على فعل الشيء مصحوبة بالإرادة «(20)، اذ يستحيل أن توجد قوة دون أن توجد إرادة لاستخدامها، تفعيلها، تطبيقها، والعمل بها.

وتمثل القوة والإرادة المركز الرئيسي المحرك لحركة السياسة على مستوى الدولة الداخلية، بل وحتى على مستويات سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى في المنتظم الدولي، فسياسة الدولة الداخلية تؤهلها للعب دور أساسي في عملية تشكيل وتكوين ومن ثم إنشاء الدولة القومية وضمان بقاءها واستمراريتها.

ولكون الحياة السياسية للدولة تقوم على الاقناع أو الإكراه (او الاثنين معا، وكلاهما مظهر من مظاهر قوة الدولة وسلطاتها الحديثة)، فبدون استخدام القوة المباشرة أو غير المباشرة للدولة على كل من يسكن في اقليمها، او يفد اليها بأي

19 - ماكيفر وبيج، المجتمع، ترجمة د. على عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة الجزء الأول 1975م، ص 391
20 - تعريف د. وحيد هاشم.

شكل من الأشكال (كالزيارة والسياحة) لا يمكن تطبيق القوانين ولا فرض النظام على الجميع دون استثناء، ولا إحقاق الحق بين افراد المجتمع.

اذ لا شك أن غياب استخدام القوة المباشرة أو القوة الغير مباشرة ضد من المواطنين او السكان او غيرهم ممن يسكنون في إقليم الدولة في حال مخالفة أبا منهم لقوانين وأنظمة الدولة، فذلك يعد من المؤشرات السلبية (مؤشرات الضعف) التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي واهتزاز مقومات ومتطلبات الأمن القومي للدولة.

دور السلطة السياسية في التنمية السياسية

يرتبط مفهوم السلطة السياسية (والسلطة السياسية هي اعلى مستويات السلطة) ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة والارادة، إذ أن السلطة عادة ما تولد القوة (ومن المفترض الإرادة)، وقد ترتبط السلطة بمنصب ما، أو بمركز وظيفي معين يتطلب من الإنسان الذي تبوأ ذلك المقعد استخدام القوة أو السلطة المستمدة من ذلك المركز، كالشرطي أو رجل الأمن. وللسلطة السياسية التي تمتلكها الدولة دور رئيسي فعال في تحقيق التنمية القومية الشاملة عامة، والتنمية السياسية خاصة، حيث عرف العالم السياسي «روبرت داهل» السلطة على أنها «القدرة على السيطرة وتوجيه سلوك الآخرين21».

من جانب آخر، السلطة كما عرفها ماكيفر وبيج هي «عنوان الاحترام للنظام أو الوظيفة أو الطبقة الاجتماعية»(22) تفرعاً عن ذلك، فان السلطة موجودة في جميع النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكافة مجالات الحياة الإنسانية، وهي مهمة من أجل تنظيم الحياة الانسانية بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما وتحرص على توجيهها الوجهة الصحيحة التي تحقق الأهداف والمصالح العامة.

---

21 مرجع سابق، داهل، ص. 34

22 - انظر: مرجع سابق، ماكيفر وبيج، ص397

Robert Dahl, Who Governs, New Hover, 1961, p. 32-13

أذا فإن سلطة الدولة هي السلطة السياسية العليا على جميع من يقطن في اقليمها وعلى ثرواتها الطبيعية، ولا تنازعها فيها أي سلطة، وهي السلطة التي تعكس ارادة ومصلحة الشعب.

تنقسم السلطة من الناحية المؤسساتية الوظيفية إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1-السلطة التشريعية ويختص بها المشرعون في مختلف انواع وإشكال الأنظمة السياسية

2-السلطة التنفيذية وتختص بها حكومات الدول

3-السلطة القضائية وتختص بها المحاكم العليا في الدول.

لا شك أن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الشرعية السياسية والاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات سياسية فاعلة تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي، وتداول السلطة سلميا، وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع. تبعا لذلك فإن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب السياسية التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما تقاس بفعالية النظام السياسي للدولة من خلال قدرة الحكام في الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتحقيق العدالة للجميع دون استثناء، ودورهم في تحقيق رفاهية الشعب عبر توزيع الثروة على الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة إفراد المجتمع دون تمييز.

نظريات النخبة أو الصفوة

كلمة النخبة، كلمة مفردة، جمعها كلمة النخب، وتعني كلمة الخلاصة في اللغة العربية، وتعد نظرية النخبة أو الصفوة من ضمن النظريات السياسية والاجتماعية الهامة التي تحلل وتشرح خلفية الحكام والسياسيين وآليات تفاعلهم مع الشعوب. وتتكون النخبة من مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على موارد مالية

ضخمة، وعلى سلطة وقوة سياسية مؤثرة في المجتمع، وبشكل عام، فالنخبة تعني مجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بقدرات سياسية مميزة، وامكانيات اقتصادية ضخمة أكثر من قدرات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وتعبر كلمة النخبة عن طبقة سياسية واقتصادية معينة، أو شريحة سياسية واقتصادية (وربما أيضا اجتماعية خاصة الصفوة الدينية) منتقاة من طبقات مجتمع الدولة تمارس السلطة وتتحكم في كل ما يتعلق بشؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

النخبة السياسية:

تتكون النخبة السياسية من رجال السياسة الضالعين في العملية السياسية سواء كانوا يمارسون السلطة عن طريق الانتخابات العامة، أو من دون انتخابات عامة، على سبيل المثال في الأنظمة السياسية التي لا توجد فيها انتخابات عامة، وأيضا في العصر الراهن أصبح التكنوقراطيون يمارسون السلطة من خلال التفويض الذي يحظون به من السياسيين أيا كانوا منتخبين أو معينين.

وتعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم السياسية وأيضا علم الاقتصاد وعلم الاجتماع السياسي، ولأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة جميعها تتميز بوجود أقلية ثلاث أنواع من النخب او الصفوة:

1-نخب سياسية واقتصادية حاكمة

2-نخب سياسية حاكمة

3-نخب عسكرية حاكمة

وجميع أنواع النخب تلك محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، وبيدها مقاليد الأمور، فيما توجد أغلبية شعبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام. والنخبة السياسية والاقتصادية تقوم بممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية او اقتصادية تجعل منهم طبقة حاكمة ليست

بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار السلطة والمناصب السياسية.

ولقد أسهم المفكر الشيوعي كارل ماركس، والمفكر الأمريكي ماكس فيبر في تأسيس علم السياسة وأيضا علم الاجتماع السياسي من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية وصلة ذلك بالمجتمع. إلا أن تطور نظرية النخبة يعتبر انتقاد للنظرية الاشتراكية، فضلا عن النظريات الديمقراطية، لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية لكلا النظريتين، وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقا من حقيقة القلة الحاكمة والأغلبية المحكومة.

من رواد نظرية النخبة العالم باريتو، وهو يرى أن النخبة هم أولئك الاشخاص الذين يتفوقون علميا وفكريا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا في مجالات عملهم في (مجالات الحياة)، ومن ثم ينتقل باريتو إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة السلطة.

من جانب آخر، يضيف العالم موسكا على تعريف باريتو برأيه الذي يميل الى الشيوعية إلى قوله «إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة هو قوة تنظيم الطبقة الحاكمة التي تتمتع بوجود دوافع واهداف ومصالح معينة تسعى لتحقيقها في مواجهة مصالح أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحكام على موافقة ورضى الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية النخبة السياسية الديمقراطية، وهو عكس ما انتهى إليه باريتو.

كما وساهم العالم ميشال روبرتو في تعريفه للنخبة السياسية من خلال «واقع عمل الأحزاب السياسية إذ أن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من الحزب السياسي إلى الدولة»، ويرى أن «إنشاء الديمقراطية للأحزاب السياسية لا بد وأن تتحول بمرور الزمن الى تنظيمات تخضع إلى حكم قلة من الأفراد السياسيين، الاقتصاديين، والاجتماعيين. السبب في رأيه «أن التنظيم يحتاج إلى

أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها المتميز في مركز اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهو ما يسمى بالأقلية التي لم يلتفت إليها كارل ماركس في دراساته السياسية.

أما العالم رايت ميلز فمن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، ووجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا وهي: المؤسسة العسكرية، والمؤسسة السياسية، والشركات الكبرى خاصة تلك العابرة للقارات، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

وأخيرا وجد العالم السياسي روبرت داهل من دراسات علمية كمية «أن من يحكم مدينة نيو هيفين، وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية هما النخبتين السياسية والاقتصادية.

النخب الاقتصادية:

النخب الاقتصادية مصطلح يشير الى دور معظم رجال المال والأعمال المساهمة في عمليات صناعة القرارات وتنفيذها، بل وحتى المشاركة في الحكم من خلال تنظيماتها ومؤسساتها وشركاتها المالية ودورها المادي في الأحزاب السياسية من خلال تبرعاتهم في حملات السياسيين الانتخابية. وفي جميع الدول الديمقراطية تلعب النخب الاقتصادية دور كبير مؤثر في اختيار جميع أعضاء الحكومات من خلال تبرعاتها المادية، وأيضا بواسطة ما تمتلكه من منظمات مالية وتجارية، ومن جماعات الضغط والمصالح التي تمارس ضغوطها على صناع القرارات السياسية في كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ومن خلال دراسات العالم السياسي روبرت داهل، وجد أن من يحكمون كل من مدينة «نيو هيفين»، بل وامريكا، هي النخب الاقتصادية المتحالفة مع النخب السياسية خاصة مع الأحزاب السياسية التي تنتج الافراد المتنافسين على السلطة سواء في السلطة التشريعية (الكونجرس الأمريكي) بل وفي السلطة التنفيذية.

النخب الاجتماعية:

غالباً ما يقصد بالنخبة الاجتماعية الطبقة العليا من المجتمع ذات الاهتمامات الاجتماعية الأعلى في مجتمعاتهم سواء من قادة الرأي العام، رجال الدين، زعامات الطوائف، شيوخ القبائل، اللذين يؤثرون في سياسات وتوجهات الشعوب وبالتالي في سياسات الدولة لكونهم يشكلون اتجاهات الرأي العام وتوجهات المجتمع.

النخب الدينية:

استخدم مصطلح النخبة الدينية من قبل مجموعات دينية كثيرة داخل المجتمعات الإنسانية، خاصة في مجتمعات الدول التقليدية، وتتمثل في القادة الدينيون، ووجهاء الطوائف الدينية، وعلماء اللاهوت، وعلماء الشريعة والعقيدة الاسلامية، وكل من يشكلون مراجع دينية الذين أصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم بهم روابط دينية؛ فمثلاً: يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين نخبة النخبة الدينية دون منازع.

الثقافة المدنية والثقافة السياسية

الثقافة المدنية وتتمخض عنها الثقافة السياسية، هي ثقافة تتميز «بقبول سلطة الدولة، والإيمان بالمشاركة في الواجبات المدنية». وتم استخدام مصطلح الثقافة المدنية والسياسية لأول مرة في كتاب العالم السياسي غابرييل الموند وزميله العالم السياسي سيدني فيربا The Civic Culture»الثقافة المدنية». ووصف ألموند وفيربا بريطانيا بأنها دولة تتمتع بثقافة سياسية مدنيه خاصة بها. ويتم استخدام مصطلح الثقافة المدنية لتحديد خصائص الثقافة السياسية التي تفسر استقرار البنية السياسية للمجتمع الديمقراطي.

وفيما يلي خصائص الثقافة المدنية السياسية وفقا لكل من الموند وزميله فيربا:

1-التوجه نحو النظام السياسي بالمعنى السياسي والحكومي على حد سواء

2-الشعور بالفخر والاعتزاز لدى جميع افراد المجتمع وفي جوانب حياة الأمة

3-توقع معاملة عادلة من السلطات الحكومية

4-القدرة على التحدث بحرية وبشكل متكرر عن السياسة

5-المشاركة الوجدانية في الانتخابات

6-التسامح تجاه أحزاب المعارضة

7-المشاركة النشطة في أنشطة الحكومة المحلية والأحزاب والجمعيات المدنية

8-الثقة بالنفس في كفاءة المرء للمشاركة في الحياة السياسية

9-التعاون المدني والثقة

10-العضوية في الجمعيات السياسية

ومن وجهة نظر المؤلف فإن الثقافة المدنية والثقافة السياسية المدنية هي الثقافة التي يتمخض عنها الثقافة السياسية التي تنطلق من بيئة المجتمع التاريخية خاصة الدينية والمذهبية، وهي الثقافة الوطنية التي تميز المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض في الأفكار، التصورات، التوجهات، والايديولوجيات (تشكل خصوصية ثقافية لكل مجتمع)، وتتشكل نتيجة لتمازج عوامل التاريخ، الانسان، مع البيئة، عبر مراحل زمنية طويلة. كما وان الثقافة المدنية السياسية تعكس الحال والوقاع السياسي للدولة وطريقة الحكم، والحاكم، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين خاصة انطلاقا من القيم والمبادئ والعادات والتقاليد والأعراف المحلية لكل دولة.

أهمية الثقافة المدنية والثقافة السياسية للتنمية السياسية

اختلف علماء السياسة فيما يتعلق بمفهومي «الثقافة والحضارة «، حيث يكمن محور الاختلاف في تعريف كل منهما على حده، او تعريفهما بمعنى واحد. ايضا اختلفوا

على اهميتهما لبناء منظومات سياسية حاكمة شرعية أو مقبولة. بيد انه من الممكن بإيجاز وضع أطر علمية موضوعية تمكن الدارس من التفرقة بين الثقافة والحضارة، والتمييز فيما بينهما بدقة. إذ أن الشرط الأساسي لإنشاء أي أمة متكاملة ومنصهرة، يتطلب وجود «ثقافة مدنية خاصة بها» تميزها عن بقية المجتمعات الانسانية (الأمم).

تعريف الثقافة

عرف المؤلف الثقافة على أنها «كل ما يتعلق بفكر الانسان من علوم وفنون، ومدارك، واخلاقيات، ومبادئ، وقيم إنسانية23.... هذه الثقافة المدنية الخاصة هي التي تميز افراد وجماعات الأمة عن بقية الأمم.

تعريف الحضارة:

أيضا عرف المؤلف الحضارة التي تتطلب منجزات اجتماعية معينه على أنها «كل ما يتعلق بسلوكيات الانسان وافعاله من العادات والتقاليد والأعراف)»، وهي التي بدورها تتمخض عن متغيرات قوى التاريخ والجغرافيا، وهي أيضا حضارة تميز الأمة عن بقية حضارات الأمم والحضارات الإنسانية الأخرى وتمكن افراد المجتمع (الأمة) من الانتماء إليها. ولا بد من التأكيد على أن أي ثقافة لا تورث من جيل الى جيل وتتواصل عبر التاريخ تتحول الى ثقافة منقرضة أو حضارة بائدة، على سبيل المثال: الحضارات الفرعونية، الآشورية، البابلية، الكنعانية، الفينيقية.

أولا: الثقافة المدنية: The Civic Culture

الثقافة المدنية هي «كل ما يتعلق بفكر الإنسان من مبادئ وعلوم وفنون ومدارك وقيم وأخلاقيات ومعارف» وتتطلب الثقافة المدنية وجود تاريخ طويل مشترك وإرث اجتماعي ثقافي طويل مشترك يرسخ في عقول جميع افراد وجماعات المجتمع ويصقل شخصيتهم الوطنية التي تساعد على تقارب معتقداتهم وأفكارهم ومفاهيمهم وتوحيد مشاعرهم وآمالهم وتطلعاتهم (وحدة الأهداف والمصالح المشتركة) ومن اهم نتائجها انصهار

23 وحيد هاشم، مرجع سابق، ص 24

كافة مكونات الثقافية المدنية في عقول وشخصيات جميع افراد المجتمع وترسيخها في نفوسهم من خلال لغة مشتركة تمكنهم من التفاعل والتفاهم مع بعضهم البعض.

ودائما ما يتمخض عن ثقافات الأمم المدنية حضارة خاصة بها بفعل عامل حركة التاريخ، والبيئة، والانسان، لكنها تتطلب استمرارية ثقافتها في عقول ووعي الأجيال، وأن يتم توارثها والحفاظ عليها من جيل إلى جيل، وإلا تتحول إلى ثقافة بائدة تنعكس في شكل حضارة منقرضة تبقى آثارها الحضارية بلا ثقافة مدنية، كالحضارات التي انقرضت ثقافاتها المدنية وبقيت آثارها، كالحضارات البابلية والكنعانية والأشورية والفرعونية.

إذاً فإن الثقافة عبارة عن مجموعة «الإرث الاجتماعي الفكري « ومحصلة النشاط المعنوي والقيمي والمادي لمجتمع ما من المجتمعات الإنسانية.

1-الناحية المعنوية من الثقافة تعتبر حصيلة النتائج الفكرية والذهنية والروحية والأدبية بل والفنية لأي مجتمع انساني تنتقل بعد ذلك إلى مرحلة متطورة من القيم الفكرية حيث تتجسد فيها الرموز السابقة في صورة مفاهيم ونظم تراثية تتخذ في شكلها التدرج الهرمي.

2-أما الناحية المادية من الثقافة المدنية فهي مجمل حركة الانتاج الاقتصادي والتقني والفني والمهني (الآلات والأدوات) لأي أمة من الأمم، بحيث ترتبط هذه المنتجات بإطار اجتماعي ثقافي عبر المؤسسات السياسية والاجتماعية والتعليمية المختلفة التي تتخذ طابعاً انسانيا منظماً.

ثانيا: الثقافة السياسية Political Culture:

هي مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والاتجاهات السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية. والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. وتختلف الثقافة السياسية من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات. ويقصد بالثقافة

السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة. وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي. ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة.. الخ. وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

ونود أن نؤكد أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من أفكار، وقيم، ومبادئ، وأخلاقيات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين. وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

1-تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم ولأفكار والاتجاهات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

2-الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

3-تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

4-تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما قد تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة: كالأصل، محل الإقامة، المهنة، المستوى الاقتصادي، والحالة التعليمية.

وتعتبر كل من الثقافة المدنية والثقافة السياسية من اهم مكونات الشرعية للأنظمة السياسية، اذ لا فائدة أو معنى من انشاء مؤسسات سياسية بدون أن تدعمها ثقافة سياسية ومدنية، فالثقافة المدنية والسياسية هي التي تدير حكومات ومؤسسات الدول.

حقوق الإنسان

ان مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقات الدولية والإقليمية لم يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك ضمانات سياسية تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات السياسية الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية حقوق وحريات الانسان من أن يعتدى عليها.

ويقصد بحماية حقوق الإنسان «مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في دولة ما ببيان مدى التزام سلطات الدولة الحفاظ على حقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة بحقها، ووضع المقترحات اللازمة لوقف هذه الانتهاكات بإحالة مرتكبيها لمحاسبتهم إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي. ولا شك أن الشريعة الإسلامية تعتبر أول من وضع حقوق الانسان وحرصت على حمايتها سواء على مستوى الفرد، الجماعة، والدولة.

وفي سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينها ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، وانما في تطبيق قوانين حقوق الانسان كاملة دون انتقاص أو تعطيل لأي منها. وممارسة الحقوق والحريات الانسانية لا نجدها إلا في ظل مجتمع إسلامي حر يطبق الشريعة الإسلامية، وأيضا أصبحت سمة مميزة من سمات جميع الدول الغربية، استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، والبعض من دول أمريكا اللاتينية.

من اهم مبادئ ضمان حقوق النسان تحقيق الخمس مبادئ التالية:

1-سيادة القانون يعتبر من إحدى الضمانات الأولى والمبدئية لحماية حقوق الإنسان، حيث تخضع سلطة الحاكم في الدولة للقانون، وخضوع المحكومين لهُ وفقاً للدستور في العالم الغربي، ووفقا للشيعة الإسلامية في المملكة التي تضع قواعد الحكم الأساسية، وتقرر الحقوق والحريات الخاصة للأفراد والجماعات.

2-الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية: المقصود هنا بهذا الفصل هو عدم تدخل قيادة الجيش (العسكر) في الشؤون السياسية، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وعدم ممارسة العسكريين للسلطة القضائية.

3-استقلال السلطة القضائية: القضاء معناه العام هو الفصل بين الناس في الخصومات والنزاعات على سبيل الإلزام، وللقضاء دور رئيسي واساسي في الدولة لصيانة حقوق المجتمع وذلك لإنصاف المظلومين، فالقضاء هو الوسيلة الوحيدة التي تسترجع بها الحقوق إلى أصحابها وتُصان بها الحريات العامة والخاصة والأعراض والأموال، وإن قيام القضاة بأداء وظائفهم بحرية واستقلال يعد من أكبر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، وهذا يعني أن يتساوى جميع الأفراد والجماعات أيا كانوا، أو أيا كانت مناصبهم أمام القضاء تحت سماء العدالة.

إذا لا بد وأن يرتكز مبدأ استقلال القضاء على مبدأ أساسي وهو «لكي تتحقق المساواة وتضمن العدالة في الحكم القضائي، يجب أن يتمتع القاضي بالاستقلال التام والحرية الكاملة في عملية اتخاذ القرار القضائي.

4-الرقابة القضائية والتشريعية على تصرفات السلطة التنفيذية وقراراتها:

يختص هذا المبدأ بحماية الحقوق والحريات الإنسانية من تجاوزات السلطة التنفيذية، واي محاولة منها للانفراد بالسلطة، وذلك من خلال مراقبة السلطة القضائية لسياسات وأفعال وأعمال الحكومة والإدارة (أي السلطة التنفيذية)، وفي حالة ثبوت الإساءة في استعمال السلطة من قبل السلطة التنفيذية تقوم السلطة التشريعية، أو السلطة القضائية في الدول الديمقراطية برد الأمور إلى ما كانت عليهِ، وتصحيح الخطأ والحكم بتعويض المتضررين.

الشرعية السياسية للحكم

تعتبر الشرعية السياسية للحكم ضرورة مطلوبة للوصول الى السلطة، وللبقاء في السلطة، وهي شرعية دستورية يمنحها الشعب للسلطتين التشريعية والتنفيذية، سواء من قبل الشعب لكل من السلطتين، أو من قبل الشعب عن طريق المبايعة للحاكم الذي يمارس من خلاله كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتعتبر الشرعية السياسية أيضا مطلبا ضروريا لا غنى عنه للحكم، وفي شرعية المؤسسات السياسية التي تمارس صناعة القرارات، وفي عمليات ومراحل صناعة تلك القرارات وتنفيذها، وفي سن القوانين، واستنباط السياسات العامة والخاصة التي تعنى بحقوق المواطنين والدولة.

بيد أن الشرعية السياسية لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية لها اسس شرعية، ولها منطلقات وقواعد إنسانية مجتمعية مختلفة تختلف باختلاف المجتمعات الإنسانية من حيث التاريخ، الأسس الدينية، المذهب، الثقافة المدنية والسياسية، والعقائد السياسية، العادات والتقاليد والأعراف. ففي المجتمعات الإسلامية على سبيل المثال تعتبر الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للشرعية السياسية للحكم.

تعريف الشرعية السياسية:

الشرعية السياسية تعني الحق في الحُكم، والحق في ممارسة السلطة، والحق في إصدار الأوامر، وهو حق يمنحه الشعب لحكامه في السلطتين التشريعية والتنفيذية سواء من خلال منظومة المبايعة في الإسلام وشريعته السياسية، أو من خلال الانتخابات العامة النزيهة في الدول الديمقراطية، وفي بعض الدول العربية ودول العالم الثالث تؤخذ السلطة بالقوة والعنف وفرضها بواسطة القوة القسرية، مما يجعلها تفرض منظومة الشرعنة السياسية (أي فرض الشرعية السياسية بالقوة والاكراه).

وتثير هذه الحقائق التساؤلات التالية:

هل الشرعية السياسية للحكم هي في الأساس مفهوم وصفي بالتعامل معها كما هي كائنة على أرض الواقع دون أي أحكام مسبقة؟ أم أنها مفهوم معياري أي تقييمي كظاهرة مرغوب فيها أو مسموح بها؟ وإذا فُهمت بشكل معياري، فما هي نتائج ذلك؟ حيث يربط البعض الشرعية السياسية بتبرير القوة القسرية، وبإنشاء السلطة السياسية القمعية القاهرة. فيما يربطها آخرون، بتبرير سحب الثقة من (أي شرعية الحكم) من حكومة قائمة لمعاقبتها من قبل البرلمان، أو من قبل الشعب في حالات الثورة.

ونضيف أيضا التساؤل التالي: هل يمكن القول إن السلطة السياسية ذات الشرعية يجب أن تنطوي على التزامات سياسية أم لا؟ صحيح أن البعض من الباحثين والعلماء يعتقدون أنها كذلك، لكن البعض الآخر يعتقد بأن الالتزام الأخلاقي بطاعة السلطة السياسية يمكن فصله على حساب السلطة الشرعية، أو على الأقل أن مثل هذه الالتزامات تنشأ فقط إذا ما استوفت الشروط الرئيسية للحكم وممارسة السلطة.

أضف الى ذلك هناك الكثير من الأسئلة التي يستوجب طرحها لفهم متطلبات الشرعية، مثل: متى تُسمى أو تكتسب المؤسسات السياسية والقرارات المُتخذة فيها بشكلٍ صحيح، الشرعية؟ ناقش البعض بأن هذا السؤال يجب الإجابة عليه في المقام

الأول على أساس السمات الإجرائية (سواء التصويت أو المبايعة) التي تُشكل هذه المؤسسات وتكمن وراء القرارات المُتخذة. في حين يناقش آخرون بأن الشرعية تعتمد (بشكل حصري، أو جزئي ولو على الأقل) على القيم السياسية الجوهرية التي يتم تحقيقها في المجتمع عبر التاريخ، وهي قيم سياسية تستمد شرعيتها وديمومتها من الثقافات المدنية والثقافات السياسية للشعوب.

تاريخياً، ارتبطت الشرعية السياسية بالدولة والمؤسسات والقرارات التي تصدر عنها بالخلفية السياسية الدينية والعرقية والمذهبية، حيث يرى البعض من الباحثين والعلماء في المجالات السياسية والاجتماعية أن الحُكم على هذه الأنواع من الشرعيات ضيق للغاية، ويتطلب الأمر ضرورة الارتكاز على القيم والاخلاقيات والمبادئ الانسانية، بل وحتى على الثقافة المدنية والسياسية، وعلى العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية. وهذا الحال بالطبع يثير التساؤل: كيف يمكن تطبيق مفهوم الشرعية السياسية خاصة من خارج الدولة القومية وعلى القرارات السياسية التي تتخذها تلك الدول داخليا انطلاقا من اعتمادها على الحكم والبقاء في الحكم على قطب من اقطاب الانساق الدولية الكبرى (أي بعض دول العالم الثالث التي تستمد شرعيتها السياسية للحكم من خلال الدول العظمى).

لذلك فإن الشرعية السياسية للحكم تشير إلى معتقدات المجتمعات الإنسانية حول السلطة السياسية وما تنبثق عنه من قيم ثقافية وحضارية. انطلاقا من لذلك قدم عالم الاجتماع ماكس فيبر Max Weber، دراسة علمية هامة حول مصادر الشرعية السياسية للحكم استبعد منها المعايير الوصفية.

وفقاً لماكس فيبر، فإن النظام السياسي يصبح ذو شرعية عندما يكون لدى المشاركين اعتقادات معينة، ومعتقدات محددة، فيما يتعلق بكونه الذي يجب أن يحكم البلاد، اذ أساس كل نظام سياسي سلطة، وبالمقابل في كل رغبة إنسانية في الطاعة ضرورة وجود الإيمان بالسلطة، وهو الاعتقاد الذي بموجبه يمنح الأشخاص الذين يمارسون السلطة مكانة السلطة (او مقعد السلطة). ويميز ماكس فيبر بين ثلاثة مصادر للشرعية السياسية للحكم تفُهم على أنها قبول للسلطة من قبل الغالبية العظمى من الشعب، وتؤكد ضرورة الامتثال لأوامرها.

1-السلطة التقليدية: قد يثق الناس في نظام سياسي أو اجتماعي مُعين لأنه كان قائما وموجوداً منذ فترة زمنية طويلة (التقاليد).

2-السلطة الكاريزمية أي أن يثق الشعب في الحُكام (الكاريزما)،

3-السلطة العاقلة أو الرشيدة، لأن الشعب يثقون في مشروعية السلطة الحاكمة، على وجه التحديد عقلانية سيادة القانون.

انطلاقا مما سبق يُعّرف ماكس فيبر الشرعية على أنها نمط أو نظام تفسيري أو تأويلي مهم للعلوم الاجتماعية، لأن الإيمان بنظام اجتماعي معين يؤدي إلى انتظام اجتماعي أكثر استقراراً من تلك النظم التي تنتج عن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية، أو من اتباع القواعد المعُتادة. وفي مقابل المفهوم الوصفي لماكس فيبر، يشير المفهوم المعياري للشرعية السياسية إلى وجود معيار يتم التوافق عليه، وقبوله، لتبرير السلطة السياسية وربما الالتزام.

ومن وجهة نظر أخرى لكل من علماء السياسة راولز، وريبست، «أن الشرعية في المقام الأول تبرير للسلطة السياسية القسرية، سواءً أكانت هذه الهيئة السياسية ذات شرعية مثل الدولة، أو أن المواطنين لديهم التزامات سياسية تجاهها، فهذا الرأي يعتمد على ما إذا كانت السلطة السياسية القسرية التي تمارسها الدولة لها ما يبررها.

كما ويرى آخرون نظرة منتشرة في الكثير من الأوساط السياسية والاجتماعية، «بأن الشرعية ترتبط بتبرير السلطة السياسية بمختلف الوسائل». وبناءً على هذا الرأي، من الممكن أن تكون السلطة السياسية لبعض الدول، فعالة بحكم الأمر الواقع، لكنها سلطات فاقدة للشرعية، ولإنها تدّعي الحق في الحُكم، وتفرض خلق الالتزامات التي يتوجب طاعتها، ويرون أن السلطة الحاكمة طالما تمت تلبية مطالبات المواطنين وحصلت على إذعانهم لها، فهي سلطة موثوقة. وهذا من وجهة نظري لا يعكس تمتع حكام ذلك الشكل من الدول للسلطة الشعبية للحكم.

بهذا المعنى، تختلف السلطة ذات الشرعية عن كونها مجرد سلطة فعّالة أو فعلية تمتلك حقاً لأحقية الحُكم وتتحمل المسؤوليات والالتزامات السياسية المترتبة عليها، أو أنها مجرد سلطة مفروضة بالقوة والقمع على الشعب. حيث يرى البعض أن السلطة ذات الشرعية ليست كافية لخلق التزامات سياسية، أي أنه من الممكن السماح للسلطة السياسية (مثل الدولة) بإصدار أوامر لا يلتزم المواطنون بطاعتها. في حين وبناءً على وجهة النظر هذه، يرى البعض من الباحثين «أن شرعية السلطة السياسية تؤدي فقط إلى التزامات سياسية إذا تم استيفاء شروط معيارية أخرى، وهنا تتضح هشاشة هذا الرأي في شرعية السلطة.

كما ويميل البعض من الباحثين مثل العالم السياسي هامبتون، إلى مساواة المفهوم المعياري للشرعية بالعدالة. في حين يُعّرف بوكانان الشرعية بشكلٍ صريح كمعيارٍ للحد الأدنى من العدالة. ومن جانب آخر يميل آخرون إلى طمس التمييز بين المفهومين (أي بين مفهوم الشرعية، ومفهوم العدالة)، حيث يرون بأن السلطات السياسية في بعض الدول غالباً ما تكون غير عادلة، غير أن الدولة العادلة هي فقط الدولة المقبولة أخلاقياً، تبعا لذلك تمنح لها الشرعية للحكم.

هذه التنظيرات تسهم في وجود ضبابية، بل وغموض في ذلك التوجه لكونها تطمس التمييز بين الشرعية والعدالة، وتشخيصها على أنها علامة على "الأخلاق السياسية" وهي فكرة في غير محلها، فليس دائما أن تكون للسياسة أخلاق على الاطلاق.

ومن جانب آخر يُميز العالم السياسي راولز بوضوح بين المفهومين أي مفهوم العدالة ومفهوم الشرعية، حيث يرى بأن «العدالة والشرعية مرتبطتان، ويعتمدان على نفس مجموعة القيم السياسية، إلا أن لهما مجالات مختلفة، نظرا لكون الشرعية تتطلب مطالب أقل من العدالة. ويرى «بأن الدولة ذات شرعية قد تكون غير عادلة، لكن من الصعب أن تكون العدالة قد تكون موجودة في ظل دولة غير شرعية. وأخيرا يرى بأن الدولة إذا فرضت نظاماً اجتماعياً يعزز من الحرية بعدم السيطرة على

جميع مواطنيها، وتفشل في فرض نظام اجتماعي بطريقة مناسبة، مهما كان النظام الاجتماعي، تعتبر فاقدة للشرعية للحكم، والعكس أيضا صحيح، فقد تفشل الدولة ذات الشرعية في فرض نظام اجتماعي عادل.

نموذج نظام الحكم العادل

لم تعد مسميات الأنظمة السياسية مهمة في عصر القرن الواحد والعشرين مع انتشار العلوم والمعارف والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، المهم في هذا العصر فحوى النظام السياسي وأداؤه وفاعليته وقدرته على تحقيق الامن والاستقرار والرفاهية للمواطنين بغض النظر عن كونه ديمقراطي او غير ديمقراطي. فنظام الحكم العادل من الأنظمة السياسية التي تهتم بحقوق المواطنين والتركيز على تطبيق وتحقيق العدالة للجميع دون استثناء، مما ينمي من مشاعر الولاء والانتماء للنظام وللحاكم.

أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية للإنسان، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي الحاكم يساعد على اضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام في الحكم وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه. فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء لولاة الأمر وللوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات والقيام بالواجبات وتحمل المسؤوليات الوطنية، كما يمكن من فهم الحقوق الإنسانية والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية السياسية، وتقبل قرارات السلطة السياسية والايمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

عطفا على ما سبق نود أن أضيف هنا أن التنمية السياسية في معظم الدول الخليجية ترتكز على منظومة الحكم الرشيد الذي يتمتع بوجود علاقة مباشرة بين الحاكم والمحكومين في إطار تفاعل متبادل ومستمر من الشرعية السياسية التاريخية الثقافية والحضارية انطلاقا من منظومة البيعة الشرعية الإسلامية التي

يهبها المحكومين للحاكم في مقابل أن يقدم لهم الحاكم والنخبة السياسية التابعة للحاكم كافة متطلبات حياتهم المعيشية. ونود أن نشير في هذا الصدد الى دور النخب السياسية الحاكمة في الحفاظ على متطلبات استمرارية الشرعية السياسية للحكم وللحاكم التي تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

نموذج نظام الحكم الرشيد:

يرتبط الحاكم بنخبة سياسية تقوم بمهام ووظائف تمتاز بها عن باقي النخب في المجتمعات الانسانية ودولها القومية، فتقوم النخبة السياسية التي يعهد اليها الحاكم في صناعة القرارات وتنفيذها بأعباء التخطيط وحكم الدولة والمواطنين وغيرهم من السكان على مستوى البلاد. ومن طبيعة مهام النخبة السياسية تشكيل وتوجيه الرأي العام داخل مجتمعاتها من خلال ادراك هذه النخب لأهداف ومصالح الدولة، والمشكلات والمخاطر التي تواجهها وتواجه مجتمعاتها، ومن مهامها ومسؤولياتها أيضاً التنسيق والموائمة بين كافة نشاطات المؤسسات والهياكل التنظيمية المختلفة في داخل الدولة وخارجها بغرض الوصول إلى أفضل طريقة فاعلة مشتركة ومنسقة فيما بينها للعمل في إطار المجتمع الوطني ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة.

كما تقوم النخبة السياسية بتوجيهات من الحاكم لتحقيق أهداف ومصالح المواطنين بالعمل على التأثير في آراء الشعب بغية تغيير الحال أو الواقع الاجتماعي العام اذا تطلب الأمر تغييره لكي يتماشى مع حقائق الزمن والتغيرات الدولية بما يحقق مصالح المجتمع خاصة ان كان المجتمع من المجتمعات التقليدية التي ترفض التغيير للأفضل. أضف الى ذلك تقوم النخبة السياسية بتوجيهات من الحاكم بمهام حفظ التوازن بين الافراد والجماعات في داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتطوير ذاتها وامكانياتها بما يكفل تجسيد ما يمكن تحقيقه من مصالح من خلال تطبيق التغيير الإيجابي الصحيح الذي من خلاله يتحرك المجتمع لاعتناق عملية التغير والتطور الطبيعي داخل النسق الاجتماعي، وهو هدف استراتيجي يعكس مصالح ومطامح المواطنين في المجتمع ويحقق بدوره الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل وهدف التنمية الشاملة للدولة.

نماذج من التنمية السياسية في العصر الحديث

للتنمية معاني عديدة ومفاهيم مختلفة كما سبق وأن أشرنا اليها، وهي معاني تختلف من مجتمع لآخر ومن دولة لآخري.... وبمعنى أكثر دقة من حضارة لحضارة ومن ثقافة لأخرى. طبقا لذلك تختلف مفاهيم وقيم وأهداف التنمية ونماذجها من مجتمع لآخر وفقا لعوامل التاريخ والجغرافيا والعقيدة.

فكما هو معروف في فقه السياسات المقارنة، أن الدول والمجتمعات الإنسانية منذ عصر الثورة العلمية والصناعية والفكرية استخدمت نماذج متعددة لتنمية مجتمعاتها من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن النواحي الإنسانية والمادية، التقنية والعلمية، والصناعية والتجارية، بل وحتى التنمية العسكرية.

والتنمية إذا كما سبق وان أشرنا من السياسات التي تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية والعلمية والصناعية والتقنية للأجنبي، بحيث تتحول من الإنتاج البدائي (أو التقليدي) إلى الإنتاج الآلي أو التصنيعي. ومن مؤشراتها كما اسلفا: ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، وتوزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية، ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قطاع الخدمات والمواصلات، وتراكم رأس المال، وتدريب التقنيين والأجهزة الإدارية، وازدياد حجم المشاريع الاقتصادية.24

ومن أهم نماذج التنمية السياسية القومية في العصر الحديث:

1-النموذج السياسي الليبرالي الديمقراطي الذي ركز على وجود دستور يحدد السلطات ويحدد مسؤولياتها وسلطاتها، ويضع الحدود فيما بينها، ويسمح بضرورة مراقبة السلطات الثلاث لبعضها البعض. أيضا يركز على حرية الانسان، وحرية السوق، وحرية الملكية الخاصة، ويتقارب هذا النموذج مع المدخل القانوني الذي أشرنا اليه سابقا.

---

24 عبدا الوهاب الكيال: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1985 م ص (795) .

2-أيضا هناك ما يسمى بالنموذج الشيوعي – الاشتراكي الذي ولد ومن ثم نمى وترعرع في عرين الاتحاد السوفيتي (سابقا) وتم تصديره إلى العديد من دول العالم الثاني والثالث وفي مقدمتها الصين الشيوعية وكوبا وأوروبا الشرقية. وهو من النماذج السياسية والاقتصادية العقائدية التي ظهرت نتيجة لوجود قصور وخلل اجتماعي واقتصادي في تطبيق نموذج التنمية الغربي الرأسمالي التقليدي أو الكلاسيكي الذي تم تطبيقه بدقة منذ بداية الثورة الصناعية وحتى بداية القرن العشرين، وهو النموذج الرأسمالي الذي ركز على تنمية رأس المال في إطار الحرية الليبرالية المطلقة للفرد وللسوق، بينما ركز النموذج الشرقي الاشتراكي على تنمية رأس المال عن طريق الملكية العامة للدولة.25

3-النموذج الرأسمالي الحديث، لعب ظهور النموذج أو الاتجاه الاجتماعي الاشتراكي السابق الإشارة اليه دورا كبيرا بدوره في تنمية وتطوير النموذج الرأسمالي الكلاسيكي القديم ليحل محله نموذج النظام الرأسمالي الحديث الذي بدأ تطبيقه مع ما يسمى «بالعهد الجديد» مع مطلع القرن العشرين الماضي وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت. وفي هذا النموذج تم اصلاح معظم عيوب وسلبيات النظام الرأسمالي الكلاسيكي خاصة بما يتعلق بحقوق طبقة العمال.

4-النموذج الديمقراطي الاشتراكي: نموذج ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا وأطلق على الحكومات التي تبنته (الأوروبيون الاشتراكيون)، في هذا النموذج تقوم الدولة بتبني نوعا ما لسياسات اشتراكية فيما يتعلق بوظائفها تجاه المواطنين من خلال توسعة مجالات تلك الوظائف لتشمل: الأمن، الحماية، القضاء، التعليم، والصحة. اذ تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية متى تطلب الأمر ذلك ودعت الضرورة اليه.

---

25 لمزيد من المعلومات في هذا الخصوص، أنظر، بكر العمري، وحيد هاشم: النظام السياسي السعودي ، دار الفنون للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة 1992 م، ص 196 .

5-النموذج السياسي الإسلامي: وهو نموذج ينطلق من أهمية بيعة المسلمين للحاكم، اذ لا بد لكل مسلم أن يكون له بيعة في عنقه يقدمها للحاكم.

وقد وجد في التاريخ الإسلامي عدة نماذج للحكم السياسي في عهد الخلفاء الراشدين الأربع: أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، وعلي بن ابي طالب (رضي الله عنهم أجمعين)، جميعها انطلقت من مفهوم البيعة سواء بيعة اهل الحل والعقد فقط، أو بيعة جمهور المسلمين.

بيد أن نظام الحكم الوراثي عاد مرة أخرى لحكم الشعوب العربية والإسلامية بعد مقتل الخليفة علي بن ابي طالب رضي الله عنه، وتولي معاوية بن ابي سفيان مقاليد الخلافة لينقلها من بعده لابنه يزيد بن معاوية بن ابي سفيان. واستمر هذا الشكل من أشكال الحكم طوال التاريخ الإسلامي الى أن الغيت الخلافة الإسلامية على يد مصطفى اتاتورك التركي في الدولة العثمانية وتحولت الى جمهورية تركية، وفي الدول العربية تحديدا بعد اندلاع الثورة المصرية في مصر عام 1952م وإلغاء الحكم الملكي، وفي عدد من الدول العربية بعد ذلك، ليتم تبني أنظمة سياسية جمهورية للحكم، لكن معظمها كانت (ولازال البعض منها) أنظمة سياسية لجمهوريات اطلقت عليها مسمى (الجمهوريات الملكية) التي يحكم فيها الرئيس مدى الحياة الى أن يموت، أو أن يتم عزله، كما وظهرت أيضا (جمهوريات ملكية وراثية) في سوريا بعد أن ورث عرش الحكم بشار الأسد من أبيه حافظ الأسد.

نظم التطور والانتقال من النظم التقليدية الى النظم الحديثة:

1-نموذج الانتقال: يركز هذا النموذج على انهاء الحياة التقليدية التي تتسم بحياة معيشية إنسانية بسيطة قائمة على العائلة الممتدة، والخدمات الذاتية، والزراعة والرعي، وإحلال محلها نماذج لحياة إنسانية معيشية متقدمة، عاقلة وموضوعية، متخصصة ومتمدنة (على سبيل المثال دول الخليج العربي).

2–نموذج التبعية: في هذا النموذج توجد مجتمعات تعتمد اعتمادا كليا على وضع اجتماعي وسياسي في شكل هرمي يتبوأ قمته انسان واحد (او مجموعة) يطلق عليه مسمى (السيد او المتبوع Patron)) فيما تتدرج في الهرم مستويات مختلفة من البشر في المكانة والقوة مما يطلق عليهم مسمى (الأتباع Clients) أو التابعين، وجميعهم أتباع في الولاء والطاعة لطبقة الحكام والأثرياء والنبلاء.... Patron Clients Relationships (جميع دول المنطقة ما عدا إسرائيل).

3-نموذج التقليد: يركز هذا النموذج تحديدا على تبني وتقليد النموذج الديمقراطي الغربي: وهو نموذج يتطور من مرحلة الى مرحلة أخرى من حيث نمو الوعي الاجتماعي والوعي السياسي بالحقوق والواجبات، والعلاقة بين النظام السياسي والمواطنين. وقد فشل تطبيق النموذج الغربي الليبرالي الديمقراطي في معظم دول العالم الثالث والدول العربية، كما هو كائن في الدول الغربية نظرا لاختلاف ثقافات وحضارات دول العالم الثالث والدول العربية عن الثقافة والحضارة الغربية.

4–النموذج الشيوعي الرأسمالي الهجين: الذي طبق في الصين الشعبية، وهو نموذج سياسي، اجتماعي، واقتصادي بدأ العمل به وتم تطبيقه فيها بعد عام 1980م، وهو نظام احادي الحزبية سياسيا (حكم الحزب الواحد سلطوي، قمعي)، لكنه بات يسمح بالحريات الاقتصادية وبالملكية الفردية، وبالمنافسة، وانفتاح الاسواق.

5–النماذج المختلطة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث (ومعظم دول المنطقة العربية) التي تتبنى نماذج اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلطة تلعب فيها الحكومات ادوار مباشرة في تقرير حياة الشعوب من حيث الكم والنوع والكيف، تسمح بالملكية الفردية، وبالمنافسة، لكنها تمتلك حق التدخل في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وتمتلك نسبة كبيرة من رؤوس أموال الشركات.

لا شك أن معظم دول العالم الثالث خاصة في بعض الدول العربية طبقت النموذج الاشتراكي الشيوعي (على سبيل المثال في فيتنام، كمبوديا، اندونيسيا، العراق،

سوريا، مصر، الجزائر، واليمن الجنوبي) بيد أن معظمها انهار قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وما تبقى منها انهارت نظمها السياسية بعد انهيار نظام الاتحاد السوفيتي في عام 1990م، لكن لازال ذلك النظام باقيا في كل من كوبا وكوريا الشمالية، وكذلك النظام السياسي الشيوعي الصيني (الصين الشعبية).

الأنظمة السياسية السلطوية وشبه السلطوية

السلطوية هي إحدى اشكال الحكومات التي تتسم بسلطات مركزية قوية وحريات إنسانية سياسية محدودة حيث تخضع الحريات الفردية للمواطنين لمقررات وتوجيهات من الدولة، ولا توجد مساءلة دستورية للحكام في النظم السلطوية. ونود أن نشير الى أن الأنظمة السياسية السلطوية فشلت جميعها في تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة خاصة التنمية السياسية التي تخدم مصالح الشعوب. فالتنمية السياسية في الأنظمة السياسية السلطوية تركز على فرض الولاء والطاعة للحاكم على جميع افراد المجتمع.

وتفتقر الحكومة السلطوية، في الحد الأدنى من أشكالها، إلى الحرية والتنافس النزيه في انتخابات السلطة التشريعية المباشرة، أو في انتخابات السلطة التنفيذية المباشرة، أو كلا السلطتين. وتشمل الدول السلطوية، بالمفهوم الواسع، دولًا تفتقر إلى الحريات المدنية، مثل حرية المعتقد، أو دولًا لا تشهد تبادل السلطة بين الحكومة والمعارضة عبر الانتخابات الحرة، ولو مرة واحدة على الأقل. وقد تحتوي الدول السلطوية مؤسساتٍ ديمقراطية اسمية، لكنها تُدار بهدف تعزيز الحكم السلطوي، وتميّزها الانتخابات المزورة وغير التنافسية. ازدادت نسبة الدول السلطوية في النظام السياسي العالمي منذ عام 1946 حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، لكنها انخفضت منذ حينها حتى نهاية العام 2000م. ويمكن تمييز الدول السلطوية بأربع سمات:

1-جمعيه سياسية محدودة، التي تضع الدولة في هذه الأنظمة ضغوطا مباشرة على المؤسسات والجماعات السياسية «مثل السلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح.

2-تأسيس الشرعية السياسية لحكم الدولة على المشاعر السلبية خاصة الخوف والرعب، خاصة اعتراف غالبية الشعب بالنظام السياسي الحكم كشر لا بد منه لمحاربة «المشاكل المجتمعية الملحوظة» مثل التخلف، الإرهاب، والفوضى وأعمال الشغب.

3-تعبئة اجتماعية دنيا من القاعدة للقمة ناتجة غالبا عن الضغوط السياسية من قبل النظام الحاكم المفروضة على العامة مثل قمع الخصوم السياسيين، والضرب بيد من حديدي على الحركات المعارضة أو المعادية للنظام.

4-قوة تنفيذية سياسية، وأمنية حديدية معترف بها بصورة غير رسمية، مع انتقال مبهم للسلطة السياسية بين افراد النخبة الحاكمة.

ويحتل مقدمة الأنظمة السياسية السلطوية الأنظمة الديكتاتورية الفردية، الأنظمة الاستبدادية القمعية، ويعتمد النظام السلطوي على القبول السلبي العام من المواطنين بدلا من التأييد العام الذي يمنح من قبل المواطنين للحكام. وتستغل السلطوية الأحزابَ السياسية والمنظمات الجماهيرية لدفع الشعب نحو أهداف النظام السياسي، ويعتمد اتزان السلطوية بالدرجة الأولى، على الأكاذيب، والخوف، والازدهار الاقتصادي.

وتميل السلطوية أيضًا إلى ممارسة نفوذها السياسي بأسلوب غير رسمي وغير نظامي، فالقيادة التي نصّبت ذاتها، أو انتخبت أيضًا، لا يمكن عزلها عبر اختيار المنافسين الآخرين اختيارًا حرًا من طرف المواطن. كما وتنطوي السلطوية على الحرمان التعسّفي من الحريات المدنية، وإظهار هامش ضئيل من التسامح تجاه المعارضة الحقيقية. وتحاول السلطوية فرض سلسلةٍ من إجراءات الضبط الاجتماعي لكبت المجتمع المدني، في حين تحافظ على الاستقرار السياسي عبر الهيمنة على القوات المسلحة والأمن الداخلي ودعمها، وكذلك تعتمد على التكنوقراطيين والبيروقراطية التي يسيطر النظام على هيكلها الوظيفي، وخلق أشكالٍ من الولاء للسلطة عبر وسائل متنوعة من التنشئة والتلقين الاجتماعيين. وتتميز السلطوية بأنّ الولاية السياسية للحاكم، أو الحزب الحاكم (غالبًا في دول الحزب الواحد)، أو السلطة الحاكمة، غير محددة زمنيًا. يشير مصطلح دمقرطة إلى الانتقال من نظام سلطويٍ إلى حكومةٍ أكثر ديمقراطية.

ويوجد خمسة أنواع من الأنظمة السلطوية، وهي:

1-الأنظمة السلطوية التقليدية هي الأنظمة التي تحافظ السلطة الحاكمة (غالبا شخص واحد) على بقائها في الحكم «من خلال الجمع بين الدعوات إلى الشرعية التقليدية والزبائنية والقمع، والتي تتم من خلال نظام مرتبط بالسلطة الحاكمة عن طريق الولاء الفردي». أحد الأمثلة هي إثيوبيا تحت حكم هيلا سيلاسي.

2-الأنظمة السلطوية البيروقراطية العسكرية هي الأنظمة «التي يحكمها تجمع من الضبط العسكريين والتكنوقراطيين والذين يتصرفون بصورة براغماتية (بدلا من فكرية) داخل حدود عقليتهم العسكرية»، مثال على ذلك الضباط الأحرار في مصر عقب الثورة المصرية في عام 1952م.

ومن الأفضل التمييز بين «الأنظمة السلطوية العسكرية البسيطة»، وبين «الأنظمة السلطوية البيروقراطية» التي تستخدم فيها مجموعة قوية من التكنوقراطيين أنظمة الدولة في محاولة منها لعقلنة وتطوير الاقتصاد، مثل كوريا الجنوبية سابقا ابان حكم باك تشونغ هي.

3--الأنظمة السلطوية النقابية هي الأنظمة التي تُستخدم فيها المؤسسات النقابية بصورة كبيرة من خلال الدولة لتخفيض وتسريح المجموعات شديدة الاهتمام، ويوجد هذا النوع خاصة في أمريكا اللاتينية.

4-ألأنظمة السلطوية الديمقراطية العرقية هي الأنظمة التي تستمتع فيها مجموعات عرقية معينة بحقوق سياسية أو اقتصادية او حتى ديمقراطية كاملة، بينما يُحرم منها بصورة كبيرة، أو بصورة كلية باقي الفئات العرقية، مثل ما كان سائدا ابان دولة جنوب إفريقيا تحت الأبارتايد.

5-الأنظمة السلطوية ما بعد الاستبدادية هي الأنظمة التي تبقى بها مؤسسات استبدادية (مثل الحزب أو الشرطة السرية، وأيضا الدولة التي يتحكم بها الإعلام)

ولكن تم إسقاط الأيدولوجيا الأرثوذكسية في صالح التمسك بالروتينية، حيث ينخفض مستوى القمع، كما أن قيادة الدولة العليا أقل تشخيصا وأكثر أمانا، كما تنخفض فيها درجة الحشد الشعبي أو السياسي الكامل بصورة كبيرة. من هذه الأنظمة السياسية: روسيا الاتحادية حاليا، وأيضا سابقا فيما قبل التسعينات من اقرن الماضي كل من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية من الأنظمة السياسية ما بعد الاستبدادية.

من الجانب الفردي والشعوبي، تنقسم الأنظمة السلطوية الى قسمين:

1-تتسم الأنظمة السياسية السلطوية الفردية بالحكم الاستبدادي وممارسة السلطة من خلال شبكة التأييدات الشعبية للنخبة الحاكمة، بدلا من كونها سلطة سياسية مستمدة من خلال المؤسسات الشرعية وطرق الحكم الرسمية، يمكن ملاحظة الأنظمة السلطوية الفردية في البعض من الدول الإفريقية منذ نهاية عهد الاستعمار وحتى العصر الراهن.

2-على النقيض من ذلك، فإن الأنظمة السياسية السلطوية الشعبوية هي أنظمة حركية يحكمها قائد ذو شخصية قوية يتمتع بسمات وصفات كاريزمية يعجب بها الشعب، لكنه قائد سياسي مخادع يمارس سلطاته القوية عن طريق تحالف جماعي (نخب حاكمة) يشمل عدة مجموعات منخفضة في السلطة والقوة عنه. من امثلة ذلك: القائد خوان بيرون في الأرجنتين، وجمال عبد الناصر في مصر، وهجو شافيز في فنزويلا، وأيضا نيكولاس مادورو، صدام حسين، في العراق، معمر القذافي في ليبيا.

من اهم سمات السلطوية إذا، أنها تتميز بالقوة السياسية المركزية شديدة التركيز التي يُحافظ عليها الحاكم من خلال القمع السياسي واستبعاد المنافسين المحتملين له. أيضا تستخدم السلطوية حزبا سياسيا واحدا، وتنظيمات سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة بهدف تحريك الشعب نحو أهداف تخدم مصالح النظام، واهداف يحددها النظام نفسه. كما تتميز السلطوية «بالولاية السياسية غير المحدودة» للحاكم أو الحزب الحاكم (غالبا في نظام الحزب الواحد) أو السلطات الأخرى.

وتميل السلطوية أيضا إلى تبجيل شخصية القائد والممارسة غير الرسمية وغير المنظمة للنفوذ السياسي، فالقائد الذي «يعين نفسه» حتى إن لم يتم انتخابه، لا يمكن أن يعزله الاختيار الحر من قبل المواطنين لصالح المنافسين له، ويركز مثل هذا القائد على حرمان الشعب من الحريات المدنية، ويمنع وجود أي معارض له مهما كانت بناءة. كما ويحاول النظام السلطوي أيضا فرض عددا من الضوابط الاجتماعية كمحاولة لقمع حركة المجتمع المدني، في حين يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال السيطرة الأمنية التامة، والحصول على تأييد القوات العسكرية البيروقراطية التي عينها الحاكم نفسه ومن معه من البطانة الحاكمة، بل والحرص على خلق طاعة الشعب التامة للنظام السياسي من خلال طرق تنشئة اجتماعية وسياسية مخطط لها ومدروسة، وغرس وتلقين الصغار منذ نعومة أظفارهم بالعقائد السياسية للنظام السياسي الحاكم.

وقد يتم إضعاف الأنظمة السياسية السلطوية فيما لو لم تتمكن من تحقيق اهداف ومصالح الدولة، خاصة إذا ما استمرت في الاضرار بمصالح الشعب وتغاضت عن مطالبهم واحتياجاتهم، وأيضا من خلال الضعف في تبني سياسات اقتصادية فاعلة لا ترتقي إلى مطالب الشعب، خاصة إن عصفت بالدولة ضوائق وازمات اقتصادية ومالية. فالتحديات الشعبية التي تواجهها الدولة السلطوية التي تحرص على إحكام السيطرة بدلا من التكيف مع المتغيرات ومطالب واحتياجات الشعب تعتبر أحد نقاط الضعف الهامة في مثل هذه الأنظمة السياسية السلطوية، حيث عادة ما يفشل مثل هذا الأسلوب القاسي (خاصة على المدى البعيد) في «التكيف مع التغيرات الداخلية المختلفة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، خاصة فيما لو ارتفعت مستويات الوعي السياسي لدى الشعب، أو اذا فشل النظام في مواجهة المطالب المتزايدة من جانب الشعب، أو حتى من قبل المجموعات الحاكمة من داخل النظام نفسه». وأيضا إذا ما فشل النظام السياسي السلطوي في التكيف مع الضغوط الخارجية التي تطالب بتبني الحرية والانفتاح على العالم. ذلك لأن الشرعية السياسية للنظام لكي يستمر في الحكم تعتمد على الأداء والانجازات، لذلك تفشل الأنظمة السلطوية في التكيف

مع المتغيرات السريعة المفاجئة، ومع وتنامي حدت المطالب والاحتياجات الشعبية على المدى البعيد مما يؤدي الى سقوطها.

الأنظمة السياسية الشمولية:

تتميز الأنظمة السياسية الشمولية بدرجة عالية من قوة الدولة والغياب الغالب للإجراءات المتعلقة بالموافقة الشعبية أو حماية حقوق الأفراد. والشمولية مصطلح حديث ظهر خلال الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وتم وضعه من قبل بعض المنظّرين السياسيين وخبراء الشؤون الدولية الغربيين الذين أرادوا التمييز بين السلطوية والشمولية. ويرى البعض أن الأنظمة الشمولية لا تختلف عن الأنظمة السياسية الديكتاتورية من حيث حكم الفرد المطلق وغياب الشفافية والمساءلة وقمع حقوق الافراد والجماعات

ولا شك أن الأنظمة الشمولية تعكس الانظمة الديكتاتورية التي يكون فيها الحكم الفعلي حاكم واحد مطلق تقريبا مع وجود مجموعه من حوله من بطانة وحاشية سواء من رسميين او من مستشارين للحاكم. وبالرغم من أن الأنظمة الديكتاتورية ليست مرتبطة بنظام اداره معين، الا انها في الغالب ما تكون مرتبطة بنظم الحكم الشمولية التي يسيطر على الحكم فيها نظام الحزب الواحد، ولا يكون فيها نظام الاحزاب التعددية. الا ان هذا لا يمنع وجود نظام ديكتاتوري في دول فيها تعدد احزاب سياسية مثل ما كان الحال في كل من اليمن، ومصر حيث كان يسيطر فيها الحزب الوطني رغما عن وجود عدد من الأحزاب السياسية الضعيفة الهشة.

الشخصية السلطوية

الشخصية السلطوية يتسم بها شخص قوي صلب الشخصية، صلف وجلف في التعامل، يتصف بالعنف والشراسة، ويعاني من مشاعر المركزية الإثنية المتسلطة، ويركز جل اهتمامه وافعاله وسياساته على ترسيخ نظام سياسي سلطوي وقمعي خاصة في مجالات العلاقات الاجتماعية، وأيضا على السيطرة وإخضاع الآخرين

لسلطاته. في هذا الشأن يرى أريك فروم «أن الشخصية السلطوية تكوين شخصية سادية تعكس الضعف الاجتماعي للانا في المجتمع الحديث». وكما يرى البعض من العلماء الأمريكيين الى قياس الشخصية السلطوية بمقياس «الفاشية» حيث يتمتع صاحبها بنزعات سلطوية وبمواقف اجتماعية عنيفة.

العقائد الدينية والمعتقدات الوضعية

1-تعريف المعتقدات الدينية:

العقائد الدينية هي قيم وأخلاقيات ومبادئ ذات صيرورة تاريخية، أو غير تاريخية مؤكدة لا جدال فيها ولا يعترف معتنقوها بأنها تخضع لأي اختبار يثبت صحتها والتي عادة ما تكون مهمة دعمها، كونها جزءًا من هيكل الدين، مثل الدين الإسلامي الحنيف، وأيضا المذهب.

في اللغة العربية، يشير مصطلح الشريعة إلى قانون الله تعالى الذي لا يتغير ولا يتناقض مع الفقه الذي يشير إلى التفسيرات البشرية، وكانت طريقة تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث موضع نزاع بين الأصوليين المسلمين والحداثيين.

2-تعريف المعتقدات الوضعية: فهي مجمل الأفكار والتصورات والقيم والأخلاقيات السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية التي يضعها البعض ويؤمن بها الكثير من الأفراد والجماعات من خلال معتقدات ورموز وقيم فكرية وتصورات أخلاقية أو غيرها محددة للكيفية التي يرى بها زعامات المجتمع الدور المناسب لسياسات الحكومة في كافة المجالات وضوابطها والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكومين.

أولا: المعتقدات الدينية

في الدين اشتقت كلمة العقيدة من (عقد)، وتدل على ثلاثة معانٍ وهي:

1-اللزوم، 2-التأكد، 3-الاستيثاق،

في هذا المعنى قال الله تعالى: (لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ولكن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ)، فتعقيد الإيمان يكون بعزم القلب عليه، والعقود هي أوثق العهود، ومنها قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ).

وفي اللغة يستخدم مفهوم العقائدي «عندما يعني شيئًا أو شخصًا غير مرن في الفكر، لا يمكن إنكار ما يؤمن به، ويعتبر من المخلصين للواقع الذي يعيش فيه ولا يقبل الجدال فيه. وبعبارة أخرى، فإن العقيدة ستكون صحيحة مائة بالمائة، لا ولن تقبل البحث والتقصي ولا الاستجواب في أي من مكوناتها تحت أي ظرف من الظروف. على سبيل المثال، يتم استخدام مفهوم العقيدة للإشارة إلى مجموعة المبادئ والقيم والاخلاقيات التي تشكل وتنظم أي دين أو مذهب.

ويستخدم مفهوم العقيدة أيضًا للإشارة إلى ذلك الشخص الذي يروج للدوجماتية الدينة او المذهبية، وهي الطريقة الأكثر شيوعًا في الكثير من الأوساط الاجتماعية التي يُطلق عليها الميل لقبول بعض العقائد والمفاهيم بطريقة مطلقة، دون قيود ودون قبول أي نوع من الاستجواب. وعادة ما يجد مفهوم الدوجماتية دلالة سلبية في أي حوار او نقاش أو جدل، عندما يدعي شخص ما أن عقيدته المذهبية هي الصحيحة بحكم المطلق، فيما أنها في الواقع تفتقر من الناحية العلمية أو حتى الموضوعية إلى دليل حقيقي، تبعا لذلك فإن كل شيء مناسب أو متعلق بالعقيدة يسمى بالعقيدة.

في الإسلام يَنقسِم النّظام الإسلاميّ والعقيدة الإسلامية إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا: العقيدة: وهي من الأمور المعلومة التي يَجب على المُسلم أن يَعتقدها بقلبه. وتمتازُ العقيدةُ الإسلاميّة بعدّة خصائص تُميّزها عن العَقائد الأخرى منها أنّها:

1-انها عقيدةٌ ربّانية المصدر؛ حيث أوحيَ بها من عند الله تعالى بواسطة جبريل إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم،

2-وهي متّفقةٌ مع فطرة الإنسان السليمة؛ حيث تتّفق عمليّاً مع ما يدور في خلج الإنسان من الأفكار من وجود خالقٍ مدبّرٍ لهذا الكون العظيم الواسع حتى قبل أن يَعرف الإيمان أو يتعلّمه،

3-كما أنّها تتميّز بالوضوح واليُسر والبساطة، وهي شاملة لجميع مناحي الحياة؛ الكون والإنسان وأطوار حياته، وهي عقيدةٌ ثابتةٌ لا تتغيّر بتَغيُّر الأزمنة والأمكنة؛ فهي لَيست نظريّات صاغها البشر.

4-كما أنّها تتماشى مع واقع الإنسان ومُتطلّبات وجوده، وهي عقيدة مبرهنة تعتمد على الحجّة الدامغة والبَراهين الواضحة.

ثانيا: الشريعة: تعني الشريعة الإسلامية ما شرعه الله تعالى للناس من الأوامر والنواهي والحلال والحرام، والتكاليف العمليّة التي جاءَ بها الإسلام في العبادات والمُعاملات الدينية.

الشريعة الإسلامية أذا هي مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات الدينية التي تشكل جزءًا من التقاليد الإسلامية، وهي مستمدة من تعاليم الإسلام الدينية وتقوم على المصادر المقدسة للإسلام، ولا سيما القرآن الكريم، والحديث. النبوي الشريف.

وتعترف النظرية التقليدية للفقه الإسلامي بأربعة مصادر للشريعة الإسلامية: وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والقياس، والاجماع، والاجتهاد من قبل الفقهاء في الإسلام. انطلاقا من المصادر الإسلامية الخمس: شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله، الصلاة، الزكاة، الصوم، وحج الى بيت الله الحرام لمن استطاع اليه سبيلا، طورت المذاهب الفقهية المختلفة، (خاصة الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية) منهجيات مختلفة لاشتقاق احكام الشريعة

الإسلامية من المصادر الكتابية باستخدام عملية تعرف باسم الاجتهاد.

ويميز الفقه الإسلامي التقليدي بين فرعين رئيسيين من فروع الفقه:

1-فقه العبادات (الطقوس)،

2-فقه المعاملات (العلاقات الاجتماعية)، التي تضم معًا مجموعة واسعة من الموضوعات. وتهتم أحكامها بالمعايير الأخلاقية بقدر ما تهتم بالمعايير الفقهية، وتخصص الأفعال لواحدة من خمس فئات: فرض، مندوب، مباح، مكروه، وحرام.

وتطور الفقه الإسلامي على مر القرون من خلال فتاوى أصدرها فقهاء مسلمون مؤهلون لإصدار الفتوى التي طُبقت تاريخيًا في المحاكم الشرعية من قبل قضاة معينين من قبل الحاكم، تكملها العديد من القوانين الاقتصادية والجنائية والإدارية الصادرة عن الحكام المسلمين.

ثانيا: المعتقدات الوضعية الغير دينية

المعتقدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي معتقدان من وضع البشر من خلال ما يرتؤونه ويتصورونه ويعتقدونه من أفكار لأنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية. وتلعب المعتقدات الوضعية (الموضوعة من قبل البشر) دور كبير في التأثير على معظم مناحي الحياة والنشاطات الإنسانية في معظم دول العالم النامي بل وحتى في الدولة المتقدمة. وهي معتقدات سياسية اقتصادية واجتماعية تنطلق من عوامل تاريخية، مذهبية، دينية، سياسية، ثقافية وحضارية وفكرية تؤثر في أفكار وتوجهات وسلوكيات الأفراد والجماعات في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وبالتالي تسهم بشكل مباشر، أو غير مباشر، في التأثير على سياسات الدولة (سواء من حيث صناعة القرارات أو في وسائل وطرق تنفيذ تلك القرارات)، بل وعلى أفكار وسلوكيات جميع البشر.

اقسام المعتقدات الغير دينية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)

يمكن القول إن المعتقدات السياسية الفكرية والسلوكية للنظم السياسية ومن يعتقد بها بل ويؤمن بها من البشر تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: اليمينيون، المعتدلون، واليساريون، كما ويمكان أن ينقسم كل قسم من الأقسام الثلاث الى عدة اقسام أيضا نذكر منها:

اليمينيون

أصل الكلمة كان سببه أماكن جلوس أعضاء البرلمان في فترة الثورة الفرنسية حيث كان يجلس في الجانب الأيمن المؤيدون للملكية والارستقراطية. واليميني إذا بمعنى عام هو اي تيار فكري يكون مؤيد لنظام السياسي التقليدي الحكم القائم، ولكن كما أشرنا يعتبر هذا التعريف مبسط جدا لأنه هناك تفرعات وتشعبات كثيره نظرا لأن اليمينيون ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: اليمين المعتدل، اليمين المتطرف، اليمين الديني. اما المعارضين فكان يقال لهم (اليساريين) الذين كانوا يجلسون إلى اليسار في البرلمان الفرنسي.

ونضيف أن اليميني عكس اليساري وهو مصطلح سياسي له جوانب اقتصادية واجتماعية يرجع أصله إلى زمن الثورة الفرنسية عام 1789 م التي اندلعت بسبب الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى الجور والظلم والتعسف التي كانت تمارسها الطبقات الحاكمة في فرنسا تجاه الطبقات الفقيرة والعاملة، وطبقات الفلاحين والمزارعين.

اما اليمينيون اجتماعياً واقتصادياً: فيؤمن بوجود التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البشر ويرون ان هذا التفاوت هو شيء طبيعي في الحياة الإنسانية، بل وحتى ان الاديان السماوية تؤيد هذا التفاوت. ويجدر بنا القول إن المقصود بالتفاوت بين البشر ليس في القدرات، وانما في العرق وفي المكانة الاجتماعية، وفي القوة الاقتصادية. كما ويمكننا القول ليس شرطا أن يكون اليميني متديناً وهذا ما تتسم به على سبيل المثال السياسة الامريكية التي تنطلق من عقيدتين سياسيتين لحزبين فقط، أولها الحزب الجمهوري المحافظ، والثاني الحزب الديمقراطي الليبرالي.

ويرى اليمينيون أنه يجب أن يكون في أي مجتمع ثلاث طبقات اجتماعية: الطبقة الارستقراطية الغنية، الطبقة الوسطى، والطبقة الفقيرة، اذ كان المجتمع الفرنسي وجميع الدول الأوروبية آنذاك (ولا زال الحال باقيا الى اليوم، بل والى طبقات أكثر)، مقسم إلى 3 طبقات حسب امكانيات وقدرات البشر الاقتصادية والاجتماعية. ويبرر اليمينيون هذه التقسيمات الثلاث بوجود تفاوت بين البشر بين ذوي القدرات المتميزة الذين يصبحون أغنياء، وبين ذوي القدرات المحدودة من البشر اللذين يصبحون فقراء. كما ويرون بأن الفقر قد يكون حافزاً لأي انسان في الطبقة الفقيرة لكي ينضم الى طبقة الأغنياء.

ويمكن تقسيم النظام الطبقي الفرنسي فيما قبل الثورة الفرنسية إلى ثلاث طبقات:

1-طبقة النبلاء وكانوا إقطاعيين معفيين من دفع الضرائب ويحق لهم الصيد وحمل السيف وكانوا قادة الجيش ومستشاري الملك وكان هناك أيضا ترتيبات طبقية ثانوية في هذه الطبقة بحول عام 1789 كان هناك ما يقارب 14,000 شخصا من هذه الطبقة ولم تكن هذه الطبقة مغلقة بصورة كاملة فكان لقب النبيل يمنح من قبل الملك كمكافأة لخدماتهم أو بواسطة شراء أراض أو قلاع.

2-طبقة العامة الغير أرستقراطية الذين لم يكونوا رجال دين أو نبلاء وكان هذه الطبقة تشمل أيضا الطبقة المتوسطة او البرجوازيين الذين بدورهم كانوا طبقة واقعة بين النبلاء والبروليتاريا العمال، هذه الطبقة كانت تكون 11% من الشعب الفرنسي.

3-طبقة الفقراء والمحتاجين والمتسولين، تحديدا العمال المزارعين بل وحتى عامة الجنود. وكانت نسبة هذه الطبقة هي اعلى نسبة في المجتمع الفرنسي، (بل وفي معظم المجتمعات الأوروبية، بل وحتى غير الأوروبية). وتعاني هذه الطبقة من الفقر المدقع ومن الظلم والجور والعنصرية والتعسف خاصة ممن كانوا يعيشون في كنف ورعاية النبلاء في المقاطعات التي تمنح لهم من قبل الملك.

سمات وصفات اليمينيين:

1-اليمينيون لا يرون ان مجال الدولة يجب ان يتوسع الا في مجال الامن والحماية والقضاء، فهم يؤيدون وجود جهاز شرطة قوي ومحاكم تصدر احكاماً رادعة.

2-اليمينيون يؤمنون بالاقتصاد الحر (خاصة الاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي)، وفي فكرة السوق الحر المفتوح، كما ويؤمنون بالملكية الخاصة وبالمشاريع الخاصة

3-اليمينيون أيضا يدعون الى تدخل الدولة في حياة المجتمع فقط للحفاظ على تقاليد وعادات واعراف وقيم المجتمع، وهم بذلك يقفون على النقيض من تيار اليساريون الذين يدعون إلى تدخل الدولة لفرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد.

4-كما أن اليمينيون والأحزاب اليمينية تنادي بتعزيز وتمتين هيكل النظام السياسي القائم، بينما في الجانب المقابل يطالب اليساريون واحزابهم اليسارية الأجنحة بتغيير جذري للأنظمة والقوانين الحالية.

التوجه السياسي للفكر اليميني:

في مجال التوجه الفكري السياسي اليميني الماضي كان هذا التيار يحسب على التيارات الأصولية (الدينية) لأنه تيار فكر محافظ يدعم الدين والجماعات الدينية، ولكن في العصر الراهن اختلف هذا التوجه، لأن اليمين ليس دومًا مؤيدا وداعما للدين، أو ضده، نظرا للتغيرات المتسارعة التي تحدث في الظروف الإنسانية أيا كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية التي باتت تتحكم في مواقف وسياسات هذا التيار.

اقسام اليمين:

يمكن تقسيم اليمين إلى خمسة أنواع:

1-اليمين الرجعي، يتوجه اليمين الرجعي بنظره إلى الماضي ويحرص الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد القومية، وهو أرستقراطي يرتبط بمصالح الطبقات

العليا الثرية، ويركز على السلطة والتسلسل الهرمي والنظام والواجب والتقاليد القومية (وفي بعض الدول الرجعية)، وعادة اليمينيون متدينين.

2-اليمين المعتدل، يتسامح اليمنيون المعتدلون مع التغيير شريطة أن يكون التغيير متدرجا ومتقبلا لبعض جوانب الليبرالية، بما في ذلك سيادة القانون والرأسمالية، ويشجعون القومية العرقية وسياسات الرعاية الاجتماعية للمواطنين.

3-اليمين الراديكالي، يميل اليمين الراديكالي نحو تبني سياسة المحافظة المتطرفة والمناهضة للاشتراكية، ويسعى الى تغييرات جوهرية راديكالية في المؤسسات والتخلص من كل الأفراد أو الجماعات التي تهدد قيمه ومصالحه الاقتصادية عن الحياة السياسية. وطُوّر مصطلح اليمين الراديكالي بعد الحرب العالمية الثانية لوصف جماعات وأيديولوجيات سياسية أمثال المكارثية، وجمعية جون بيرش، والثاتشرية، والحزب الجمهوري في ألمانيا. ويشمل اليمين الراديكالي الشعبوية اليمينية وأنواع فرعية أخرى

4-اليمين المتطرف، أن لليمين المتطرف أربع سمات: معاداة الديمقراطية؛ القومية؛ العنصرية؛ والدولة القوية. ولا شك أن اليمين المتطرف مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية لوصف موقعها من ضمن محيطها السياسي. ويطلق المراقبون السياسيون هذا المصطلح على الكتل والأحزاب السياسية التي لا يمكن اعتبارها من ضمن جماعات اليمين السياسية التقليدية التي تدعو إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع، ويكمن الاختلاف الوحيد بين جماعات اليمين التقليدية أو المعتدلة وبين المتطرفة أن الأخيرة تدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم الاجتماعية، ولذلك عادة ما ترفض تلك التيارات هذا النعت لأنها تزعم أنها تمثل الاتجاه العام وتعبر عن صوت الأغلبية.

5-اليمين الجديد. يتكون اليمين الجديد من المحافظين الليبراليين، الذين يؤكدون على أن تكون الحكومة محدودة في صلاحياتها، حكومات صغيرة، وأن تكون

الأسواق حرة ومنفتحة، ومن خلال المبادرات الفردية، اذ أن الفرد عاقل رشيد ان تمتع بالحرية فإنه يحقق أهدافه ومصالحه خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

ويميز كتّاب آخرون بين: اليمين الوسطي، واليمين المتطرف:

1-حيث تدعم أحزاب اليمين الوسطي عمومًا الديمقراطية الليبرالية، والرأسمالية، واقتصاد السوق (على الرغم من أنها قد تتقبل التنظيمات الحكومية للسيطرة على الاحتكارات)، كما وتدعم وحقوق الملكية الخاصة، ورعاية اجتماعية محدودة (مثل التوفير الحكومي للتعليم والرعاية الطبية). وأخيرا تدعم هذه الأحزاب أيضًا النزعة المحافظة والليبرالية الاقتصادية وتعارض الاشتراكية والشيوعية.

2-وعلى النقيض من اليمين الوسطي، تُستخدم عبارة «اليمين المتطرف» لوصف أولئك الذين يؤيدون الحكومة الطاغية، التي تستخدم سلطة الدولة لدعم المجموعة الإثنية أو الديانة المهيمنة ولتجريم الجماعات الإثنية أو الأديان الأخرى غالبًا. من الأمثلة النموذجية للزعماء الذين غالبًا ما ترتبط بهم صفة «اليمين المتطرف»: فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا، وبينيتو موسوليني في إيطاليا، وأدولف هتلر في ألمانيا النازية، وأوغستو بينوتشيه في تشيلي.

الفكر السياسي اليميني في مجال التنمية الطبقية المساواتية

يرفض الليبراليون اليمينيون المساواة الجماعية أو المساواة التي تفرضها الدولة لأنها تقوض من قيمة المكافأة للأفراد على أساس الجدارة الشخصية والمبادرة الفردية. ويرون أن تطبيق هذه السياسية ظالمة ومقيدة للحرية الشخصية، بل وتؤدي إلى التوحيد الاجتماعي والتوسط. وينطوي الفكر اليميني والسياسة اليمينية بدرجات متفاوتة على رفض بعض الأهداف المساواتية بين الشعوب للسياسة اليسارية، بدعوى أن عدم المساواة الاجتماعية أو الاقتصادية أمر طبيعي لا مفر منه، وأن عدم المساواة الاجتماعية مفيد للمجتمع، لذلك جرت العادة على أن تدعم

الأيديولوجيات والحركات اليمينية النظام الاجتماعي الطبقي. على سبيل المثال في فرنسا كان الحزب اليميني الفرنسي الأصلي يسمى «حزب النظام»، وكان يعتبر أن فرنسا تحتاج إلى زعيم سياسي قوي للحفاظ على النظام.

من ضمن الباحثين في رفض المساواتية الطبقية، الكاتب المحافظ البريطاني آر. جاي. وايت، الذي يرفض المساواتية، ويرى أن «البشر متساوون أمام الله والقوانين، لكنهم غير متساوين في كل شيء آخر؛ فالتسلسل الهرمي هو ترتيب الطبيعة، والامتياز هو مكافأة الخدمة الأمينة».

أيضا رفض الباحث المحافظ الأمريكي راسل كيرك مبدأ المساواتية باعتباره «فرضًا للتشابه»، اذ يرى «أن الله خُلق البشر مختلفين، والحكومة التي تتجاهل هذا القانون تصبح حكومة ظالمة لأنها تضحي بالنبل في سبيل التوسط». ومن المبادئ التي اعتبرها كيرك من «شرائع» المحافظة هو أن «المجتمع المتحضر يتطلب وجود نظام وطبقات».

اليساريون

يشير مفهوم اليساريون الى تبني افراده وممن ينتمون اليه لأفكار وتصورات وقيم سياسية اشتراكية (وربما شيوعية) تركز على المساواة المجتمعية بين البشر، وعلى السيادة الشعبية للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبعا لذلك فإن الأحزاب اليسارية تعكس هذه الأفكار وتحرص على تحقيقها. انطلاقا من ذلك فإن اليسارية (أو الجناح اليساري) مصطلح يمثل تياراً فكرياً وسياسياً يسعى لتغيير المجتمع إلى حالة أكثر مساواة بين جميع أفراده وطبقاته.

أيضا يرجع أصل مصطلح اليسارية إلى الثورة الفرنسية عام 1789م عندما أيد عموم من النواب اللذين كانوا يجلسون على اليسار من مجلس النواب الفرنسي الذي أنشئ بعد نجاح الثورة الفرنسية التي غيرت فرنسا من نظام سياسي ملكي، الى نظام سياسي جمهوري علماني، حيث بقي ترتيب الجلوس هذا مُتّبعاً في البرلمان الفرنسي حتى هذا العصر. وتتبع اليسارية بشكلٍ عام المنهج العلماني، وهو المنهج الذي يقوم

على الفصل بين الدين والدولة، حيث يرى بعض اليساريون أنّ مهام الدين يجب أن تكون محدودةً ومحصورةً بشكلٍ كبيرٍ في جميع نواحي الحياة الانسانية، بينما هناك البعض من اليساريين الذين يرون أنّ الدين لا يجب ألا يتدخل في السياسة فقط.

كما وعارض اليساريون منذ الثورة الفرنسيّة تمركز الثروة والقوّة في أيدي طبقةٍ معينةٍ في المجتمع (طبقة من يملكون وسائل الإنتاج)، حيث كان جلّ اهتمام اليساريون القضاء على اللامساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم وتشجيع الديمقراطيّة الاشتراكية، وعن طريق إجراء إصلاحاتٍ في ملكيّة الأراضي، حيث بدأ اليساريون بشكلٍ تدريجيٍ في تبني هموم وقضايا الطبقةِ العاملة في المصانع، من خلال إنشاء نقاباتٍ للعمال تضمن حقوقهم، والمطالبة بضماناتٍ اجتماعيّة، ومن ثم انتقل اليساريون بعد ذلك إلى تبني مواقف مناهضة للإمبرياليّة، (كما هو حال في دراسات وابحاث كل من راوول هايا دي لا توري، سمير أمين، ودو سانتوس)، وفي الوقت الرّاهن بدأ اليسار تركيز نشاطاته في مواجهة العولمة ومعارضتها.

تغيرت استخدامات مصطلح اليسار، واليساريون مع مرور الوقت ومع تغير الظروف والاحوال الإنسانية لتتشعّب الاستخدامات بدورها مغطيةً مساحةً واسعةً من الآراء لوصف عددٍ من التيّارات السياسية المتعددة والمختلفة التي اجتمعت بمجملها تحت المظلّة اليساريّة، فهي في الغرب (تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية والكثير من دول أوروبا) تشير إلى الدّيمقراطيّة الليبراليّة الاجتماعيّة أو الاشتراكيّة، ومن جانبٍ آخر تدخل ضمن هذا المصطلح الحركة اللاسلطويّة، والتي تعتبر ضمن اليساريّة الراديكاليّة أو أقصى اليسار. ولا شك أن التنوّع اليساري نتج عن التنوّع والتغير في استخدام المصطلح وأيضا الى وجود اختلافٌات سياسية بين اليساريين أنفسهم بشأن ما يشمله هذا المصطلح من فكر وتوجه، ويمكننا ان نقسم أنواع اليسار واليساريون الى ما يلي:

1-الليبراليون الاجتماعيون يؤكدون على الحريّات العامة (الحرية والمساواة) وضمان العدالة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال الدولة. وتركز على التقدم الاجتماعي بشكل عام ويدعمون اقتصاد السوق الحر.

2-بينما يؤكد الديمقراطيّون الاشتراكيّون على رفض الثّورة والتزامهم بالديمقراطيّة وللتأكيد على الطابع الديمقراطي لميولها السياسية. تؤيد الاشتراكية الديمقراطية إقامة ديمقراطية اقتصادية لامركزية وتعارض الحركات السياسية التي تلجأ إلى الاستبدادية والتسلطية، مثل الستالينية، كوسيلة لتحقيق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ويرى الاشتراكيون الديمقراطيون بأن الانتقال إلى الاشتراكية سيكون إما عبر ثورة شعبية من الأسفل، أو عن طريق انتخابات ديمقراطية نزيهة. وترفض الاشتراكية الديمقراطية كافة أشكال التنظيمات المركزية التي تلجأ إليها الأحزاب الشيوعية اللينينية، كالمركزية الديمقراطية.

وترفض الاشتراكية الديمقراطية التخطيط المركزي البيروقراطي (النموذج السوفيتي كأساس لأي نظام اقتصادي ما بعد الرأسمالي)، كما وتدعو إلى إحلال التخطيط الديمقراطي اللامركزي محل تخطيط السوق الرأسمالية، بينما يفضل بعض الاشتراكيين الديمقراطيين يفضلون نموذج اشتراكية السوق. ويستخدم البعض مصطلح الديمقراطية الاشتراكية كمرادف للاشتراكية الديمقراطية، الا أنه يجدر بنا الذكر بأن الديمقراطية الاشتراكية الحديثة تحافظ على نمط الإنتاج الرأسمالي، فيما يدعو العديد من الاشتراكيين الديمقراطيين إلى استبداله باشتراكية يتم ادارتها ديمقراطياً.

3-أما الشيوعيّون فيتبنون الاشتراكيّة الثوريّة الرّافضة للملكيّات الخاصة لكافة وسائل الإنتاج، وتعتبر الشيوعية أقصى الفكر اليساري. والشيوعية مصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي والمجتمعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد؛ تؤدي بحسب منظريها إلى إنهاء الطبقية الاجتماعية وإلى تغيّر مجتمعي يؤدي إلى انتفاء الحاجة للمال ومنظومة الدولة. وفي العلوم السياسية والاجتماعية الشيوعية هي أيدلوجية اجتماعية اقتصادية

سياسية وحركية هدفها الأساسي تأسيس مجتمع شيوعي بنظام اجتماعي اقتصادي مبني على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في ظل غياب الطبقات المجتمعية والمال، ومنظومة الدولة.

والشيوعيون هم من يتبنون هذه النظريات والحركات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الساعية للوصول لذلك النظام الاجتماعي اللاطبقي. ونشأت الشيوعية كنظرية سياسية في نهايات القرن التاسع عشر ضمن الفكر الاشتراكي ويعدّ الفيلسوف الألماني كارل ماركس (1818-1883) أبرز منظريها. وفي النظرية الماركسية تعدّ الشيوعية مرحلةً معينة من مراحل التطور التاريخي الذي يخرج حتمًا من تطور القوى الاقتصادية المنتجة التي تقود إلى غزارة في الثروة المادية التي تسمح للتوزيع المبني على الاحتياجات والعلاقات الاجتماعية التي تعتمد على حرية الأفراد. في هذا الشأن، يرى الفيلسوف جيسون ستانلي أن «سياسات التسلسل الهرمي» هي واحدة من السمات المميزة للفاشية، والتي تشير إلى «الماضي المجيد» الذي كان يجلس فيه أعضاء المجموعة الشرعية المهيمنة في أعلى التسلسل الهرمي، وتحاول هذه السياسات إعادة خلق تلك الحالة.

المعتدلون

المعتدلون أو الوسطية مصطلح سياسي اجتماعي يستخدم للدلالة على التيارات السياسية الوسطية في الفكر وفي المنهج، وفي القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الدينية. والوسطية يمكن أن ينظر إليها إما كتأكيد لقوة سياسية متميزة عن اليمين وعن اليسار، وإما كحل وسط بين الإثنين. ويمكن أيضا أن تمثل الوسطية فكرة الاعتدال بين المحافظة السياسية، وبين التقدمية السياسية، من حيث الإصلاحات الليبرالية والاشتراكية والإصلاحات المحافظة خاصة من حيث الأفكار، ويرون بتبني سياسة عدم التدخل اقتصاديا.

في مجال السياسة إذا، الوسطية أو الوسط «هي وجهة نظر سياسية أو موقف محدد تتضمن قبول التوازن بين تيارين متناقضين، ودعم درجة من المساواة

الاجتماعية والتسلسل الاجتماعي في المجتمع، بينما تعارض الوسطية التغييرات السياسية التي قد ينتج عنها تحول كبير في المجتمع بقوة نحو اليسار أو نحو اليمين. وتتضمن الوسطية سياستي وسط اليسار ووسط اليمين علاقات عامة مقترنة بميول نسبي نحو أحد جانبي الطيف السياسي.

ومن وجهة نظر أخرى متقاربة مع سابقاتها، يعني مفهوم الاعتدال او التوسط في الفكر والمسلك في جميع نشاطات الحياة الإنسانية والسياسية وغيرها من المجالات الاجتماعية والاقتصادية. المعتدلون عادة لا يميلون لا إلى اليمين ولا إلى اليسار، فلهم أفكار ومعتقدات وقيم وسطية لا تؤمن بالتطرف ولا بالتشدد. وفقًا لارس لوك راسموسن «يجب أن يكون الحزب حزبًا وسطيًا لديه الطموح لإحداث «تقدم وتغيير في مفترق طرق بين كتلة زرقاء تعذبها سياسات القيم والكتلة الحمراء العالقة في النظرة السابقة للفرد والعقل».

دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية

الحزب السياسي تنظيم سياسي اجتماعي واقتصادي دائم قائم على اهداف ومبادئ مشتركة لمجموعة من الافراد والجماعات لديها اجندة سياسية واقتصادية واجتماعية هدفها الوصول الى السلطة او المشاركة فيها، او معارضة السلطة.

وهدف الأحزاب السياسية والتحزب السياسي خاصة في السلطات التنفيذية والتشريعية الوصول إلى الحكم سواء في السلطة التنفيذية أو في السلطة التشريعية بمسمياته المختلفة، برلمان، كونجرس، دوما، مجلس الشعب.

أولا: أنواع الأحزاب السياسية

منها الاحزاب العقدية،

الأحزاب الطبقية،

الأحزاب الجغرافية،

الأحزاب ذات الهوية الوطنية،

الأحزاب ذات الهوية الدينية.

هناك دول فيها حزب واحد كالدول الشيوعية والاشتراكية، ودول بحزبين فقط كالولايات المتحدة الامريكية، ودول بأحزاب متعددة كفرنسا وايطاليا ومعظم الدول الاوروبية. وتسهم الأحزاب السياسية في تنمية مجتمعاتها من خلال ما تمارسه عندما تتولى السلطة في الدولة من تبني سياسات تخدم مصالح الدولة انطلاقا من أجندتها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يمكن القول إن الحزب السياسي لا يمثل الا طيفا واحدا أو ربما طيفين من أطياف المجتمع وفقا لمفهوم الأغلبية الأقلية، الذي قد لا يحقق أهداف الأقليات الأخرى المكونة لتسيج مجتمع الدولة.

وتتكون الأحزاب السياسية انطلاقا من عقيدة سياسية اقتصادية اجتماعية، بل وحتى دينية. فهناك أحزاب يمينية، وأخرى يسارية، أحزاب محافظة، وأخرى متخصصة كحزب العمال في بريطانيا، وهناك أيضا أحزاب بيئية تدافع عن البيئة كحزب الخضر في المانيا.

دور القانون في التنمية السياسية

تؤكد القاعدة السياسية أن السياسة وممارساتها في حاجة ماسة لقوانين عامة وخاصة تمكنها من الحكم بل وتحكمها وتيسر عمليات تطبيقها وتعتبر للقرارات الت تتخذها وتعتبر المرجع الشرعي لها. فالقوانين خاصة الدساتير تعتبر المرجع الرئيسي لاي حكومة تهدف الى تحقيق تنمية شاملة وتحديدا تنمية سياسية في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

ويعرف القانون عامة على أنه «نظام تشريعي يحتوي على عدد من القواعد التي يتم إنشاؤها وتطبيقها من خلال المؤسسات الحكومية القضائية، التشريعية والتنفيذية لتنظيم سلوكيات الأفراد، والجماعات، وجميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، ويرى البعض أن القانون هو «علم وفن العدالة».

ويمكن أن تصدر القوانين من خلال الآليات التالية:

1-القوانين المكتوبة منذ انشاء الدولة كالدساتير،

2-القوانين الضمنية،

3-القوانين التي تنفذها الدولة عن طريق هيئة تشريعية جماعية متخصصة،

4-القوانين عن طريق مشرع واحد متخصص في القانون،

5-القوانين عن طريق السلطة التنفيذية من خلال المراسيم واللوائح،

6-القوانين التي يقررها القضاة من خلال السوابق،

هذه القوانين العامة والخاصة (او كلتا القانونين) من الممكن أن تنتج عن أيا من تلك الهيئات السياسية او القانونية. ويمكن للأفراد إنشاء عقود ملزمة قانونًا، بما في ذلك اتفاقيات التحكيم بين طرفين أو أكثر حيث يتم اختيار قبول تحكيم بديل محايد لعملية المحكمة العادية. وتختلف النظم القانونية بين الدول، مع تحليل اختلافاتها في القانون المقارن، وفي القانون المدني، والقوانين الأخرى (كالقانون الجنائي، أو قوانين الشركات والتجارة الخ)، حيث تقوم هيئة تشريعية، أو هيئة مركزية أخرى بتدوين القانون وتوحيده. وفي أنظمة القانون العام، يصدر القضاة السوابق القضائية الملزمة من خلال السوابق التي وقعت في الماضي وتم الأخذ بها، على الرغم من أنه في بعض الأحيان قد يتم إسقاط السوابق القضائية من قبل محكمة عليا أو من قبل هيئة تشريعية.، أو حتى من رؤساء وحكام بعض الدول.

تاريخياً، أثر القانون الديني على الأمور العلمانية حيث تستخدم الشريعة القائمة على المبادئ الإسلامية كنظام قانوني أساسي في العديد من الدول الإسلامية وبعض الدول الخليجية.

ويمكن تقسيم نطاق القانون إلى مجالين رئيسيين:

1-يتعلق القانون العام بالحكومة والمجتمع، بما في ذلك القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الجنائي.

2-يتعلق بالقانون الخاص فيما يخص النزاعات القانونية بين الأفراد أو المنظمات في مجالات مثل العقود والممتلكات والأضرار والقانون التجاري.

هذا التمييز أقوى في بلدان القانون المدني، وخاصة تلك التي لديها نظام قانوني منفصل عن المحاكم الإدارية؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن الفجوة بين القانون العام والخاص أقل وضوحًا في ولايات القانون العام. ويوفر القانون مصدرًا للبحث العلمي في مجال التاريخ القانوني، في مجال الفلسفة، في مجال التحليل الاقتصادي، في مجال علم السياسة خاصة التنمية السياسية، وفي مجال علم الاجتماع. ويثير القانون أيضًا قضايا مهمة ومعقدة تتعلق بالمساواة والإنصاف والعدالة.

دور الدساتير في التنمية السياسية

تعريف الدستور:

لكل دولة دستور مكتوب يمنح الشرعية للحكم في الدولة، وينظم عمل الدولة ووظائفها وعلاقاتها بالشعب، كما ويمنح الدستور الشرعية للدولة وحكومتها في كل ما يتعلق بوظائف ومهام ومسؤوليات سلطات الدولة والحكومة ومؤسساتها الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، والعلاقة فيما بينهم. وأيضا يمنح الدستور الشرعية لجميع المؤسسات والأجهزة الاجتماعية والسياسية الأخرى للدولة، وعادة ما يكون الدستور مكتوب ويتم اقراره من قبل غالبية الشعب من خلال استفتاء عام.

الدستور إذا هو القانون الأعلى للدولة (مجموعة من القوانين والأعراف) الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (سواء دولة بسيطة أم مركبة)، كما ويحدد جوهر نظامها السياسيhttps://ar.wikipedia.org/wiki/نظام_الحكم (ملكي أم جمهوري)، وبالتالي شكل الحكومة (حكومة رئاسية أم حكومة نيابية، برلمانية). وينظم الدستور سلطات الدولة العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وحدود كل سلطة من السلطات

الثلاث والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمؤسسات العامة والخاصة، أخيرا يضع الدستور الضمانات للأفراد والجماعات بتجاه السلطة.

وكما سبق وأن اشرنا يشمل الدستور اختصاصات السلطات الثلاث (السلطة التشريعية، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية)، ويحدد مستوى المراقبة فيما بينها، وتلتزم بالدستور كل القوانين الأدنى مرتبة منه في الهرم التشريعي. فالقانون الدستوري يجب أن يكون منطلقا من ومتعمدا على القواعد الدستورية، وكذلك على اللوائح والأعراف التي يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة. وتعتبر القوانين واللوائح والأعراف غير شرعية (أي غير دستورية) إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية الأساسية.

انواع الدساتير

تنقسم الدساتير الى الأنواع التالية:

1-من حيث تدوينها أو عدم تدوينها إلى دساتير مدونة (أي مكتوبة)، ودساتير غير مدونة (غير مكتوبة).

2-من حيث طريقة تعديلها (بالإضافة أو التعديل أو الغاء البعض منها) تنقسم الدساتير إلى دساتير مرنة، ودساتير جامدة.

3-من حيث محتواها، تنقسم الدساتير إلى دساتير مطولة، ودساتير مختصرة.

4-من حيث مدة العمل بها، تنقسم الدساتير إلى دساتير مؤقتة، ودساتير دائمة.

أولا: الدساتير المدونة وغير المدونة في العالم

1-الدساتير المدونة: يعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده وقوانينه مكتوبة في وثيقة واحدة، أو في عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري من خلال لجنة قانونية قامت بصياغة الدستور، ومن ثم يتم عرضه على الشعب وموافقة أغلبيتهم عليه.

2-الدساتير غير المدونة: وهي عبارة عن قواعد عرفية تم التعامل معها وتطبيقها عبر التاريخ واستمر العمل بها لسنوات طويلة في الدولة حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم، ويطلق عليها أحيانا «الدساتير العرفية»، نظرا لأن العرف المجتمعي يعتبر المصدر الرئيسي لقواعد الدستور العرفي. على سبيل المثال فإن الدستور الإنجليزي الذي بدأ بوثيقة «الماجنا كارتا» في القرن الثالث عشر الميلادي يعتبر المثال الأبرز على معظم الدساتير غير المدونة لأنه دستور يستمد غالبية أحكامه من الأعراف الاجتماعية والقضائية والسياسية الإنجليزية، أيضا تم وضع بعض الأحكام الدستورية المكتوبة في عام 1958 م التي سمحت بمشاركة النساء في ممارسات السياسة، وفي التصويت، وأعطاهن حق الانتماء لعضوية مجلس اللوردات، وأيضا مجلس العموم.

ثانيا: الدساتير المرنة، والدساتير الجامدة.

1-الدساتير المرنة: هي الدساتير التي يمكن تعديلها (اما بالإضافة أو الإلغاء) بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية وذلك من خلال السلطة التشريعية، على سبيل المثال مرة أخرى الدستور الإنجليزي.

2-الدساتير الجامدة: هي الدساتير التي لا بد من اتباع إجراءات شديدة، او إجراءات أشد من تلك الاجراءات التي تم بها تعديل القوانين العادية، والتي يتم تعديلها بواسطة السلطة التشريعية فقط. مثال على ذلك الدستور الأسترالي الفيدرالي الذي يتطلب استفتاء دستوري من قبل الشعب، ويتطلب موافقة أغلبية المواطنين عليه في جميع الولايات الأسترالية، بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالي. ولابد وأن نشير أيضا أن من الدساتير الجامدة، هناك دساتير لا يمكن تعديلها أو تغييرها أو حتى تغيير أجزاء منها يطلق عليها بالدساتير المحصنة.

ثالثا: الدساتير المطولة، والدساتير المختصرة.

1-الدساتير المطولة: هي الدساتير التي تعتبر شبه شاملة لكونها تناقش بل وتنظم معظم مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونشاطاتها وسلوكياتها وتفاعلاتها، وتتطرق لمسائل كثيرة ومتعددة بالتفصيل. مثال على ذلك دستور كل من الهند الذي وضع في عام 1950 م، ودستور الاتحاد السوفيتي لعام 1977 م، الذي تغير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990م. أيضا الدستور الجديد لدولة روسيا الاتحادية الذي يشير الى أنها دولة اتحادية ديمقراطية يحكمها القانون، وشكل حكومتها جمهوري، ويشير الدستور الى نوع الحكومة والقوانين الاتحادية التي لها سيادة تامة على كامل أراضي الاتحاد الروسي.

2-الدساتير المختصرة: هي الدساتير التي تقتصر على الموضوعات المهمة دون التطرق للتفاصيل، مثال دستور دولة الكويت عام 1961 م.

رابعا: الدساتير المؤقتة والدساتير الدائمة:

1-الدساتير المؤقتة: تعتبر هذه الدساتير من الدساتير التي يتم وضعها لفترة محددة من الزمن لمواجهة تحديات أو مخاطر أو حتى مستجدات طارئة خاصة إن كانت الدولة من الدول التي حصلت على استقلالها من الاستعمار.

2-الدساتير الدائمة: هي الدساتير التي توضع ليعمل بها دون تحديد مدة زمنية لها حتى تظهر حاجة سياسية أو شعبية لتعديلها آو إلغائها.

مبدأ سمو الدستور:

المقصود بسمو الدستور «بأنه القانون الأعلى في الدولة الذي لا يعلوه أي أو يفوقه أي قانون آخر» (ويسمى ايضا بقانون سيادة الدولة)، وقد نصت عليه أغلب دساتير دول العالم مثل دساتير الدول الأوروبية. ومبدأ سمو الدستور على مستويين هما:

1-السمو الموضوعي للدستور: ونقصد به ان القانون الدستوري يتناول موضوعات تختلف عن موضوعات القوانين العادية حيث يستند سمو الدستور على موضوع القواعد الدستورية العليا للدولة ومضامينها التي لا تنحصر في دساتير معينة، بل موجودة في جميع الدساتير المكتوبة والدساتير العرفية الجامدة أم المرنة.

ويعتبر السمو الموضوعي من كونه القانون الأساسي للدولة يبين أهدافها ومصالحها ويحدد أطرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. بل ويعتبر القانون هذا هو الجهة الوحيدة التي تنشيئ جميع سلطات الدولة وحكومتها ونظامها السياسي واختصاصات كل من السلطات الثلاث والعلاقة فيما بينها. ويؤكد سمو الدستور الموضوعي على ضرورة أن تحترم السلطات الثلاث كل فحوى ومحتويات الدستور لأنه المرجع الشرعي الوحيد لوجودها، ولتحديد علاقاتها مع بعضها البعض، وللنظر فيما تتخذه كلا منهما من قرارات تتوافق مع بنود الدستور.

2-مبدأ السمو الشكلي للدستور: المقصود به عندما يتم كتابة القانون الدستوري لا بد من اتباع (في حال وضعه أو تعديله) إجراءات قانونية معينة ومحددة أشد من الإجراءات اللازمة لوضع وتعديل القوانين العادية. هذا السمو موجود في الدساتير المكتوبة الجامدة فقط. كما يضمن السمو الشكلي للدستور احترام الدستور وقواعده، وينظم الرقابة على دستورية القوانين.

ويترتب على السمو الشكلي للدستور وجود سلطتين:

1-سلطة مؤسِسة (بكسر السين)، وهي التي تؤسس وتضع الدستور.

2-سلطة مؤسساتية وهي التي تم إنشاءها بموجب الدستور.

النظم الديمقراطية البرلمانية

هو نظام حكم يُشكل فيه الوزراء في الفرع التنفيذي من البرلمان، ويكون مسؤولًا أمام هذه الهيئة، بحيث أن السلطتين التنفيذية والتشريعية متشابكة. وفي مثل هذا النظام، يكون رئيس الحكومة بطبيعة الحال الرئيس التنفيذي وكبير البرلمانيين على حد سواء. ويتميز بفصل غير واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يؤدي إلى مجموعة مختلفة من الضوابط والتوازنات بالمقارنة مع تلك التي وجدت في نظام رئاسي. وعادة ما يكون هناك تمييز واضح في النظم البرلمانية بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، فيكون رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء، ويكون وضع رئيس الدولة في كثير من الأحيان صورياً، هو في الأغلب إما رئيس (منتخب شعبياً أو إما من قبل البرلمان) أو عاهل وراثي (غالباً ملكية دستورية.

النظم الديمقراطية النيابية

تعني أن الشعب، هو صاحب السيادة، ولا يقوم بنفسه بممارسة السلطة التشريعية، وإنما يعهد بها إلى نواب عنه يتم انتابهم لمدة زمنية معينة، وينيبهم عنه في ممارسة هذه السلطة باسمه. فالبرلمان في الديمقراطية النيابية هو الممثل للسيادة الشعبية وهو الذي يعبر عن إرادة الشعب، من خلال ما يصدره من تشريعات أو قوانين. ونشأ هذا النظام تاريخيا في إنجلترا وفرنسا، ثم انتقل منهما إلى الدول الأخرى، كما حدث فيه تطور كبير في تفصيلاته، فمن المبادئ الحديثة التي صاحبت تطبيق هذا النظام أن النواب لا يعتبرون ممثلين للأقاليم التي ينتخبون عنها لكنهم يمثلون الأمة في مجموعها، أي أن البرلمان في مجموعه وكوحدة يمثل الأمة في مجموعها وكوحدة. وقد ظهر اتجاه ينادي بضرورة إدخال آراء الشعب بين الحين والحين حتى مع وجود المجلس النيابي المنتخب وإدخال هذه الطرق على الديمقراطية النيابية هو الذي يجعلها ديمقراطية شبه مباشرة.

كان من مقتضى هذا المبدأ استقلال النواب في مواجهة الناخبين وعدم وجود ما يلزمهم قانونا بمراعاة مصالح وآراء ناخبي دائرتهم ولا بتقديم حساب عن أعمالهم. والواقع أن إقرار هذا المبدأ من الناحية القانونية ترتب عليه نوع من «الاستبداد

البرلماني» بسبب استقلال كل نائب عن هيئة الناخبين في دائرته مما يتجافى مع فكرة الديمقراطية الأساسية. ولذلك فقد ظهر اتجاه جديد ينادي بضرورة إدخال بعض الطرق التي تضمن للشعب أن يتدخل بنفسه بين الحين والحين حتى مع وجود المجلس النيابي المنتخب وإدخال هذه الطرق على الديمقراطية النيابية هو الذي يجعلها ديمقراطية شبه مباشرة.

دور التكنوقراطية في التنمية السياسية

تعريف التكنوقراطية:

التكنوقراطيّة هي كلمة يونانيّة الأصل مكوّنة من مقطعين هما: تِكني بمعنى فني وتقني، وكراتُس بمعنى سلطة وحكم. وتعني التكنوقراطية بالإنجليزية: Technocracy)

وأما اصطلاحاً فالتكنوقراطية تعني تطبيق منهج علمي مدروس من أفراد يمتلكون قدراً وافراً من المهارات التقنية، والصفات القيادية، والشهادات العلمية، والمعرفة التكنولوجية بقصد حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه المواطنين، للنهوض بالمجتمع، وزيادة مستوى الرفاهية فيه. وتعد التكنوقراطية من المفاهيم حديثة النشأة ظهرت مع اتساع الثورة الصناعية والتكنولوجية ومن ثم انتشارها، وبدأ استخدام المفهوم مع المفكر الاشتراكي (سان سيمون) الذي تنبأ بقيام مجتمعات إنسانية يحكمها العلماء والمهندسون والأطباء والمحامون.

ولقد سميت التكنوقراطية بهذا المسمى من المفكر وليام (هنري سميث) عام 1919م، الذي دعا الى تولي اهل الاختصاص مهام الحكم في المجتمع. اما من اشاع مصلح التكنوقراطية فكان هوارد سكوت.

ولقد تمَّ استخدام مصطلح تكنوقراط في الأصل للدفاع عن تطبيق المنهج العلمي في حلِّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ويقومُ هذا النظام بالتركيزِ على تطوير الدولة في قطاعٍ أو قطاعات معيّنة بدلاً مما يُعرف بـ «الربحية النقدية» وذلكَ لضمانِ استمرار

تشغيل جميع الوظائف على الوجه الأفضل بما يحقق اصالح العام. وعادةً ما تُركّز الحكومات التكنوقراطية على حلّ المشاكل التقنية أو الهندسية وغالبًا ما تكونُ افتراضية.

في الاستخدام العملي؛ تُعتبر التكنوقراطية جزءًا من البيروقراطية التي يُديرها تقنيون كما يمكن اعتبار الحكومة التي يُعيّنُ فيها المسؤولون المنتخبون خُبراء ومهنيين متخصصين لإدارة الوظائف الحكومية الفردية والتوصية بالتشريع للتكنوقراطية. ويُشير مفهوم التكنوقراطية أيضًا إلى شكلٍ من أشكال الجدارة؛ حيث يتولى القادرون علميا وتقنيا واداريا المسؤولية الوظيفية ظاهريًا دون تأثير من قبل جماعات المصالح الخاصة.

بداية التكنوقراطية:

كانت بداية التكنوقراطية عام 1932م في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان التكنوقراطيون عبارة عن ثلة من المتخصصين بعلوم الهندسة والعمارة والاقتصاد والاجتماع الداعين إلى قياس الظواهر الاجتماعية، ثم استنباط القوانين منها بما يصلح للحكم على هذه الظواهر وتوظيفها لخدمة الصالح العام، ذلك لأن اقتصاديات النظام الاجتماعي المعقدة التي يهيمن عليها السياسيون، لا يستطيع فهمها أحد غيرهم (أي التكنوقراطيون). وكنتيجة للتقدم التكنولوجي يجب أن يدير هذه الاقتصاديات مختصون في إدارة الشؤون الاقتصادية من العلماء والمهندسين، والتقنيين.

ويستخدم مصطلح الحكومة التكنوقراطية في هذا العصر للتعبير عن شكل من أشكال الحكومة، وهي حكومة الكفاءات والخبرات، أو التقنيات التي ظهرت مع منتصف القرن العشرين الماضي نتيجة للتقدم العلمي والتقني تحديدا. والحكومة التكنوقراطية حكومة غير حزبية، وكذلك أعضاؤها غير متحزبون لكونها حكومة متخصصة ضليعة بالأمور الصناعية والتجارية والاقتصادية فقط، وتعنى بتوظيف الكفاءات الإنسانية على أساس المعرفة العلمية والتكنولوجية، وبغض النظر عن أية انتماءات سياسية، أو دينية، أو عرقية.

والتكنوقراطي أو التكنوقراطية أحد موظفي الدولة الذين يملكون صنع القرار بتوجيهات او بتفويض من السياسيين المنتخبين (أو المعينين كم هو الحال في الدول الغير ديمقراطية)، ويشغل أيا منهما منصباً مهماً بدون انتخاب، لكون أيا منهما من الخبراء المختصين في مجال العمل، وتم تكليف أيا منهما من قبل الحكومة لأداء مهام معينة خلال فترة مؤقتة دون أن يكون لدى أيا منهما أطماع سياسية مستقبلية خاصة فيما يتعلق بديمومة احتلال المنصب أو مناصب أخرى.

ويوظف التكنوقراطي (رجلا كان أو امرأة) القدرات والخبرات العلمية والعملية في توضيح خطة ما، ثم العمل على إنجاحها، ومن الأمثلة على التكنوقراطيون والتكنوقراطيات في الدولة: وزير المالية، وزير الصحة، وزير الزراعة، الخ. وبتوضيح آخر فإن التكنوقراطيون يمارسون السلطة الشرعية من خلال القدرات العقلية التي تعكسها كفاءاتهم العلمية والتقنية، لكون التكنوقراطيون هم العقل المؤسس والمدبر لتحديث المجتمع، كما أنّ لهم مطلق الصلاحيات عند تكليفهم بالمهام المطلوبة منهم.

الطبقية الاجتماعية والاقتصادية في العالم:

دائما ما تساهم التنمية القومية الشاملة (خاصة التنمية السياسية والاقتصادية) في انقسام المجتمعات الإنسانية الى طبقات اجتماعية اقتصادية وفقا لعوامل الدخل المادي الفردي والجماعي، وأيضا وفقا للمكانة الاجتماعية للأفراد والجماعات، وهي انقسامات تضع الأفراد والجماعات في منظومة طبقية اقتصادية واجتماعية محدده، وهو حقيقة الحال والواقع في جميع الدول ومجتمعاتها الإنسانية. كلاسيكيا تنقسم الطبقات الاجتماعية الاقتصادية إلى ثلاث طبقات وذلك على مدى التاريخ كله حتى السبعينات من القرن الماضي وهي: الطبقة العليا الارستقراطية، الطبقة الوسطى، والطبقة الدنيا.

بيد أنه منذ عام 1970م وحتى اليوم انقسمت كل من الطبقات الثلاث السابق الإشارة ليها الى ثلاث طبقات أي تسع طبقات وهي:

الطبقة العليا – العليا

الطبقة العليا - الوسطى

الطبقة العليا - الدنيا

الطبقة الوسطى - العليا

الطبقة الوسطى – الوسطى

الطبقة الوسطى الدنيا

الطبقة الدنيا – العليا

الطبقة الدنيا – الوسطى

الطبقة الدنيا – الدنيا

والطبقية هي تراتب اجتماعي انساني يتم من خلاله تصنيف الناس إلى مجموعة من الفئات الاجتماعية الاقتصادية الهرمية، أي الأشخاص من النساء او الرجال الذين يملكون نفس الوضع الاجتماعي او الاقتصادي أو التعليمي. ومفهوم الطبقة الاجتماعية والاقتصادية قبل النصف الثالث من القرن الماضي يعتمد على تقسيم المجتمع لثلاث طبقات:

الطبقة الأولى السياسية الغنية الثرية الارستقراطية التي تملك مصدر القوة ورؤوس الاموال وتسيطر على وسائل الإنتاج. لكن في بعض الدول لا تكون المال والثروة كافية لانضمام من يمتلكها للطبقة العليا السياسية، اذ أن الطبقة العليا السياسية أحيانا مقتصرة ومقصورة على الأمراء او النبلاء والحكام الذين ولدوا من اسلاف نبلاء وأمراء ارستقراطيين أو تزوجوا منهم.

وأيضا من ضمن الطبقة العليا الارستقراطية طبقة أدنى منها سياسيا من الذين جمعوا ثرواتهم من النشاطات التجارية فإنهم وأن كانوا ممن ينضمون الى الطبقة العليا السياسية، لكن ينُظر إليهم باستهجان، ويطلق عليهم لقب حديثي النعمة نظرا لأنهم وصلوا الى طبقتهم عن طريق التجارة أو غيرها من وسائل الثراء. وبشكل عام تضم الطبقة العليا السياسية واحد أو اثنان بالمئة فقط من الشعب.، فيما تضم الطبقة العليا الاقتصادية 5 الى 10 في المائة من الشعب.

ويحصل افراد الطبقة العليا من ذوي الدخل على ما فوق مبلغ ال 250,000 ريال شهريا، أو أكثر.

الطبقة الثانية الطبقة المتوسطة التي تتكون من الموظفين والعمال المهنيين واصحاب الأعمال الصغير، هؤلاء يشكلون الغالبية من الشعب، حيث يقبع الكثير من الناس ما بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا من حيث الحالة الاقتصادية والاجتماعية. ففي غالبية المجتمعات الغربية تعتبر الطبقات الوسطى هي الأهم لا سيما فيما يتعلق بضرورة وجود قوة عاملة متعلمة في الاقتصاد، وفي التعليم وفي الصناعة وفي التكنولوجية. وفيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية احتلت الطبقة المتوسطة موقع ومكانة قوية لضمان ولاستدامة ما يسمى بالحلم الأمريكي. ولكن منذ فترة الركود في عام 2008، والطبقة الوسطى، وخاصة الطبقة العاملة، لم تشعر أيا منهما بالأمان أو بإمكانية ضمان المستقبل للأجيال القادمة من خلال عملها. ويحصل غالبية افراد الطبقة المتوسطة ما بين25,000 ريال الى 49،000 الفر ريال.

والطبقة الثالثة الاخيرة وهي الطبقة العاملة من الفلاحين والمزارعين التي تعتمد على الأعمال ذات الاجر المنخفض وغالبا ما تعاني هذه الطبقة من الفقر الذين يعملون في وظائف الحد الأدنى للأجور مع ضمان اقتصادي قليل جداً. ويشير مصطلح الطبقة الدنيا أيضا للأشخاص من ذوي الدخل المنخفض جدا كمن يعيشون على

الضمان الاجتماعي او دخل نتيجة للبطالة. وتقسم الطبقة العاملة احيانا إلى اولئك الذين يعملون ولكنهم يفتقرون إلى الامان المادي، والقسم الآخر هم أولئك العاطلين والمشردين، وخاصة أولئك الذين يتلقون الرعاية المادية من الدولة. ويتلقى افراد الطبقة الدنيا الحد الادنى للجور والذي قد لا يكفي حتى لإعالة أنفسهم. ويعتقد ان هذه الفجوات الطبقية هي المسبب للصراع الطبقي وبينما يشكل الدخل مؤشرا كبيرا لتحديد الطبقة، فالثروة العامة والاصول تلعب دورا كبيرا في تحديد الطبقة لان تلك الاشياء يمكن مبادلتها بالمال والحصول على القوة.

وكما سبق وأن قسمت الطبقات الثلاث الى طبقات ثلاث لكل طبقة مما يعني وجود تسع طبقات، مضافا اليها طبقة الحكام، مما يعني وجود عشر طبقات في الكثير من دول العالم العربي وذلك وفقا لدخل الفرد الشهري، اذ لا يعقل أن نضع من دخله أقل من 3000 الاف ريال تماما كمن دخله 6000 آلاف ريال. وهكذا تتدرج الطبقات الاجتماعية وفقا للقدرات الاقتصادية وللفروقات المالية المادية. ولا بد وأن أؤكد أن أعداء الإنسانية الست: الفقر، الجهل، المرض، الفساد، الظلم، والعنصرية تعتبر من اهم عوامل وجود الطبقية الدنيا الفقيرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي تعد من أخطر معوقات التنمية القومية الشاملة، وتحديدا التنمية السياسية في أي دولة من دول العالم. أيضا يسهم الطغيان في فرض منظومة سياسية فردية (وأيضا من الممكن جماعيا) على المجتمع مما يعني عدم تحقيق أي تقدم في متطلبات التنمية السياسية. فالطغيان نوع من أنواع الديكتاتورية التي ينفرد بها فرد (أو حزب واحد) في صناعة القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في وجود طبقية هرمية.

الخاتمة:

في ضوء ما ذكر، يتضح أن مفهوم التنمية السياسية بالمعنى المتداول حالياً هو مفهوم غربي ذا صلة وطيدة بمسار الحضارة الغربية وثقافتها السياسية، وما تمخض عن ذلك المسار من أنظمة سياسية ديمقراطية ترسخت معها مفاهيم الدولة الوطنية والمواطنة والرفاه الاجتماعي، لتصبح هذه التجربة (حسب وجهة النظر الغربية) أنموذجاً سياسيا لا بد وأن تحتذي به جميع دول وشعوب العالم الثالث النامية خاصة تلك التي ترغب في الخروج من دائرة التخلف الذي أثقل كاهلها.

وفي سياق عجز الطروحات البديلة للتنمية السياسية في دول العالم الثالث النامية (خاصة العربية تحديدا) عن تقديم الحلول والآليات المناسبة لمواجهة التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تعيق انخراط دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة في عملية تنموية حقيقية، فإن تقييم مسار التنمية السياسية (التي هي جزء من أجزاء الفعل التنموي الشمولي العام)، ومن ثم التنمية الإنسانية الشاملة في العالم العربي بحاجة إلى صياغة علمية دقيقة، وإعادة النظر في المفاهيم والأطر النظرية التي تتناول واقع التنمية القومية الشاملة والتحولات السياسية التي تتمخض عنها في الدول العربية للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع الإنساني العربي في الدول العربية، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانية، ودور التنمية السياسية في تطويرها، لتصبح على سُلم الأولويات الوطنية في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسية تراعي الجانب الإنساني، وترقية حقوق الإنسان العربي، وفتح المجال أمامه في المشاركة السياسية بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطاً ضرورية ونوعية للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقية في الدول العربية من خلال تنمية سياسية وإنسانية شاملة وحقيقية.

الهوامش

1-د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص205-206.

2-د. يوسف الصائغ، التنمية العربية من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل، مجلة المنتدى (منتدى الفكر العربي)، السنة 9، العددان 106- 107 تموز/ آب، 1994، ص13.

3-د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص286.

4- النشرة الإستراتيجية، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر، العدد1، لندن، تموز 1981، ص20.

5-حسن درويش العشري، التنمية الاقتصادية، بيروت دار النهضة العربية للنشر، 1979، ص51.

6-برهان غليون، المحنة العربية (الدولة ضد الأمة) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر نفسه.

7-د. عبد السلام إبراهيم بغدادي المصدر نفسهُ، ص286.

8-المصدر نفسهُ، ص288.

9-المصدر نفسهُ، ص286.

10-المصدر نفسهُ.

11-انيس النوري، ما الانثروبولوجيا؟، الموسوعة الصغيرة، 175، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 86، ص116.

12-د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص288.

13-محي الدين هلال، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، 1978، ص149.

14-عبد المتجلي يحيى، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، العدد9، تشرين الأول - كانون الأول1986، ص77.

15-المصدر نفسهُ.

16- د. صادق الأسود، محاضرات التنمية السياسية، تأريخ المحاضرة 1988/2/29.

17- المصدر نفسهُ.

18-د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص284.

19-د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص217.

20-جلال عبد معوض، أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث، في علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

21-عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات العربية، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص36.

22-المصدر نفسه

23-ثامر كامل محمد، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 251، 2000، ص ص117-118.

24-نبيل السمالوطي، بناء القوة والتنمية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص147.

25-سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص86.

26-المصدر نفسه.

27-محمد فائق، حقوق الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، السنة22، العدد251، يناير 2000، ص ص102-103.

28-علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في

العالم الثالث، (بغداد دار الحكمة 1990).

29-القرآن الكريم: سورة (ص) الآية 12-13.

30-القرآن الكريم: سورة الأحزاب، الآية من 20-22.

31-المصدر نفسه.

32-أحمد حسن يعقوب، طبيعة الأحزاب السياسية العربية، بيروت، الدار الإسلامية، 1997، ص85.

33-المصدر نفسه.

34-د. رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص63.

35-محمد عابد الجابري، التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، (حالت المغرب)، ندوة منتدى الفكر العربي، عمان، 1979، ص107.

36-المصدر نفسه.

37-جليل إسماعيل مصطفى، التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص19.

38-د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، المصدر السابق، ص291.

39-برهان غليون، فكرة الوحدة في المغرب العربي، تكوين الجماعات الوطنية، دراسات عربية، السنة 22، العدد 1 حزيران 1986، ص25.

40-د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، المصدر السابق، ص16.

41-د. علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءات أولوية منة خصائص الديمقراطية والمبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (مجموعة باحثين)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص20.

42-د. حسين علوان البيج، التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998، ص173.

43باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية، الواقع والخلفية

السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، ع9، بيت الحكمة، صيف 2002، ص ص118-119.

44-حسين جميل (حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة)، ورقة عمل مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 (بيروت: المركز، 1977)، ص530.

45د. رياض عزيز هادي، حقوق الإنسان (تطورها - مفاهيمها - حمايتها)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2005، ص111.

46-حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المصدر السابق، ص533.

47-المصدر نفسه، ص534.

48-د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص133.

49-المصدر نفسه.

50- نفس المرجع السابق، ص 15

51-النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة و من ضمن المؤسسات و المعطيات الاجتماعية و الثقافية القائمة، إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة، نوعية لا كمية فحسب، في هذه المعطيات و المؤسسات جميعها.

52- علي خليفة الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 37

53- أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره ص 13

54- محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث الإسكندرية: المكتب الجامعي

الحديث، 1998، ص 181

55-رفعت الحجوب، الاقتصاد السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968 ص

56نظريات التنمية الاقتصادية

57-أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق ذكره ص 34
11- محمد الرضواني، التنمية السياسية -2008/08/13
58-السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002 ص 37
59-أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية الاسكندرية، الدار

الجامعية، 2003 ص 100

60-يقول جونار ميردال: أن أغلب ما كتب عن الدول المتخلفة هو أقرب إلى الدعاية منه إلى العمل العلمي، وأن معظم الدراسات حول التنمية السياسية تقع حسب (تكر) في دائرة جمع المعلومات اللازمة لأجهزة الأمن وصانعي السياسة ولا تتصل بدائرة البحث العلمي أو الاهتمام الأكاديمي.

61-محمد الرضواني، مرجع سبق ذكره.

62-أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره ص 110.
63-السيد عبد الحليم الزيات مرجع سبق ذكره، ص 143، 144 .
64-أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره ص 140، 141 .
65-السيد عبد الحليم الزيان، مرجع سبق ذكره ص 19.

66-سمير محمد حسين، الإعلام و الاتصال بالجماهير و الرأي العام، القاهرة : جامعة

القاهرة، 1996، ص 3.

67-السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره ص 153.

22- انظر السيد محمد بدوي، القانون و الجريمة و العقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي ص 3.

68-ان :Marxist philosophy Afanasiev ,p233

69-انظرِ G> Alomond,G.b. Powell, comparative politics developmental approach.pp195-201.

4.6 / 5 (7 أصوات)